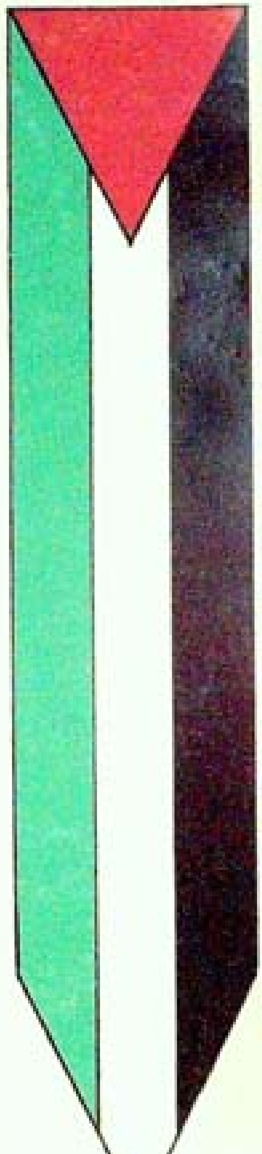
المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

يصدرها مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية



في هذا العدد :

العددان ١٩٩ - ٢٠٠ آب - ايلول ١٩٨٦

المناضل

المحتويات

« المناضل ص . ب — ١١٥١٢ — دمشق »

المحتويات

« المناضل ص.ب – ١١٥١٢ – دمشق »

حديث مهم للرفيق الأمين العام للحزب :

لا تستطيع قوة في العالم تغيير خطنا النضالي ..

أدلى الرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي بحديث صحفي مهم الى بعثة مجلة « تايم » تحدث فيه عن مواقف قطرنا ، حيال بعض القضايا المتعلقة بالمنطقة العربية وبشكل خاص حول الارهاب وحملة التضليل والتشويش التي تقودها المخابرات الامريكية والصهيونية في محاولة للضغط على سورية لتغيير خطها السياسي والنضالي .

وتنشر فيما يلي « المناضل » نص الاسئلة واجوبة الرفيق الامين العام للحزب :

السؤال الاول : بلادكم متهمة في اوساط عدة بانها مشتركة في نشاطات ارهابية وتقدم مساعدات لجماعات ارهابية .

وهناك محاكمة على وشك ان تبدأ في لندن ، ولدينا اسباب تجعلنا نعتقد ان سورية ستدان فيها .

ماتعليقكم على ذلك ؟

● **الرفيق الامين العام** : لا تقلقنا هذه الاتهامات ما دامت لا تعبر عن الحقيقة . ومن المفيد ان نذكر ان بعض الاشخاص والجهات في الولايات المتحدة يقودون هذه الحملة، حملة التهم الموجهة الى سورية

ولكننا نرى ان هذه التهم لا تعبر عن ارادة سياسية اميركية محضة ، وانما تجسد ارادة اسرائيلية صهيونية ، اذ لو كان الامر اميركيا محضا لما وجهت الى سورية مثل هذه التهم ، وهي التي عملت اكثر من مرة على تخليص اعداد من الاميركيين من اخطار موت محتمل .

ولو كان الامر اميركيا حرا لما وجه الاتهام بالارهاب الى سورية بينما « اسرائيل » تحتل اراضي سورية عربية منذ سنوات طويلة، وهذا الاحتلال عمل ارهابي مستمر امام بصر العالم كله .

ولو كان الامر اميركيا حرا لما وجهت تهمة الارهاب الى سورية، وسورية هي التي عانت من اعمال ارهابية كثيرة ، والولايات المتحدة على دراية عميقة بالاعمال الارهابية التي مورست ضد سورية .

ولو كان الاتهام – ولنقل قرار الاتهام القائم في بعض الدوائر الاميركية – اميركيا حرا لكان وجه الى « اسرائيل » ولو مرة واحدة على امتداد تاريخها الارهابي الطويل .

« فاسرائيل » هي التي بدأت اولى عمليات خطف الطائرة في هذه المنطقة ، عندما خطفت اول طائرة ركاب مدنية سورية في عام (١٩٥٤) واقتادتها الى «اسرائيل» واحتجزتها هناك اياما ،وحققت مع ركابها والحقت بهم اهانات مختلفة .

« واسرائيل » هي التي اسقطت الطائرة المدنية الليبية من طراز بوينغ « ٧٢٧ » في عام ١٩٧٣ ، وقتلت اكثر من مئة راكب مدني من بلدان مختلفة بينهم وزير خارجية ليبيا السابق صالح بو يصير ، كما قتل افراد طاقم الطائرة وهم من الفرنسيين .

« واسرائيل » هي التي خطفت عام ١٩٧٣ ايضا طائرة مدنية عراقية بعد اقلاعها من مطار بيروت الدولي واقتادتها الى«اسرائيل» وحققت مع الركاب بحجة البحث عن فلسطينيين .

« واسرائيل » هي التي خطفت طائرة مدنية ليبية في شباط عام ١٩٨٦ وكانت تحمل وفدا سياسيا سوريا واقتادتها الى «اسرائيل» وحققت مع ركابها ووجهت اهانات الى مختلف ركاب هذه الطائرة بما في ذلك اعضاء الوفد السياسي السوري .

« واسرائيل » هي التي ادخلت مجموعات من قواتها في عام ١٩٧٣ الى شوارع بيروت واغتالت ثلاثة من القادة الفلسطينيين في غرف نومهم بينهم شاعر فلسطيني معروف هو كمال ناصر .

« واسرائيل » هي التي اغتالت الكونت برنادوت وهو مواطن سويدي كان يترأس لجنة الصليب الاحمر في بلاده ، واختير من قبل الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي والصين وبريطانيا وفرنسا بتفويض من الجمعية العامة للامم المتحدة ليقوم بمساع حميدة والوصول الى حل سلمي في فلسطين .

وذكر كاتب اميركي اظن انه اسمه دان غوورتزمان في حديث نشرته جريدة « جيروزاليم بوست » الاسرائيلية ان اسحق شامير قال له عام ١٩٥٦ انه اعطى الامر مع اثنين اخرين من قادة عصابة شتيرن بقتل الكونت برنادوت ، واحد هذين الشخصين سماه ناتان مور ، ومور هذا قال في مذكراته ، وفي حديث نشر في صحيفة «هيرالد تريبيون» انه كان واحدا من ثلاثة يقودون الاعمال الارهابية في عصابة شتيرن ، وانهم الثلاثة خططوا لاعمال ارهابية كثيرة وحددوا اهداف هذه العمليات ، ومن بين هذه الاهداف كان انتوني ايدن ، رئيس وزراء بريطانيا .

« واسرائيل » هي التي قتلت اغتيالا في القاهرة اللورد موين وزير الدولة البريطاني، وقد اغضب ذلك تشرشل رغم ماهومعروف عن تشرشل من مناصرته للصهيونية ، وقد هاجم تشرشل الصهيونية انذاك وقال عن الصهاينة انهم تنظيم من قطاع الطرق شبيه بالنازيين الالمان .

« واسرائيل » هي التي قادت عام ١٩٥٤ عمليات تخريب في القاهرة من اجل توجيه اصابع الاتهام الى مصر ، وعرفت اعمال

التخريب هذه في حينها ما سمي « فضيحة لافون » الذي كان انذا وزيرا للدفاع في « اسرائيل » .

ومن بين وثائق هذه القضية رسالة مشفرة ارسلت من المخابرات العسكرية في « اسرائيل » الى الشبكة الارهابية الاسرائيلية الموجودة في مصر تقول فيها : « نفذوا الاعمال التي من شانها ان تمنع الاتفاق الانكليزي – المصري ، ويجب الا تظهر اصابع اسرائيل في هذه العملية » .

وحددوا لافراد الشبكة الاهداف التي يجب ان يضربوها بالمراكز الثقافية والمؤسسات الاقتصادية وسيارات المندوبين البريطانيين والمواطنين البريطانيين عموما ، واي هدف اخر يرون انه يساعد في هذا الاتجاه العام الذي حدد لهم ، ويسالونهم في هذه الرسالة عن امكان التخريب في قناة السويس التي لم تكن قد اممت بعد ، ويطلبون اليهم الاستماع يوميا في ساعة معينة الى اذاعة « اسرائيل » على موجة محددة وتردد محدد .

وقد شرح الضابط الاسرائيلي الذي ذهب الى القاهرة ، وكان مشرفا على هذه الشبكة بان الغاية من هذه العمليات الارهابية هي تحطيم ثقة الغرب بالنظام في مصر .

طبعا هذه العمليات فشلت لان الشبكة اكتشفت وحوكم افرادها وعرف البريطانيون انذاك والراي العام العالمي حقيقة الموضوع ، وشاريت يتحدث في مذكراته حول هذا الموضوع .

وهناك ايضا رابطة الدفاع اليهودية في الولايات المتحدة التي تشرف عليها « اسرائيل » والتي تقوم باعمال منها حرق الابنية ، ووضع العبوات الناسفة ، وملاحقة الامريكيين الذين هم من اصل عربي ، وتعرفون انها قتلت السيد اسكندر عودة في مقر اللجنة العربية – الامريكية ضد التفرقة في سانتا انا ، وكذلك فجرت مكتب اللجنة في مدينة امريكية اخرى ، وتتبنى رابطة الدفاع اليهودية هذه الاعمال علنا .

هذه بعض الاعمال الارهابية الاسرائيلية وهناك اعمال ارهابية اسرائيلية اخرى كثيرة لا يتسع المجال لذكرها هنا .

فاين موقف الولايات المتحدة الامريكية من كل هذه الاعمال الارهابية وغيرها من اعمال ارهابية اخرى .

هل قالت السياسة الامريكية ، كلمة شجب واحدة حول هذه الاعمال ؟

وهل وضعت الولايات المتحدة « اسرائيل » في قائمة الدول الارهابية ؟

على العكس من ذلك ، فالسياسة الامريكية دافعت عن هذه الاعمال الى حد انها استخدمت « الفيتو » في مجلس الامن ضد مشروع قرار بادانة خطف الطائرة المدنية الذي جرى في شهر شباط عام ١٩٨٦ .

هل يمكن ان نقول ان مواقف السلطات الامريكية من هذه الامور بمجملها ، هي تعبير سياسي امريكي حر ، ام انها هيمنة « اسرائيلية » .

السؤال الثاني : لنفرض ان كل الاحداث التي ذكرتموها كانت دقيقة في وصفها فان الناس سيقولون ان هذه الحوادث قديمة ومر عليها زمن ، وان كثيرا منها لا يمكن ان يقارن بالاحداث التي وقعت مؤخرا وقام بها فلسطينيون او عرب ، كما ان بعضها لا علاقة واضحة له بـ « اسرائيل » مثل موضوع عصبة الدفاع اليهودية . في الواقع ان هذه العصبة تحرج « اسرائيل » ، ولكن لنضع كل هذا جانبا ، لا اظن انكم تريدون الرد على تهمة الارهاب الموجهة الى سورية بمجرد القول ان الجانب الاخر يقوم بمثل هذه الاعمال . كذلك اشرتم الى الارادة الامريكية الحرة ، مع ان هذه الاتهامات ليست صادرة عن ارادة امريكية ، وانما هي اتهامات تشارك فيها مصادر اخرى ، فالشخص الذي اعتقل في حادث طائرة العال في لندن تبين انه لم يفعل ما فعله من تلقاء نفسه ، بل تلقى مساعدة من سورية ، كما ان مسؤولين في ايطاليا قالوا ان لسورية علاقة بحادث مطار روما

ثم لماذا تسمحون لمنظمة ابو نضال بالعمل من سورية ، ولماذا لا تفعلون شيئا لازالة المعسكرات الموجودة في البقاع التي تنطلق منها بعض الاعمال الارهابية ؟

● الرفيق الامين العام : في بداية جوابي عن السؤال السابق رددت على هذه التهم عندما قلت انها لا تقلقنا مادامت لا تعبر عن الحقيقـة .

انا لم اذكر هذه الامثلة لاقول انه يجب ان نقوم بمثلها وانما قلت ان اعمال الارهاب ، لا علاقة لسورية بها .

وذكرت نماذج عن اعمال « اسرائيل » الارهابية لأؤكد ان السلطة الامريكية لم تقف الموقف الذي يتناسب مع حديثها عن الارهـاب ، وبالتالي فهي ليست موضوعية وليست محايدة عندما تتهم سورية بالارهـاب .

وانا عندما ذكرت هذه الاعمال الاسرائيلية ، فانما اشرت الى وثائق لها طابع تاريخي يمكن ان تطلعوا عليها ولم اقل كلاما ليس مسنـدا .

اما ان يقال ان في لندن واحدا قال انه تلقى مساعدة من سورية وفي ايطاليا اخر قال شيئا من هذا القبيل ، فانت معي ان هـذه الادعاءات تفتقر الى اي سند يدعمها ، ويستطيع المتتبع الموضوعي ان يكتشف دون عناء كبير انها ادعاءات كاذبة غير صحيحـة ومن المنطقي ان نستنتج ان اجهزة مخابرات اخرى وفي مقدمتها المخابرات الاسرائيلية هي خلف هـذه الاعمال لانها هي المستفيدة ، وهـذا الاستنتاج يبدو صحيحا جدا ، خاصة عندما نقارن هذه الادعاءات ببعض الاعمال التي ارتكبتها « اسرائيل » والتي اشرت اليها قبل قليل ، مثل قيامها باعمال تخريبية في القاهرة بغية اتهام مصر بانهـا خلف هذه الاعمال .

وانا اسأل الان : لو لم نكتشف هذه الشبكة التي اشرنا اليهـا والتي سميت فضيحة « لافون » من كان يمكن ان يصدق ان مصر ليست هي التي قامت بهذه الاعمال ؟ ولو لم يلق القبض على الشبكة من الذي كان سيصدق ان « اسرائيل » هي خلف هذه الاعمال ؟

انا فيما ذكرت اشير الى وقائع ثابتة لا تقبل الدحض كخطف طائرات الى « اسرائيل » فكيف في هذه الحالة يمكن ان تقول ان « اسرائيل » ليست هي الخاطفة ؟

كذلك عندما اسقطت « اسرائيل » طائرة الركاب المدنية الليبية التي قتل فيها اكثر من مئة مدني بينهم افراد الطاقم الفرنسيون ، اضطرت « اسرائيل » ان تعترف آنذاك بأن طائراتها هي التي اسقطت هذه الطائرة ، فهل يمكن ان تقول بعد هذا انه قول يحتمل الاخذ والرد ؟ وهكذا بالنسبة للوقائع الاخرى .

عندما يتحدث شامير نفسه الى كاتب امريكي ويقول انـه هو الذي امر بقتل برنادوت ، وعندما يتحدث قائد اخر لعصابة شتيرن فيقول انه هو مع اثنين اخرين احدهما شامير ، خططوا لاعمـال ارهابية احدها يهدف لقتل انطوني ايدن فكيف يمكن ان تقول ان هذا الكلام قابل للنفي ؟

اما ما يرد من هنا وهناك ، فنحن نتحدى المخابرات الامريكيـة والايطالية وغيرهما من اجهزة امن اخرى تتعاون معهما ان يستطيعوا اثبات عمليـة واحدة قامت بها سورية في اي بلد في العالم .

نحن ننادي بالنضال ضد « اسرائيل » وطردها من اراضينـا المحتلة بكل الوسائل مهما تكن القوى التي تملكها ومهما تكن القـوى التي تدعمهـا .

« واسرائيل » التي يجب ان تطرد من الاراضي المحتلة ، ليست في اوروبا ولا في امريكا ، انها هنا في المنطقة العربيـة ، فنضالنـا ضد الاحتلال الاسرائيلي هو هنا في ارضنا ومنطقتنا وليس في الولايات المتحدة ولا في البلدان الاوروبيـة .

والاتهامات الموجهة الى سورية اهم اهدافها هي محاولة تغيير خطها السياسي النضالي ضد الاحتلال الاسرائيلي ، وهـذا مالا تستطيع قوة في الدنيا ان تفعله ، فنحن لن نهادن ولن نساوم فيمـا يتعلق بحقوقنا المغتصبة لانها حقوق مقدسـة .

على كل حال . لا تمارس من سورية ولا تنطلق منها اعما
ارهاب ، لا من قبل السوريين ولا من قبل غيرهم ، اما لماذا لا نق
معسكرات في لبنان ، فنحن لسنا شرطة دولية للبنان ، نحن ف
لبنان منذ اكثر من عشر سنوات لا نمارس سلطة داخلية، ولا نتدخ
في شؤون اية ميليشيات موجودة في لبنان ، والميليشيات هنا
كثيرة ، لان هدف وجودنا في لبنان ليس هذا الامر ، فالمنظما
اللبنانية كلها موجودة على ارض لبنان ، وكذلك المنظمات الفلسطيني
كلها موجودة ، ولست ادري لماذا علينا ان نقوم بضرب الاخرين ف
لبنان ، ولماذا علينا ان نضحي بجنودنا من اجل ان نبحث في لبنا
اين تقوم هذه المعسكرات ونضرب من فيها ، بالرغم من ان قواتنا
قدمت بعض التضحيات في بعض الاوقات وهي تبحث عن بعض
المخطوفين .

من الغريب ان يتوقع احد اننا ارسلنا قواتنا الى لبنان لنداف
عن العالم في لبنان ، نحن في لبنان لخدمة شعبنا اولا ولخدمة
قضايانا في مقاومة الارهاب الاسرائيلي ، وفي العمل على وقف الحرب
الاهلية ، وفي المساعدة على تحقيق الوفاق بين اللبنانيين الى ان تقو
حكومة لبنانية تستطيع ان تمارس بفعالية السلطة على الاراضي
اللبنانية .

ومن هنا ، فنحن لم نمارس اي عمل او اي مسؤولية ادارية على الارض اللبنانية تتعلق باللبنانيين ، فالسلطات الادارية اللبنانية موجودة في كل مكان ، والشرطة اللبنانية موجودة ، والجيش اللبناني موجود .

ويبدو لي انه من المفيد في مواجهة السؤال ان اسأل كيف يطلب الاخرون منا ان نمنع الاعمال التي يمكن ان تكون قد انطلقت او يمكن ان تنطلق من ارض لبنان ، بينما لم يستطيعوا هم انفسهم ان يمنعوا هذه الاعمال عندما كانوا في لبنان، الامريكيون والايطاليون والفرنسيون والبريطانيون كانوا موجودين في لبنان ، فلماذا لم يمنعوا هم انفسهم هذه الاعمال ؟

السؤال الثالث : الان اشرتم الى وجود القوات السورية في لبنان وهناك طبعا قوات اسرائيلية ، وقد اشار الاسرائيليون مؤخرا الى اقتراح التفاوض حول ايجاد ترتيبات امنية او ضمانات امنية في منطقة الحدود بين لبنان و « اسرائيل » ، فهل هذا في رأيكم ، ممكن لتخف امكانات الحرب ويتحقق الاستقرار ؟

● الرفيق الامين العام : « اسرائيل » يجب ان تنفذ القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الامن ، وان تسمح للقوات الدولية بان تقوم بمهماتها ، لان هذه القوات جاءت لكي تنتشر على الحدود اللبنانية، وليس لتبقى في منطقة ماداخل الاراضي اللبنانية ، اي بعيدا عن الحدود .

حتى في مناقشات الامم المتحدة ومجلس الامن ، واضح ان اللوم يوجه الى « اسرائيل » اساسا ، حتى بالنسبة للهجمات التي تقع على القوات الدولية ، لانها تمنعها من القيام بمهمتها التي جاءت من اجلها .

انا اظن ـ وان كنت لا استطيع ان اجزم بذلك ـ ان الوضع سيكون اكثر استقرارا في لبنان اذا انتشرت القوات الدولية على الحدود اللبنانية ، وهذا سيساعد السلطة اللبنانية .

السؤال الرابع : اسمحوا لي بمتابعة قصيرة حول هذا السؤال ليست « اسرائيل » وحدها التي تهاجم القوات الدولية، اذان حزب الله يهاجمها و ـ امل ـ الى حد ما .

● الرفيق الامين العام : انا اشرت الى مسؤولية «اسرائيل» فيما يتعلق بمنع القوات الدولية من تنفيذ مهمتها التي جاءت من اجلها لان القوات الدولية اذا لم تاخذ مكانها الذي جاءت لتاخذه ، ستظل بعيدة عن تنفيذ مهمتها جزءا وكلا ، وانا هنا لا اناقش هجمات الاخرين على القوات الدولية ، ونعتقد ان هذه الاعمال ليست في مصلحة لبنان ، وحركة امل ليست من القوى التي تهاجم القوات الدولية ، لكن قلت ان منع « اسرائيل » هذه القوات من تنفيذ مهمتها

ايضا يخلق المناخ الملائم لمثل هذه الاعمال التي تجري ضد القوات الدولية ، لكن اؤكد ان هذه الاعمال ضد القوات الدولية تبقى مدانة من قبلنا والجميع في لبنان يعرفون راينـا .

السؤال الخامس : اسمحوا لي ان اطلب توضيحا ، فيما يتعلق بحادث لندن الذي ذكره السيد غرونووالد في سؤاله ثم حادثة مطار روما ، ذكرتم في جوابكم سيادة الرئيس انه من المنطقي ان يستنتج المرء ان المخابرات الاسرائيلية وراء مثل هذه الاعمال ؛ هل فعلا تعتقدون ان المخابرات الاسرائيلية يمكن ان تكون وراء محاولة نسف طائرة اسرائيلية ؟

● **الرفيق الامين العام :** اريد ان اوضح ان المخابرات الاسرائيلية ليست فقط الجهاز الموجود في « اسرائيل » بل هي واي جهاز مخابرات يتعاون معها .

ثانيا ، المخابرات الاسرائيلية ـ وفق استنتاجنا ـ لم تخطط لنسف الطائرة الاسرائيلية ، بل خططت لعملية نسف على ان تصل عمليا الى مرحلة ماقبل النسف ، وتستثمر « اسرائيل » هذا الامر سياسيا ، كما تفعل الان .

ومن يتذكر جيدا ما كتبته وسائل الاعلام حول الكيفية التي جرت بها العملية يعزز استنتاجه بان مخابرات اسرائيلية او مخابرات مماثلة او متعاونة معها هي خلف ذلك ، لان العملية مرتبة ومرتب معها فشلها بشكل حتمي .

نظريا وضعوا خطة لاسقاط الطائرة ووضعوا سيناريو تنفيذا لهذه الخطة وهذا السيناريو ينتهي عند سلم الطائرة وينتهي بتسليم الحقيبة من الفتاة التي حملتها الى رجل الامن الاسرائيلي ، وقد قرانا وعلمنا ان حاملة الحقيبة لم تضع الحقيبة مع بقية الحقائب التي توضع في مكان ايداع الحقائب في الطائرة ، بل اصرت على ان تحملها بيدها ليتسلمها رجل الامن الاسرائيلي .

نقطة اخرى اريد ان اوضحها : من هو صاحب المصلحة في هذا الامر ؟ اي ما هي مصلحة سورية ، وماهي مصلحة(اسرائيل) ؟

ان سورية لا مصلحة لها في هذا الامر ، لان اسقاط طائرة لا ينهي الاسرائيليين ، واذا انفجرت طائرة في الجو فهل تستطيع سورية ان تعتبر ذلك انتصارا لها ، وان تفخر امام العالم بانها اسقطت طائرة اسرائيلية مدنية ؟

ان سورية دولة ، واي عمل تقوم به الدولة لا بد من ان يكون له هدف سياسي . فما هو هدف سورية السياسي من مثل هذه العملية ؟ اذن سواء نجحت او فشلت هذه العملية ، فلا يمكن للانسان ان يجد مصلحة لسورية فيها .

انطلاقا من هذا الفهم كان لسورية موقف من الخاطف ، على رغم ان العملية فشلت ، وقد فشلت لانه ، كما قلت ، كان مخططا لها ان تفشل بهذا الشكل ، لكن لو كانت لسورية علاقة بالامر لكان من الصعب ان يكون المتهم الان في المحاكم الانكليزية .

فقد جاء الخاطف بعد العملية الى السفارة السورية في لندن وقال لموظفيها انه يتعاون مع سورية . وكان الامر بالطبع مفاجاة للعاملين في السفارة ، دهشوا لها فاتصلوا باجهزة الامن السورية ، فقيل لهم : اطردوه فورا ، واذا رفض اتصلوا بالشرطة البريطانية .

وقد اخذ هذا الشخص يصرخ عندما طرد من السفارة قائلا : « سترون ماذا سافعل » .

نحن منسجمون مع قناعاتنا ، ولذلك قلت ان احدا لا يستطيع ان يجد مستندا حقيقيا على تورط سورية في هذا الامر .

ولو كانت لدينا قناعة بان الاعمال الارهابية تخدم قضيتنا لقمنا بها ، ولاعلنا ذلك . فلسنا خائفين من احد . فقد كانت كما تعرفون في لبنان قوى كبيرة لم نخف منها ، و « اسرائيل » تهددنا ولسنا خائفين .

ولكننا نعتقد ان الارهاب يخدم « اسرائيل » ولايخدمنا نحن ، ولذلك نحن ضد الارهاب . وانا متاكد ان المخابرات الامريكية والاسرائيلية والبريطانية والايطالية تعرف ذلك .

السؤال السادس : هل اطلعتم السلطات البريطانية على المعلومات التي رويتموها لنا الآن حول هذا الشخص ؟

● الرفيق الامين العام : هم يعرفونها على ما اظن . لقد اخذوها من السفارة السورية ، فانا اعرف انه كان هنالك اتصال بين السفارة السورية في لندن والمسؤولين البريطانيين ، وهؤلاء يعرفون قطعا ان ذلك الشخص طرد من السفارة .

السؤال السابع : ماهي خلفية هذا الشخص ؟.

● الرفيق الامين العام : لقد عرفت فيما بعد عندما سالت عنه انه اردني من عائلة هنداوي يعمل صحفيا في احدى الصحف العربية التي تصدر في لندن ، وقد جاء مرة قبل نحو سنة الى سورية ، وقال انه يحمل جواز سفر اردنيا انتهت مدته ولم تمدده السلطات الاردنية ، ويرجو اعطاءه جواز سفر سوريا ، فاستجيب لطلبه ، وهذا امر حدوثه مالوف في مختلف البلاد العربية . فهناك مئات من السوريين الذين يحملون جوازات سفر اما اردنية او سعودية او غيرها ، وكذلك الامر بالنسبة لمواطنين عرب من جنسيات اخرى يحملون جوازات سفر من بلدان غير بلدانهم .

في ذلك الحين كانت العلاقات سيئة بيننا وبين الاردن ، اما الآن فانها ، كما تعرفون علاقات طبيعية .

وعلمت ان في الصحيفة التي يعمل فيها يوجد صحفي اردني آخر يحمل جواز سفر سوريا وآخرون يحملون جوازات من بلدان عربية اخرى .

وعندما اخذ جواز السفر الذي طلبه من سورية ، غادر دمشق ولكن لانعرف بالضبط الي اين ذهب ، فقد علمنا ان اطار نشاطه واسع ولا يقتصر على لندن وحدها .

السؤال الثامن : ما هو تقويمكم لحرب الخليج ، وكيف ستكون نتيجتها في رايكم ؟ وكيف ستؤثر هذه النتيجة على سورية؟

● الرفيق الامين العام : منذ البداية ، دنا هذه الحرب ، وحاولنا في الايام الاولى ان نفعل شيئا ايجابيا من اجل وقفها . وكما ذكرت في احاديث سابقة لم نجد استجابة . وانصب جهدنا منذ ذلك الوقت على منع توسيع الحرب كي لا تشمل بلدانا اخرى . ومن المؤسف ان الحرب وصلت الى وضع يصعب فيه على اي انسان يقول ان لديه وصفة جاهزة لعلاجها .

السؤال التاسع : يبدو من الناحية العسكرية الآن ان هناك شيئا من التفوق لدى الايرانيين . هل ترون الراي نفسه ؟

● الرفيق الامين العام : هكذا يبدو .

السؤال العاشر : نعرف ان علاقاتكم مع النظام في ايران علاقة جيدة . لنفترض الآن ان الايرانيين ربحوا الحرب واحتلوا اجزاء كبيرة من العراق ، هل سيكون هذا مريحا لكم ؟ .

● الرفيق الامين العام : الايرانيون يؤكدون دائما انه لا مطمع لهم في اي شبر من ارض العراق ، ولن يسعوا الى ضم اي جزء من ارض العراق ، ولن يفرضوا الهيمنة على العراق في كل الحالات . وكرروا هذه التاكيدات في تصريحات عديدة وبيانات مختلفة ، وهم يعتبرون ان صراعهم ، هو مع النظام في العراق ، لان هذا النظام هو الذي غزا بلادهم وانه قتل من شعبهم والحق بهم خسائر اقتصادية .

ونحن لسنا قلقين من هذه الناحية . انهم يقولون انهم اذا انتصروا على النظام العراقي فشعب العراق هو الذي يحكم نفسه بنفسه ، لا هم يحكمونه ولا غيرهم .

السؤال الحادي عشر : عندما تقولون ان شعب العراق سيحكم نفسه بنفسه ، هل يمكن ان توضحوا اي حكم سيكون ؟

● الرفيق الامين العام : اقصد ان شعب العراق هو الذي سيختار مايريد . بمعنى ان ايران لن تفرض نوع الحكم . وفي

العراق توجد احزاب وهي احزاب قديمة وليست جديدة ، احزا قومية ، واحزاب وطنية .

انا اعرف على الاقل انه يوجد ستة عشر حزبا في العراق واكثره من الاحـزاب القديمة وليست أحزابا دينيـة . هناك حزبان دينيا حسبما اذكر واربعة عشر حزبا وطنيا وقوميـا وكلهـا احـزا معارضة .

اعود للقول ان هذه الاحزاب لم تنشا بعد الحرب بل قبلها ، وهي مختلفة مع النظام منذ ما قبل الحرب ، لذلك نتوقع في هذ الحالة ان تاخذ هذه الاحزاب مكانها ودورها ولن تسمـح لاحـ بالهيمنة على العراق .

السؤال الثاني عشر : النظام القائم في ايران مكروه من معظ بلدان هذه المنطقة ، كيف تشعرون ازاء مساندة هذا النظام مـ قبل سورية ؟

● **الرفيق الامين العام :** من المنطقي ان يكون السـؤال : لماذا لم تؤيد سورية غزو العراق لايران ؟

وحقيقة اعني هذا الكلام ، لان المساندة تعني تقديم معونات وتقديم امدادات . وعلى كـل حـال ليسـت لدينا امكانات لنقـوم بأعمال الامداد التي تتطلبها المساندة .

نحن لم نؤيد الغزو لاننا لا نريد ان تقوم حرب عربية ـ فارسية وان تقوم حالة عداء تلازمنا وتلازم اجيالنا المستقبلية .

لا اظن ان عاقلا عربيا يفكر بموضوعية الا يرى الامر من هذ الزاوية .

ثم ان النظام في العراق هو الذي بدا الغزو وليس ايـران ، ولايجوز لنا كعرب ان نقع في مثل هذا الشـرك . وبكل تاكيـد ، القوى المعادية للامة العربية هي المستفيدة من هذه الحرب . ولذلك

وقفنا ضد الغزو منذ الايام الاولى وليس الان ، طبعا وقفنا موقفا ادبيا سياسيا . لم نحارب . أي بمعنى لو أن ايران هي التي بدأت بالغزو كنا سنقف بقوة الى جانب العراق ولو كانت علاقاتنا معه سيئة .

السؤال الثالث عشر : ما هـي في رايكـم الاسباب التي تجعل الاتحاد السـوفييتي يسعى لاقامة علاقات جديدة مع « اسرائيل » ، ما هي اهدافه ، وهل تظنون انذلك سيساعد على لعب دور مختلف في مسعى السلام في المنطقة .

● **الرفيق الامين العام :** ليست لدينا معلومات ان الاتحـاد السوفييتي يسعى لتطوير علاقات مع « اسرائيل » . وكما تعرفون فعلاقاتنا جيدة مع الاتحاد السوفييتي ، ونحن نشعر ان الاتحاد السوفييتي يقف موقفا عادلا ويسعى من اجل السلام العادل .

ومن الصعب ان نناقش هذا الامر بشكل واسع ، لكن لا اظن ان هذه الاتصالات التي تجري لها اهمية في توسيع دور الاتحـاد السوفييتي في عملية السلام ، لان دور الاتحاد السوفييتي بطبيعة الحال ، هو دور كبير في المنطقة . والعلاقات مع « اسرائيل » لن تزيد هذا الدور .

السؤال الرابع عشر : لو افترضنا ان قوة من خارج الارض هبطت في هذه المنطقة وحاولت ان تحل مشكلتها ، ماذا تتوقعون ان تكون هذه القوة ؟

● **الرفيق الامين العام :** ستكون بكل تاكيد قـوة عظمى ، وتتوقعان تكون غير متحازة ، وهذا ما نفتقر اليه .

السؤال الخامس عشر : اذا حاولت هذه القوة العظمى غير المتحازة ان تحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، فماذا ستفعل ؟ هل ستجعل « اسرائيل » تختفي من وجه الارض ، ام ستقلصها الى دولة صغيرة ؟

● **الرفيق الامين العام : لا نكبرها ولا نقلصها . فإما ان تقدم النصائح العادية للطرفين ، أو لا تتعامل مع الطرفين لا بالمدافع ولا بالطائرات ، ولا بمليارات الدولارات الا بالتساوي . انا لا اعرف لماذا يجب ان يقدم دافع الضرائب الامريكي المليارات «لاسرائيل»ولا يقدم مثلها للعرب ، ولماذا يجب ان يحب اناسا ولا يحب آخرين وانا هنا لا اتحدث عن بعض المرشحين للمناصب ، بل عن دافع الضرائب الامريكي .**

السؤال السادس عشر : دافع الضرائب الامريكي لا يكره العرب . والمسألة ليست مسألة حب جانب وكره جانب آخر . ولكن فهم دافع الضرائب الامريكي «لاسرائيل» هو انها بلد صديق وحليف. ويعتقد – وقد يكون اعتقاده خاطئا – انها يجب ان تتلقى كل هذه المساعدات من الولايات المتحدة لكي تعيش في عالم محاطة فيه بالاعداء ، فاذا امكن اقناع دافع الضرائب الامريكي ان « اسرائيل » ستكون آمنة دون دفع هذه المبالغ سيسره ان يوجهها وجهة اخرى.

● **الرفيق الامين العام : الصحافة تلعب دورا في تعريف دافع الضرائب الامريكي على الحقائق . وبالتالي فان مجلة تايم تلعب دورا في هذا المجال . ولكي يعرف دافع الضرائب الامريكي من هو المعتدي ومن الذي بحاجة أن يؤمن نفسه ، يكفي ان تنشر مجلة تايم خرائط فلسطين في عام ١٩٤٠ وعام ١٩٤٨ ، وعام ١٩٥٦ ، وعام ١٩٦٧ ، وخريطتها الان . وسيرى دافع الضرائب الامريكي عندها كيف ان « اسرائيل » تتوسع حينا بعد آخر ، وسيستخلص عندها ان الذي بحاجة الى السلاح ليدافع عن نفسه ، والى المال ليس «اسرائيل» بل العرب ، ورغم انه سيستنتج ان العرب هم الذين يحتاجون الى ذلك فنحن لا نطلب هذا من الولايات المتحدة ، وانما نطلب منها ان لا تقدم لنا ولا لغيرنا .**

السؤال السابع عشر : سيادة الرئيس ، ساعدتم في الافراج عن بعض المخطوفين الاجانب في لبنان ، ما هي فرص تحرير البقية؟ وماهي العقبات التي تقف في طريق ذلك ؟

● **الرفيق الامين العام : انا من منطلق انساني سنبذل ،كما بذلنا في الماضي ، جهودنا او كل ما نستطيع من اجل المخطوفين ويبدو انه يمكن لكل منا ان يستنتج ان من اهم العوائق المواقف الامريكية وخاصة مايتعلق منها بالتعامل من مواقع القوة مع الخاطفين ، ويبدو ان هذا الاسلوب ، ليس هو الذي يحقق النتائج المرجوة .**

السؤال الثامن عشر : ما هو البديل ؟

● **الرفيق الامين العام : من الصعب ان نوصي السلطة الامريكية بالبديل ، في الواقع السلطة الامريكية تستطيع ان تجد البديل .**

مثلا كيف يمكن للادارة الامريكية ان تصل الى نتيجة ، بينما تهديداتها للخاطفين مستمرة وشتائمها لهم مستمرة كمظهر من المظاهر . اذ ان الخاطفين افراد ولا يهتمون بالامور التي تهتم بها دولة ، ان نتحدث عنهم كارهابيين وما شابه ذلك فهذا امر لايهمهم ولا يؤثر فيهم ، اذن يجب البحث عن طريق مناسبة غير هذا الاسلوب .

في الواقع نحن وصلنا اكثر من مرة الى مواقع تبعث على التفاؤل ، ثم كانت تحدث الرجعة . مثلا قبل حادث خطف الطائرة الامريكية تي دبليو اي وصلنا الى مثل هذا الموقع المتفائل . ثم وقع حادث الطائرة ، واستأثر هذا بالاهتمام الاول ، وقد اتصلت الادارة الامريكية بسورية بشأنه لتفعل سورية ما يمكن ، فتوصلنا الى نتائج ادت الى اطلاق سراح ركاب الطائرة .

ولكن بعد سفر الطائرة والركاب بدا الهجوم على الخاطفين ، فلم يعد الكلام معهم يفيد شيئا .

السؤال التاسع عشر : اسمحوا لي سيادة الرئيس ان استوضح منكم اكثر عن نوع النصح الذي تقدمونه ، بالنسبة

للويات المتحدة ، الخطف هو جريمة ، وذكرتم ان وصف الخاطفين بانهم ارهابيون لا يؤثر فيهم . فماذا تقترحون ؟ مثلا الا يوصفون بهذه الصفة ؟ وبطبيعة الحال الولايات المتحدة دولة ، ولا تستطيع ان تتعامل معهم كما تتعامل مع تاجر . فكيف ترون ان تتعامل مع هؤلاء الخاطفين ؟

● **الرفيق الامين العام : الخطف جريمة في كل بلد وليس في الولايات المتحدة فقط . لكن المهم هنا ان يجري البحث حول كيفية انقاذ الرهائن . بعبارة اخرى اذا تحدثنا معهم بالقانون هل يمكن على طريق الحديث بالقانون أن نخلي سبيل الرهائن ؟**

اذا قلنا لهم ان ماتفعلونه جريمة وانتم مجرمون ، ماذا نكون قد فعلنا ؟ كما قلت ، هذا الكلام يمكن ان يفهمه المسؤولون في الدول اعني ان المسؤولين في سورية وفي لبنان ايضا اي الحكومة اللبنانية والوزراء اللبنانيين كلهم يفهمون هذا الكلام ، ويمكن ان يجري التعاون معهم بهذا المنطق . لكن الامر مع الخاطفين مختلف ، ومن الصعب علي ان اقول للادارة الامريكية كيف يجب أن تتصرف . لكن في ضوء التجربة اقول ان الاسلوب الذي اتبع حتى الان لم ينتج عنه شيء وبالتالي يجب البحث عن اسلوب آخر .

السؤال العشرون : اسلوب تفاتي مثلا ؟

● **الرفيق الامين العام : الامور النفسية تلعب دورا . قد لا تكون هي كل شيء ،لو كنت انت أحد الخاطفين ،وسمعت التهديدات الموجهة اليك ، فانك على سبيل النكاية تفعل العكس وتتشدد في موقفك .**

السؤال الحادي والعشرون : هل تشعرون سيادة الرئيس ان لبنان يمكن ان ينتهي يوما ما ؟ هل تشعرون انه سياتي يوم مثلا تندمون على انكم دخلتم لبنان قبل عشر سنوات بمعنى آخر هل تشعرون باحباط مما يحدث في لبنان كما يشعر كل الناس ؟

● **الرفيق الامين العام : انا لا اشعر بالاحباط ابدا ، امامنا مشكلة صعبة . التشابك الداخلي في لبنان معقد ، والتدخلات الخارجية تخلق تعقيدات . لكن كما اقدر سيصل اللبنانيون الى اتفاق .**

ان كثيرا من القوى او بعض القوى التي كانت في الماضي ترفض الحوار ولها مواقف متشنجة منه غيرت مواقفها الان ، وتزداد القناعة بأن اللبنانيين قرروا الوصول الى قواسم مشتركة .

وبالنسبة لنا ستظل جهودنا الى جانب لبنان مهما طالت السنوات . وكما تعرفون وصلنا منذ مدة الى التوفيق بين الاطراف اللبنانية التي كانت تتقاتل . ولكن حدثت في المنطقة الشرقية من بيروت تطورات داخل ميليشيات القوات اللبنانية ادت الى تعطيل الاتفاق . وهذه التطورات غيرت الوضع الرسمي في القوات اللبنانية لكن هذا لم يعد القوات اللبنانية الى ما كانت عليه من حيث موقفها المعارض للوفاق بمعنى ان القوات اللبنانية من قبل كان لها بمجملها موقف موحد لا يساعد على الوفاق بينما الان اكثر المتابعين للوضع يؤكدون ان الاكثرية في القوات اللبنانية تؤيد الوفاق الان .

وقائد القوات اللبنانية السابق وانصاره متمسكون بخط الوفاق .

السؤال الثاني والعشرون : هل ترون وجود خطر حرب بين سورية و « اسرائيل » ؟

● **الرفيق الامين العام : الان لايوجد ما يشير الى احتمالات حرب وشيكة الحدوث ، ولكن استمرار احتلال الأراضي العربية يبقى عاملا دائما للتوترات والاحتمالات المختلفة .**

السؤال الثالث والعشرون : نسبيا كانت الولايات المتحدة في السنوات الاخيرة غير ناشطة في هذه المنطقة ، فهل هذا في رايكم شيء جيد او سيء ؟

● **الرفيق الامين العام : لكي استطيع ان اقول هل هو جيد او سيء ، يجب ان اعرف منحى هذا النشاط ، فالامر يتوقف على هذا المنحى .**

السؤال الرابع والعشرون : يقال ان الامر تطلب وجود رئيس امريكي شديد العداء للشيوعية كالرئيس نيكسون لتتم المصالحة مع الصين . والان هناك رئيس شديد العداء للشيوعية كالرئيس ريغان يحاول ان يصالح الاتحاد السوفييتي . ويقال ان الامر تطلب رئيسا شديد العداء « لاسرائيل » مثلكم لتتم مصالحة « اسرائيل » . فهل هذا امر محتمل ؟

● **الرفيق الامين العام : على كل حال ، الاتحاد السوفييتي لا يحتل اراضي امريكية وامريكا لا تحتل اراضي سوفييتية . وهذا يقلل من العراقيل بينهما حتى ولو جاء رئيس في امريكا يكره الشيوعية .**

اما نحن فارضنا محتلة . ومن الصعب المساومة على الاراضي الوطنية ، يجب ان يخرجوا من الاراضي المحتلة .

(ﷺ) (ﷺ) (ﷺ)

الافتتاحية

تشرين المنعطف والمحاسبة ..

الرفيق الدكتور عبد الحافظ نعمان
عضو القيادة القومية للحزب
رئيس مكتب الاعلام والنشر

في السادس من تشرين ومنذ ثلاث عشرة سنة وقف التاريخ امام تجربة فذة سطر ملاحمها ابطال قواتنا المسلحة بقيادة الرفيق الامين العام للحزب ، ومنذ ذلك التاريخ والجماهير العربية على امتداد الوطن العربي تعيش هذه المناسبة عزة وكرامة وتطلعا نحو مزيد من الانتصارات ، غير ان احتفاءنا بهذه المناسبة العظيمة والعزيزة على القلب تحتم علينا ان نتذكر دوما ان ماحوته هذه المناسبة من مكانة عظيمة وما حققته من نقلة نوعية وعلى الصعد العسكرية والسياسية والاقتصادية كافة، ماكانت لتحدث لولا حركتنا التصحيحية في السادس عشر من تشرين الثاني سنة ١٩٧٠ التي مهدت الطريق

لولادة حزبية صحيحة اخرجت حزبنا من هيمنة مراكز القوى ونفوذ الشللية والتكتل ومتاهات الضبابية الفكرية لتعيد اليه مبدا القيادة الجماعية والديمقراطية المركزية وانتهاج الاشتراكية العلمية ، فكان من الطبيعي ان ياتي السادس من تشرين محصلة بديهية لهذا التحول العظيم .

ان قيمة هذه المناسبة تتعاظم لدى ادراكنا حقيقة ما يملكه الانسان العربي من ملكات وامكانات مبدعة يسهل تسخيرها متى توافرت القيادة الحكيمة والايمان المتسلح بقضايا الامة في تحرير فلسطين واعادة ما اغتصب من ارض العرب . من هذا المنطلق اكتسب السادس من تشرين اهمية خاصة في نفس كل مواطن عربي لما تحمله من رد مباشر لكل الادعاءات الصهيونية والامبريالية من ان العرب قوم لا يجيدون صناعة النصر .

غير ان تشرين وبكل ما يحمله من مفاهيم وتواصل ثوري يظل قاصرا متى استثنينا بعده الذاتي ، فكما جسد تشرين عظمة الفعل العربي موضوعا بكل ما احدثه من تحولات وتغيرات على صعيد القطر والساحة العربية ، يشكل في الوقت ذاته دافعا نضاليا لقدرة البعث العظيم عبر ما تجسد من حرص في الحفاظ على نقاء وصفاء هذه التجربة الفذة بعيدا عن كل ما يشوبها من دسائس ومحاولات الالتفاف المستمرة من قبل المستسلمين والانهزاميين بهدف النيل من مضامينها الثورية وتحويلها الى مجرد حدث عسكري لا اكثر .

ان هذا المعنى الاخر لتشرين يحتم علينا الوقوف امام الذات بكل تجرد وموضوعية لنراجع ونتفحص مكامن السلب والايجاب في مواقع نشاطنا اليومي ودرجة وعينا لمجتمعنا وواقعنا وشعورنا بمسؤولياتنا في الحفاظ على تشرين حركة حية متطورة ولنخرج من كل ذلك بمحصلة تساهم في دفع عملنا الحزبي نحو تحقيق المزيد من التلاحم الفكري

والتنظيمي وبما يعزز من مواقع حزبنا جماهيريا ، حيث يتحول وكما نريد ان يكون ، الى حزب الطليعة الثورية لجماهير امتنا العربية .

ان مثل هذا الوقوف الناقد امام هذا الحدث العظيم يحتم علينا التاكيد المستمر على بعض الثوابت الاساسية في عملنا الحزبي كما يحتم علينا يقظة عليا في مواجهة ما يتسرب الى حزبنا من فهم وافكار وممارسات لا تمت لحزبنا بصلة .

فعندما يصبح الحزب الرئة التي يتنفس البعثي من خلالها والعين التي يرى بها واقعه ومجتمعه ، يصبح البعثي تعبيرا راقيا لمجمل القيم والافكار التي يحملها الحزب ، يجسدها فكرا وسلوكا في علاقاته اليومية مع الجماهير ، وهذا ما يجعل البعثي في تحمله لمسؤولياته كاملة ، المرجع الاعلى في حسم الاشكالات القومية والوطنية كافة ، ومصدرا للتفاؤل والامل ، غير ان ممارسة كهذه للمسؤوليات لايمكن ان تتسنى الا بامتلاك البعثي للرؤية الحقيقية والفهم العلمي لمعنى المسؤولية ومن دون ذلك تتحول المسؤولية الى شكل من اشكال العلاقات السلطوية الخالي من اي مضمون رفاقي او حرص على القيم الحزبية ، وهذا ما يجعلنا نفسر سر تفشي بعض هذه الظواهر المرضية ضمن بعض الاوساط الحزبية والقيادية منها على وجه الخصوص ، وما نجم عن ذلك من هروب بعضهم واحجامهم عن تحمل هذه المسؤوليات خوفا وخشية من الاصطدام بجدار السلطة لدى الطرف الاخر ممن يحيدون بالمسؤولية عن فهمها الصحيح بحيث ينظرون الى الحزب ومسؤولياتهم الحزبية من خلال مايدره عليهم من نفوذ وسلطة ويصبح العمل الجماهيري بالتالي مجرد ازعاج ومضيعة للوقت الامر الذي يزيد من غربة الحزب عن الجماهير ويزيد من عمق المسافة بين الحزب وهذه القيادات .

ان هذه النزعة الهروبية عن تحمل مسؤولياتنا الحزبية في مواجهة الفهم الخاطىء والممارسة العميقة لها ، انما هي تعبر عن قصور في فهمنا لطبيعة العملية الحزبية وعن جهل بطبيعة مسؤولياتنا الحزبية ،

كما ان ما يزيد من خطورة هذه النزعة كونها تتواصل في ظروف واجوا تامريه ارهابية تستهدف الامة باسرها . من هنا كان التاكيد المسم من قبل الرفيق الامين العام على ضرورة واهمية ان يتحمل كل بعض مسؤولياته كاملة وان يمارسها ويقوم بادائها بالشكل الصحيح وبـ يتوافق مع فكر وقيم حزبنا العظيم .

وليس يخاف على احد بان مثل هذه الظاهرة قد ساهمت والى حد بعيد في تراجع وانحسار المبادرة لدى العديد من الكوادر والقيادات الحزبية ، حيث اصبح التواكل والاتكال من السمات المقبولة في عمل الحزبي وتحولت الدولة بمؤسساتها السلطوية الى مصدر وملهـ لكل امورنا الحياتيه واصبح البحث في القضايا الصميمية للحزب اجتماعية كانت او اقتصادية من الامور المناطة كليا بالاجهزة والمؤسسات الرسمية الامر الذي حول المبادرة الحزبية والقرار الحزبي الى مجرد قرار تبريري يلهث وراء قرارات واجراءات الدولة . ان غياب المبادرة الحزبية لا يفقد الحزب القدرة على استشفاف وتلمس المعاناة الجماهيرية فحسب بل ويفقده مبرر استمراريته كحزب ثوري جماهيري وليتحول في نهاية المطاف الى حزب للسلطة ، فكيف يتاقلم في علاقته معها وفق ظروفها ومتطلباتها كدولة بكل ما تحويه من بيروقراطية وروتين ..

صحيح أن حزبنا وفي كل مؤتمراته القومية والقطرية داب على التاكيد المستمر على حق دولة الحزب في اتخاذ القرارات السياسية التي تفرضها طبيعتها كدولة وفق معايير وظروف دولية تحتم اعتماد وسائل واساليب مرنة احيانا في التعبير عن ذاتها الدولية ، وصحيح ايضا ان المكانة السياسية المرموقة التي يحتلها قرارنا السياسي من حيث القدرة على التجاوب السريع مع ما يحيط بقطرنا وحزبنا من تحديات قد اثبتت والى حد بعيد ، فعالية ثورية خلاقة ترتقي الى مصاف ما نطمح اليه غير انه وبالرغم من كل ذلك ، تبقى هذه الحالة مجرد حالة استثنائية تتحدد شرعيتها بمقدار قربها او بعدها عن مضمونها الحزبي للقرار والمستمد اساسا من فكر ومعتقدات الحزب .

ان ما يدعونا الى اثارة هذه القضية هو ما نلاحظه من غياب يكاد يكون كاملا للقضايا السياسية عن محاضر اجتماعتنا الحزبية ، حيث اصبح الحديث عن هذه القضايا من الامور التي تثير الكثير من التردد والخوف وكان مجرد الخوض فيها مساس وتدخل في شؤون سلطات هي اعلى من سلطات الحزب ، كذلك فان تردد وتخوف القيادات بكل مستوياتها الحزبية عن دفع قواعدها الحزبية في مساهمة ومناقشة مثل هذه الامور لا يساهم في تجهيل قواعدها بما يحيط بها من احداث وامور سياسية فحسب ، بل ويدفعها نحو المزيد من الابتعاد عن اهم قضايا الحزب الحياتية محولة الحزب عبر اسلوب كهذا الى مؤسسة رسمية فاقدة القدرة على انتزاع زمام المبادرة في قيادة المجتمع والدولة .

وما لم يدرك كل بعثي حقيقة ما يمثله انتماؤه الى حزب البعث العربي الاشتراكي من تحمل للمسؤوليات وعلى كل الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية وقيامه بما يمليه عليه واجبه الحزبي كحارس ومدافع عن حزبه ودولة حزبه فاننا انما نعبد الطريق امام قوى الثورة المضادة لاختراق تحصيناتنا الحزبية فكرا وسلوكا ومعتقدا لتزرع ما تشاء لها من الافكار الهدامة ولتثبت من الشكوك بصحة ومصداقية نهجنا الثوري وكان ما استصعب على القوى الامبريالية والصهيونية القيام به من الخارج نسهله نحن داخليا عبر اعتمادنا هذه المفاهيم دليلا لعملنا الحزبي .

من هنا يكون الحديث عن تشرين القدرة والارادة والابداع حديث مرادف ومتلازم مع ادراكنا لقدراتنا الذاتية في محاسبة التقصير وظواهر السلب بهدف تصحيحها وتجاوزها نحو علاقات رفاقية صحية تحكمها مصالح وقيم الحزب العليا ، ومفاهيم ثورية تعمل على نسف بؤر التخلف والتبعية في واقعنا العربي وصولا نحو بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد . ان عظمة تشرين انما تكمن في امتلاكه لقطبي

الفعل الثوري على صعيد القوة والفعل موضوعا والمحاسبة الثورية ذاتا ، ومن دون ذلك يبقى فهمنا لتشرين وبكل ماأحدثه من تحولات على صعيد الواقع والمجتمع فهما قاصرا مجزءا لا ينسجم وعظمة هذا الحدث الثوري ..

ان ثقتنا بحزبنا وبقيادتنا السياسية وبامتنا العربية لا تفرض علينا مجرد الوصول الى توازن استراتيجي مع العدو الصهيوني حسب بل وتحتم علينا ان نعمل وبلا كلل او ملل للوصول بقدراتنا الى تفوق استراتيجي يمكننا من النصر القريب .

(*) (*) (*)

دراسات سياسية

مفهـوم « الارهـابيـة » الدوليـة وممـارسـاتهـا

الرفيق : د . مهـدي دخـل الله

●● هذه الدراسة تتضـــمن :

١ ـ دوافع الحملة الامبريالية الجديدة التي تتستر بغطاء « مكافحة الارهابية » ..

٢ ـ قضايا تحديد مفهوم « الارهابية » وتعريفها .

٣ ـ « الارهابية » وحركات التحرر الوطني والاجتماعي .

● أولا : ـ دوافع الحملة الامبريالية الجديـدة التي تتستر بغطاء « مكافحة الارهابية » ..

« ... اننا نقرأ ، في جملـة ما نقرأ ، الكثير مما يرمون اليه من خلف هذه الحملة . بعض ما يرمون اليه هو وقف النضال ، وخاصـة النضال المسلح من اجل القضايا العادلة للشعوب » .

الرفيق المناضل حافظ الاسد

تشن الولايات المتحدة الامريكية ، في السنوات الاخيرة بشكل خاص ، حملة حادة ضد ما تسميه « الارهابية » في اماكن مختلفة من

العالم . ولهذه الحملة اهداف عديدة تتناسب والدور الذي تريد الولايات المتحدة الامريكية تبوأه في عهد ادارة الرئيس ريغان .

ومن الواضح ان الامبريالية عموما ، والامبريالية الامريكية بشكل خاص ، تسعى لتثبيت هيمنتها على عالم تتطور فيه اطر نضال الشعوب وتترسخ فيه جذور الرفض يوما بعد يوم ويتقدم فيه الوعي بضرورة القضاء نهائيا على الهيمنة والتسلط والاستغلال اشواطا واسعة .

ومنذ نشوئها في اواخر القرن الماضي ، كانت القوى الامبريالية تعتمد جميع الاساليب والسبل المتاحة لتعزيز سيطرتها وتوطيد هيمنتها على العالم بأسره . وعمليا ، لم يحصل اي انقطاع في قدرة القوى الامبريالية على فرض سيطرتها ، وان كانت هذه السيطرة تتعرض ، من وقت لاخر الى هزات وازمات . وتأخذ طابع الاحتلال تارة وفرض التبعية الاقتصادية او السياسية تارة اخرى . كما ان تغير القوى القائدة داخل الاسرة الامبريالية نفسها لم يؤد الى تغير جوهري في البنية الكلية للعلاقات الدولية ، فما زال الجوهر التسلطي يفرض نفسه عاملا محددا لهذه العلاقات وموجها لها .

لكن مع ظهور « **الدفعة الجديدة العارمة** » في مسيرة التحرر البشري ، الدفعة التي ، رغم نكساتها المؤقتة ، تتخذ طابعا تصاعديا وتطوريا بالضرورة ، حيث تحققت منجزات كبيرة كالاستقلال الوطني لعدد كبير من شعوب القارات الثلاث ، وهذا ماشكل ضربة للقوى الامبريالية وتقليصا لسيطرتها ، اندفعت هذه القوى لاستخدام سلاح جديد ، ان كان يشير الى شيء فانما يشير الى ان الامبريالية بدات

فعلا تشعر بالمازق التاريخي الذي وقعت فيه وبدات تعي محدوديتها التاريخية وضيق افق تطورها ، هذا السلاح الجديد هو ما يسمى « بمكافحة الارهابية » و « تأديب الارهابيين » وردعهم في محاولة لاعادة التاريخ الى الوراء ، ولاستعادة الهيمنة على المناطق التي فقدتها .

ومن الملاحظ ان « **مكافحة الارهابية** » سلاح يختلف عما اتبعته ادارة الرئيس السابق كارتر في مواجهة التغيرات التقدمية والتحررية في عالمنا . فلقد ركز كارتر في حملته ضد هذه التغيرات على « حقوق الانسان » وحمل لواء الدفاع عما اسماه « قيم العالم الحر » وعن « مبادىء الديمقراطية » وغير ذلك . وبما ان اسلوب الحملة ، اي حملة ، يرتبط ارتباطا وثيقا بمضمونها ، فان ادارة الرئيس الامريكي السابق كانت اكثر ميلا الى الاكتفاء بالتهديد بالقوة وبالتلويح بها واقل استعدادا لاستعمالها بشكل مباشر (1) وهذا يتفق مع اسلوب التأثير الاعلامي والثقافي الهادف الى تحريض القوى الرجعية في الدول الاشتراكية واثارة الراي العام العالمي ضد الدول التقدمية التي « لاتعترف بحقوق الانسان » ولا تطبق « مبادىء الديمقراطية وقوانينها » من وجهة النظر الامريكية .

ومن الخطأ الاعتقاد ان حملة الرئيس كارتر ، باسلوبها ومضمونها، تتناقض مع حملة ادارة ريغان ، فالاختلاف لايعني التناقض ، بل قد يعني التكامل في كثير من الاحيان . فحملة كارتر في « **حقوق الانسان** » مهدت الطريق لحملة ريغان في « **مكافحة الارهابية** » ، تماما كما تمهد « **الهداية والارشاد والوعظ** » الطريق امام « **التأديب والعقاب** » . . . وهكذا يتحول الكاهن الى شرطي وتتحول الكلمة الى هراوة .

---

(1) ـ لكن ادارة كارتر نفسها خرجت عن اسلوبها هذا في التعامل مع الاحداث فاستعمل القوة عبر عملية ارهابية فاشلة استهدفت تخليص الرهائن الامريكيين في ايران .

لقد كان من الطبيعي ان تتخلى الادارة الامريكية الجديدة عن اسلوب الادارة التي سبقتها ، فراية « **حقوق الانسان** » ، وان كانت هي الاخرى تعني تدخلا سافرا في شؤون الدول الاخرى وتغيير انظمتها ، الا انها لاتتضمن بالضرورة وبصورة مباشرة تبريرا لاستعمال القوة والتدخل العسكري والعدوان ، وبالمقابل فان شعار « مكافحة الارهابية » يعني أن الدولة التي تقوم بهذه المكافحة تعرضت للعنف الارهابي وهي بالتالي تبدو وكأنها في وضع تضطر ان يسمح لها ، بل يفرض عليها ، استعمال القوة وسيلة مشروعة ومبررة في مجمل المنطق الذي تبنى عليه العلاقات الدولية اصلا .

الفرق بين « **الدفاع عن حقوق الانسان** » و « **مكافحة الارهابية** » واضح ومهم رغم أن الشعارين يتصفان بوظيفة واحدة وبأديولوجية مهمة واحدة هي مهمة قهر الشعوب واحكام السيطرة عليها .

الشعار الاول يبرر التدخل السافر في التركيبة الايديولوجية والقيمية للدول والانظمة والثقافات المختلفة ، بينما يعطي الشعار الثاني الذريعة لاستعمال القوة بشكل مباشر ومتغطرس .

تبرير استعمال القوة هو الدافع الاساسي من وراء هذه الحملة المجنونة حول « مكافحة الارهابية » وحول « ضرورة درء الارهابية وتأديب « الارهابيين » وهو دافع يشير الى مدى استعصاء الازمة التي وقعت فيها سياسة الانفراج الدولي بعد انهيار الامل الكبير الذي ظهر ابان مؤتمر هلسنكي ١٩٧٥ ، وهو يشير كذلك الى مدى خطورة الوضع الدولي الراهن المشحون بالتوتر وتصعيد سياسة التدخل والتسلح والاستعداد لاستعمال القوة في كل ظرف تجده القوى الامبريالية مناسبا لفرض هيمنتها وتوطيد سيطرتها .

والهدف الاساسي في ممارسة الارهابية باسم «**المكافحة الارهابية**» هو المحافظة على علاقات السيطرة والاستغلال وكبح جماح نضال الشعوب من اجل انعتاقها وتحررها وتقدمها .

ثانيا ــ قضايا تحديد مفهوم « الارهابية » وتعريفها :

« هل يحق لدولة منفردة ان تصف الارهاب كما تشاء وان تقرر الاجراءات التي تتبع وفق مقاييسها ؟ .. لنتفق على حدود الارهاب وحدود المقاومة والتحرير ولتناقش هذا الامر في مؤسسة دولية مسؤولة ، وليمارس بعد ذلك كل منا دوره وفق المقاييس التي تضعها هذه المؤسسة ... »

الرفيق المناضل حافظ الاسد

من الصعب ايجاد تعريف محدد ومتفق عليه للارهابية ، لان الامر يتعلق بكل شيء ببنية العلاقات السياسية الدولية . وبسبب هذه البنية نفسها يبدو ان كل محاولة من اجل ايجاد تعريف للارهابية قبول عند جميع الاطراف لن تكلل بالنجاح .

فالقوى الامبريالية اليوم تصف كل تحرك معاد لها بالارهابية دون تمييز ، ويمكن القول ان هذه القوى تعرف الارهابية ببساطة واختصار على انها كل عمل مناهض لمصالح النظم الراسمالية .

وعندما قامت الامم المتحدة وجرت المناقشات والمشاورات حول ترتيب العلاقات الدولية وتأطيرها ضمن نمط معين من السلوك ، اهتمت هذه المؤسسة بتحديد مفاهيم معينة كالعدوان والسيادة ولم تول اهتماما يذكر لقضية « الارهابية » التي لم تكن مطروحة اصلا في ساحة العلاقات الدولية .

لكن تطور العلاقات الدولية هذه بعد الحرب ، وبشكل خاص في اواخر الستينات واوائل السبعينات ، جعل هاجس الارهابية من اهم الهواجس الدولية على الاطلاق ، الا ان الادلجة المبتذلة لهذا المفهوم جعلت من الصعب تحديد الممارسات الارهابية وحصرها وتعريفها وبالتالي الاتفاق على مبادىء معالجتها واسس مجابهتها .

وأثناء انعقاد الدورة السابعة والعشرين للجمعية العمومي لمنظمة الامم المتحدة عام ١٩٧٢ ، نوقشت مسالة التدابير المتعلق بدرء الارهابية الدولية واتخذ قرار بعنوان « التدابير المتعلقة بـ الارهابية الدولية التي تهدد حياة الناس الابرياء او تؤدي الى هلا او تشكل خطرا على الحريات الاساسية ، ودراسة الاسباب الجذ لاشكال الارهاب واعمال العنف هذه والتي تنبع من الفقر وانعد المخرج والياس والماسي وتدفع بعض الافراد الى ازهاق ارو بشرية بما فيها ارواحهم لهم ، ومن السعي الى احراز تغيير جذرية » . كما اكد هذا القرار « الحق الثابت في تقرير المصير لـ الشعوب واستقلالها » وندد « بالاعمال التعسفية والارهابية الـ لاتزال تلجأ اليها الانظمة الاستعمارية والعنصرية والاجنبية التي تـ الشعوب حقها المشروع في تقرير المصير والاستقلال وسائر حقـ الانسان والحريات الاساسية » ...

ومن الواضح ان الجمعية العمومية استطاعت تبني مثل هـ القرار الجيد نسبيا بسبب ما للدول النامية والاشتراكية من غلبة بنيتها وبسبب العناصر الاكثر ديمقراطية في عملية التصويت (المسا التامة بين الاعضاء) . وعلى الرغم من ذلك فانه لابد من الاشـ الى ماخذين على الاقل بالنسبة لهذا القرار :

١ ــ انه لايشير صراحة الى الجذور الحقيقية لارهاب المجموعا والافراد ، فالفقر والياس والماسي نتاج طبيعي للاستغلال والهيمنة والتسلط من قبل القوى الامبريالية .

٢ ــ ان السعي الى احراز تغيرات جذرية ، او مايسمى عـ بالتطرف ، ليس له اية علاقة بالارهابية ، فالتغيرات الجذرية هـ فحوى الثورة المعاصرة وهدفها الاساس .

هذان المأخذان لا يقللان من اهمية القرار المذكور خاصة انه يتعدى نطاق ارهابية الافراد والمجموعات ليبين ارهابية الدول الاستعمارية والانظمة العنصرية .

وفي عام ١٩٨٥ وأثناء انعقاد دورتها الاربعين ناقشت الجمعية العمومية للامم المتحدة مسالة الارهابية منطلقة من قرار « التدابير المتعلقة بدرء الارهابية الدولية » الذي تبنته عام ١٩٧٢ والذي تم ذكره اعلاه ، واتخذت قرارا يتضمن مناشدة جميع الدول للقيام بالتزاماتها تجاه هذه الظاهرة التي تتفاقم يوما بعد يوم .. (قرار رقم ٤٠\٦١) ٩ ديسمبر ١٩٨٥ .

وفي جميع قراراتها لاتدخل الامم المتحدة في تفاصيل تعريف الارهابية ، الامر الذي يؤدي الى الغموض والابهام والعمومية الشديدة في صياغة هذه القرارات وبالتالي الى تضييق مجالات تطبيقها . وواضح ان هذا الغموض مقصود لان مجرد الخوض في تحديد الارهاب وتعريفه يثير حفيظة القوى الامبريالية التي ستجد نفسها محشورة في الزاوية اذا ماتم الشروع في المعالجة الجدية لاشكال الارهاب ولجذوره واسبابه . وفي قراءة سريعة لقرار « التدابير » المذكور يمكن بسهولة ملاحظة الغموض الحاد في تعريف الارهابية وتحديد اشكال ظهورها . فالارهابية في هذا القرار تبدو وكأنها الاعمال التي تشكل :

١ ــ تهديدا لحياة الابرياء .

٢ ــ قتلا لهؤلاء الابرياء .

٣ ــ خطرا على الحريات الاساسية .

ولو حاولت الامم المتحدة تحديد ماتقصده بتهديد حياة الناس الابرياء او قتلهم ، وما تقصده بالحريات الاساسية ، لوجدت القوى الامبريالية والعنصرية والصهيونية نفسها في قفص الاتهام .. وفي هذا

المجال لابد من ان نتذكر كلمات **الرفيق المناضل حافظ الاسد** اثنـ
زيارته الاخيرة لليونان عندما تحدث عن قصف مدينة كبيرة كبيرو
وحصارها وهدم منازلها وقتل الالاف من ابنائها المدنيين الا
الابرياء ، كأوضح مثال على ابشع انواع الارهابية الدولية واكثر
وحشية .

ويبدو ان الامم المتحدة لاتستطيع ، في هذا الوضع للعلاقـ
الدولية المتميز بسيطرة الدول والقوى الامبريالية ، وضع النقاط عل
الحروف والاشارة الى الارهابية بجميع انواعها بدءا بالعدوان والابا
والغزو والاحتلال والتهديد والضغط الاقتصادي والسيـ
والعسكري والتدخل وانتهاء بالاغتيالات السياسية وبخطف الطائرا
وتفجير المطارات . .

لكن القوى الامبريالية والعنصرية تمتلك مفهوما خاصا عـ
الارهابية وممارساتها ، مما يتطلب مناقشة مستفيضة تشير الى
عدوانية هذا المفهوم وخطره على البشرية وامنها ، وعلى مصالـ
الشعوب وتطلعاتها .

ولضرورات سياسية وتحليلية ، ومن اجل توخي الدقة والضبط
فانه يجب تجنب الخلط بين الارهاب والارهابية . فالارهاب **فعل معين
يتضمن التخويف بهدف فرض ارادة طرف على طرف او اطراف اخرى
ضمن اطر العدوان وانتهاك السيادة وضمن اطر تعريض حياة الابرياء
وممتلكاتهم للخطر** . اما الارهابية **فتمثل نهج الصراع السياسي ،
وغير السياسي ، الذي يعتمد الارهاب (كفعل) محورا اساسـ
ومنطلقا غالبا في هذا الصراع** . لهذا الفرق بين المفهومين ضروري
لعملية التقويم السياسي ، فهناك حركات تحررية كثيرة تضطر الى
تعريض حياة الابرياء وممتلكاتهم للخطر ضمن ظروف استثنائية معينة
**لكن هذه الحركات لا تعتمد « تعريض حياة الابرياء وممتلكاتهم للخطر »
نهجا غالبا لكفاحها ، اي انها لا تتبنى الارهابية نظرية لنضالها**

واسلوبا قطعيا لممارساتها (١) . وعلى العكس من ذلك فان الارهابية تمثل استعدادا دائما لاستعمال القوة او الضغط السياسي والاقتصادي كما تمثل التلميح باستعمال القوة والتهديد بها حتى ولو لم تستعمل هذه القوة فعلا ، فماذا لو رضخت ليبيا مثلا للتهديدات الامريكية دون ان تضطر الولايات المتحدة الى استخدام القوة ضدها ؟ . . هل يمكن القول عندها ان الولايات المتحدة لم تتبع النهج الارهابي لانها لم تستخدم القوة ؟ . . . من الواضح ان استعمال القوة ضمن اطر العدوان هو فعل ارهابي لكن التلميح باستعمال القوة والتهديد بها يدخل هو ايضا ضمن نهج الارهابية .

وفي استقراء سريع للتصرفات والممارسات التي تقوم بها القوى الامبريالية ، وفي مناقشة سريعة للتصريحات التي يدلي بها ممثلو هذه القوى وزعماؤها يمكن تحديد عناصر **« الارهابية » من وجهة نظرهم.** ومن المفيد الاشارة الى ان هناك بعض الفوارق الطفيفة وغير الجوهرية بين القوى الامبريالية في تحديدها للارهابية لكنها جميعا تتفق على اسس معينة لمفهوم **« الارهابية »** تتركز على اتهام حركات التحرر الوطني وكل مناضل من اجل التحرر والتقدم والاشتراكية خارج اطر الية الديمقراطية البورجوازية .

ولقد سبق واشرنا الى ان القوى الامبريالية تنعت بالارهابية كل عمل يستخدم العنف ويناهض مصالح هذه القوى وسياساتها . وهذا هو الاطار الاكثر شمولية لتعريف الارهابية من وجهة النظر الامبريالية والعنصرية والصهيونية ، وهو تعريف يثير العديد من القضايا التي تتعلق بحركات التحرر في الدول النامية وبالثورة العالمية وبالتحركات الثورية داخل الدول الرأسمالية نفسها ، وهذه القضايا

---

(١) ــ لقد عرفت حركات المقاومة الاوربية ضد النازية مثل هذه الحالات ، فلقد كانت حركات المقاومة تضطر لنسف قطار مثلا يحمل جنودا او ذخيرة نازية رغم علمها بان عدة عربات محشوة بالمواطنين الابرياء المسافرين لقضاء اعمالهم .

تحتاج الى بحث اكثر دقة وتفصيلا وهو ماسنحاول القيام به في الق
المتبقي من هذه الدراسة .

ثالثا ــ «الارهابية» وحركات التحرر الوطني والاجتماعي

« . . . النضال ضد الاستعمار والاحتلال حق وواجب بكل الوسائل الممكنة ، لان الاستعمار والاحتلال لم يتما بغصن الزيتون ، فلا بد من التنبه والتنبيه الى هذه اللعبة الخطرة وهي الخلط بين الارهاب والتحرير ، والقضاء على افكار التحرير بالتخويف من تهمة الارهاب » .

الرفيق المناضل حافظ الاسد ــ

تحديد الارهابية على انها نهج العنف المعادي لمصالح « العا الحر » ولسياسة انظمته ، او انها كل حركة موجهة نحو تغيير ا نظام « شرعي » قائم ، بواسطته العنف ، يتضمن عدة مضامين تخضع للادلجة المبتذلة التي تتصف بها مواقف القوى الامبريالية وآراؤها وسياساتها ، فمن اهم عناصر هذا التعريف ومضامين مايلي (١) :

١ ــ ان تحديد العنف صفة لازمة لاية ممارسة ارهابية يعن الآتي :

آ ــ نفي صفة الارهاب عن كل عمل لايقترن بالعنف يعني ا الضغط والتهديد والتلميح باستعمال القوة لايمكن ان تكون اعما ارهابية .

ب ــ بما ان كل ارهاب عنف فان العنف المضاد مشروع بالضرورة ، اي ان عمليات التاديب كاجتياح « اسرائيل » للبنان وغز

(١) ــ هذا التعريف لم يصدر عن اية جهة ، وانما قمنا باستنباطه بعد عملية استقراء شاملة لممارسات القوى الامبريالية وآراء ممثليها ، لذلك فهو خاضع للمناقشة واعادة النظر .

الولايات المتحدة لغرينادا والاعتداء على ليبيا اعمال وقائية ودفاعية مشروعة ، بل ربما كانت محمودة ايضا في نظرهم .

جـ ــ اتهام كل تحرك ثوري داخل المجتمعات الراسمالية الارهابية لانه يطرح العنف الثوري سبيلا للقضاء على النظام الراسمالي . (٢) .

٢ ــ ان تحديد الارهابية على اساس مناهضة النظام القائم « الشرعي » يعني الآتي :

آ ــ تبرير النزعة المحافظة والرجعية وتبرير النشاط من اجل المحافظة على الانظمة القائمة كنشاط انساني معاد « للارهابية » .

ب ــ اضفاء صفة « الشرعية » على النظم البرجوازية وشبه البرجوازية والنظم العميلة فقط ، واعتبار جميع النظم الاخرى نظما غير شرعية . . .

جـ ــ تاكيد العنصر غير الرسمي للارهاب ، ومن الواضح ان الدوائر الامبريالية لم تعترف بعد بما يسمى « ارهابية الدولة » ، فبيان طوكيو الشهير عن الارهابية ، وهو افضل وثيقة لدينا حتى الان تظهر تكاتف الدول الامبريالية الرئيسية في معالجة مايسمونه بالارهابية ، هذا البيان يتحدث عن « دعم بعض الدول للارهابيين » ولا يحدد انظمة معينة على انها انظمة ارهابية ، او انها تقوم بنفسها بممارسات ارهابية . وهذا التاكيد على العنصر غير الرسمي يشير الى تمسك القوى الامبريالية « بالوضع القائم » وبالانظمة القائمة وقد تذهب الولايات المتحدة في تطرفها الى اتهام انظمة معينة بانها انظمة ارهابية وانها تمارس « ارهابية الدولة » لكن مثل هذا التطرف

(٢) ــ العنف الثوري لايعني تفجير محطات القطار وزرع الخوف في نفوس الابرياء كما تفعل الالوية الحمراء في ايطاليا او جماعة بادر ــ ماينهوف في المانيا وغيرها من الحركات الارهابية .

ان بروق الاوربيين الذين يميلون الى تأكيد الاعتراف بالانظم... القائمة مهما كان لونها والاكتفاء باتهام بعضها بانها تدعم الارها... وتساعده فقط (١) .

وهذا الابتذال في التفكير يظهر بوضوح صورة في موقف الولايا... المتحدة الامريكية من احداث نيكاراغوا ، فعندما كان نظام سيموزا يمث... النظام القائم ، اطلقت الولايات المتحدة عليه صفة « الشرعية » واعتبرت الحركة الساندينية حركة ارهابية ، لكن الامر تغير عندم... اصبح النظام الساندينيي يمثل النظام القائم ، فلم تعترف الولايا... المتحدة « بشرعيته » رغم انه نظام مؤسسي قائم ، واعتبرت حرك... الكونترا اليمينية حركة مقاومة تناضل ضد نظام « غير شرعي » .

ونشير ايضا الى ان اعمال الارهاب من قبل عصابة الاخوا... المسلمين ضد المواطنين في سورية اظهرتها اجهزة الاعلام لـدو... امبريالية ورجعية بانها اعمال تحرر بينما قمع هذه الاعمال والدفاع ع... المواطنين ومصالحهم بانها ممارسات ارهابية .

والامثلة عديدة على هذا النوع من التعصب العقائدي الامر... في تقويم الظواهر والتحركات والنظم في عالمنا المعاصر . ومن الضرور... عرض بعض نماذج التفكير عند بعض القوى التي لها وضع خا... في مجمل « الحركة الامبريالية الصهيونية العنصرية » المعاصرة ، وهذ... الوضع الخاص غالبا ما يفرض اضافات معينة على مفهوم هذه القو... للارهابية :

١ ــ ففي الكيان الصهيوني مثلا غالبا ما يعترفون بالبعد السياسي للاعمال الارهابية ، لذلك فهم ينفون حتى صفة « الارهابية » عن ابطال المقاومة العربية في الارض المحتلة ، وينعتونهم عوضا عن ذلك بالمخربين ، لان مفهوم التخريب من بعد اجرامي وجنائي ليس للسياسة به اية علاقة . وهذه خصوصية مهمة في مفهوم الارهابية بالنسبة للصهاينة .

---

(١) هذا الخلاف حول مفهوم ارهابية الدولة ، وهو خلاف طفيف بالطبع ، ظهر في اوج حدته اثناء قمة طوكيو للدول الصناعية الرأسمالية السبع ، وقد تضمن البيان الختامي تعرضا لوجهة النظر الاوربية ، الفرنسية بشكل خاص ، حيث اتهم البيان ليبيا كدولة ارهابية ، وايضا كدولة تدعم الارهابية .

٢ ــ اما بالنسبة للعنصرية ، فان نظام جنوب افريقيا يعتبر التمييز العنصري (الابارتهايت) وضعا شرعيا وكل حركة مناهضة له هي حركة ارهابية بالضرورة ، بينما يميل العديد من الاوساط حتى داخل اطار القوى الامبريالية نفسها نحو موقف اقل تطرفا في مناقشة قضية الابارتهايت وقضية الكفاح ضده .

هذه الفكرة المبتذلة Pseudo ideologization لمفهوم الارهابية تجعل من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، ايجاد قواسم مشتركة بين جميع دول العالم تتفق عليها في تحديد الارهابية وبالتالي في مكافحتها والتخلص من شرورها . ولقد سبق وذكرنا ان الامم المتحدة حددت الارهابية بتعريض حياة المدنيين الابرياء للخطر او هلاكهم وتهديد الحريات الاساسية ، ولقد ظهر من ديباجة القرار رقم ٦١/٤٠ الذي تبنته الجمعية العمومية عام ١٩٨٥ ان المنظمة الدولية تحصر الارهابية في ممارسات تأخذ في غالب الاحيان مظهرا فرديا كخطف الطائرات والبواخر وتفجير الطائرات المدنية والاعتداء على حياة الدبلوماسيين دون ان تتعمق في الموضوع افقيا او عموديا ، اي دون ان تحدد جميع انواع الارهابية المنظمة واشكالها من عدوان وغزو وابادة واحتلال ، ودون ان تتخطى شكل الممارسات الارهابية الى مضمونها وجوهرها السياسي وجذورها في ارضية العلاقات الدولية وبنيتها . والامم المتحدة ، كمنظمة دولية جامعة لهذا العدد الكبير من الدول مضطرة للنشاط في حدود الممكن ، اي في حدود ما يمكن ان يتم عليه اتفاق غالبية الدول الاعضاء ان لم يكن جميعها ، لذلك فهي تعمد، انطلاقا من ارضية تتصف بالذرائعية الحادة ، الى تضييق حدود المفاهيم والظواهر بقدر الامكان .

وقد تنجح الامم المتحدة ، وعلى اساس الاستعداد الموجود لدى غالبية الدول حاليا ، بالتوصل الى اتفاق دولي حول تحديد نسبي للاعمال الارهابية وتنسيق جهود مكافحتها ومنعهـــا (١) ، شرط تقتصر الممارسات الارهابية المتفق عليها على اعمال الخطف والاغتيال وتهديد حياة المدنيين الخ . وقد تعترض بعض الدول النامية ، ومع كل الحق في اعتراضها ، على فقرة مثل « تعريض حياة المدنيين للخطر لان شروط نضال هذه الدول والشعوب تتصف بالنوعية والخصوصية الشديدة ، وان كانت في جوهرها لا تختلف عــن نضـــال الشعوب الاوربية وشعوب امريكا من اجل الاستقلال والتحرر . الفرق تاريخي فقط ، اي فرق في الزمان وليس في بنية النضال واساليبه فماذا لو تعرضت حافلة ركاب صهيونية في فلسطين المحتلة لهجوم من قبل المقاومين العرب ، فهل هذا يعتبر عملا ارهابيا لمجرد ان الحافلة مدنية ؟ . . . يجب ان تأخذ الاسرة الدولية بعين الاعتبار انه في اي منطقة محتلة في العالم لا يوجد فرق جوهري بين المحتل المدني والمحتل العسكري لان كليهما ينفذ فعل الاحتلال اي فعل العدوان الذي هو موضوع المقاومة وهدف عملياتها ، وهذا الامر تعرفه جميع حركات المقاومة في اوربا التي كانت محتلة من قبل النازيين ، ولا يغير من الامر شيئا ان اوربا الان تعيش عصر الاستقلال وتتعامى عن قضايا الاخرين ومشاكلهم التي عاشتها هي ايضا مع فارق بسيط في الزمن لا يتعدى نصف قرن .

مثل هذا الطرح الجدي والمسؤول يدفعنا الى محاولة تحديد جذور ظاهرة الارهاب ووضع الخطوط التي تفصله كل الفصل عن حركة التحرر سواء كان تحررا وطنيا (ضد الاستعمار والامبريالية

---

(١) ـــ نحن نتوقع ان تتوصل المنظمة الدولية الى مثل هذا الاتفاق في السنوات القليلة القادمة وخاصة ان الارهابية اضحت خطرا على جميع الدول دون استثناء لدرجة انه يوجد حاليا نوع من الاتفـــاق الفعلي de facto حول ضرورة درء اعمال الخطف والاغتيال ، وما على الامم المتحدة الا تحويله الى اتفاق قانوني de jure

والتدخل الخارجي) او اجتماعيا ــ طبقيا (ضد القوى البرجوازية المسيطرة على مقدرات المجتمعات الصناعية المتطورة) . وبالنسبة للدول النامية ، فغالبا ما يرتبط النضال الوطني بالنضال الاجتماعي بسبب ارتباط العدو الداخلي بالاستعمار والامبريالية .

ولا بد من الانطلاق من حقائق اساسية في هذا الصدد منها :

١ ــ ان جميع اشكال العنف بما فيها العنف الثوري والعنف الارهابي ، تنبت في ارضية محددة بسيطرة الامبريالية وبالعلاقــات الراسمالية والاستغلالية . وبالتالي فان هذه العلاقات تمثل اصل كل الشرور .

٢ ــ ان العنف الثوري والعنف التحرري مبرر تاريخيا بسبب مناهضته لهذه العلاقات حتى ولو تجذر في ارضيتها وكان نتاجا لها .

٣ ــ ان العنف الثوري ، وكذلك العنف التحرري ، يجب ان لا يكون مبررا لظهور اية ممارسات ارهابية ، لان الوعي الثوري الحق يرفض الميكافيلية التي تعتبر ان الهــدف يبــرر الوســيلة ، ويؤكــد العلاقات العضوية الوثيقة بين الهدف والوسيلة ، وان الهدف الجيد لايمكن التوصل اليه على طريق اتباع وسيلة سيئة ولا انسانية .

هذه المقدمات الثلاث تؤكد ان كشف العلاقات الدولية المعاصرة وكشف بنية عالمنا المعاصر لا بد وان يكون الخطوة الاولى نحو فهــم ظاهرة معقدة كظاهرة الارهابية ، فلا يمكن تشخيص هــذا المرض الخطير الذي اصاب جسم المجتمع الدولي قبل التعرف على اناتوميا هذا المجتمع ونسق علاقاته .

وباختصار ، لا بد في هذا الكشف من التذكير بالحقيقة الكبــرى التي اشار اليها فلاسفة الاشتراكية الاوائل ، انه لا يمكن لطبقة ان تتوجه نحو الاستغلال الخارجي قبل ان تمتن اواصر الاستغلال الداخلي ، اي انه لا يمكن لشعب يستغل شعبا اخر أن يدعي بشيء حر لان هــذا الشعب مستغل قبل كل شيء من قبل طبقته البرجوازية المسيطرة .

وبما ان القوى المسيطرة والمستغلة تجهد دائما من اجل الحفاظ ع
وضعها المميز هذا ، فانها غالبا ما تنطلق في معالجتها للامور م
ميكيافيلية حادة ، وتستنتج جميع الوسائل في سبيل الحفاظ ع
سيطرتها واستغلالها . هذا الوضع قد يدفع ببعض القوى الثور
والمعادية للامبريالية الى القيام ببعض اعمال الارهاب التي غالبا
تنطلق من وضع يائس جدا ، وغالبا ما تهدف الى عدم الاستس
لليأس والى اثبات الوجود ليس الا . وهـذا ليس تبريرا لمثل هـ
الاعمال وانما اشارة الى الوضع الصعب الذي تجد فيه بعض القو
التحررية والثورية نفسها فتضطر الى القيام باعمال لا تتفق مـ
توجهاتها وتطلعاتها واهدافها اصلا .

وفي تفسير هذه الظاهرة وتحليلها والبحث عن جذورها لا بـ
من التفريق بين السيطرة والاستغلال والقهر الداخلي وبين السيط
والاستغلال والقهر الخارجي .

اولا ــ بالنسبة لمناهضة السيطرة والاستغلال الداخلي (ا داخل المجتمعات الراسمالية المتطورة) هناك عموما نوعان من القو المناهضة :

١ ــ النوع الاول ويمثل القوى التي ارتضت اسلوب الكفا
البرلماني طريقا للقضاء على النظام الراسمالي اي انها دخلت حلبة اللعب
الراسمالية نفسها واضحت فريقا يقبل الية الديمقراطية البرجوازية
سبيلا للنضال . ومن الجدير بالذكر ان هـذه القوى وصلت لهـذ
الوضع بعد سلسلة متواصلة من عمليات القمع والارهاب التي قامت
بها الطبقة الحاكمة ضد جميع القوى العمالية في الدول الراسمالية
الصناعية .

٢ ــ النوع الثاني ويمثل المنظمات المتطرفة والفوضوية المحظور والتي تتبع العنف نهجا لنضالها . لكن هذه المنظمات (كالالوية الحمراء وبادر ماينهوف وغيرها) تخلط بين العنف الثوري والارهابية.

فليس من العنف الثوري في شيء تفجير محطات القطارات والحافلات واختطاف المدنيين وتعريض حياة المواطنين الابرياء للخطر . ولا بد من التاكيد ان هذه الاعمال تدخل في اطار الارهابية التي يجب ادانتها بكل تصميم (١) .

وعلى هذا كله فان الارهابية في واقع المجتمعات الراسمالية المعاصرة تعني :

١ ــ ارهابية الافراد والمنظمات والجماعات :

هي نهج التخويف بهدف فرض الارادة على طريق تعريض حياة الابرياء وممتلكاتهم للخطر او تتلهم فعلا وتوجيه العنف ضد افراد معينين حتى لو كان هؤلاء الافراد من السياسيين المسؤولين عن النظام باكمله .

والابرياء هنا هم المواطنون العاديون الذين لا يرتبط عملهم او نشاطهم الحر بالمؤسسات السياسية ارتباطا مباشرا . ومن الملاحظ ان هذا التعريف يصم ايضا بالارهابية خطف السياسيين كافراد وقتلهم او تعذيبهم لانه يجب النضال ضد المؤسسات لا ضد الافراد ، فمن الواضح ان قتل الدومورو لم يعط اية نتيجة ايجابية باتجاه زعزعة النظام الراسمالي في ايطاليا بل ربما كان العكس هو الصحيح .

وهذا التحديد الضروري والواضح للارهابية الفردية ، غير الرسمية(١) ، يسهل الطريق امام تعريف النضال الثوري ــ الاجتماعي

(١) ــ هناك العديد من المفكرين في الدول الاشتراكية الذين يتهمون هذه المنظمات الارهابية بانها تعمل ، سواء درت او لم تدر ، لصالح القوى الراسمالية ، على الرغم من ان هؤلاء المفكرين لا يتفقون مع طروح « الشيوعية الاوروبية » حول الوصول الى السلطة عبر مؤسسات الديمقراطية البرجوازية نفسها . انظر على سبيل المثال كتاب الباحث السوفييتي فرانتسوف « تحت قوقعة الارهاب » .

(١) ــ الارهابية الفردية مصطلح غير دقيق ، فربما قام بالعمل الارهابي فرد او مجموعة افراد ، لكن غالبا ما تقف خلفهم منظمة معينة ، لذلك نحن نميل الى استعمال اصطلاح الارهابية غير الرسمية مقابل الارهابية الرسمية او ارهابية الدولة.

في المجتمعات الراسمالية . هذا النضال يعني تنظيم النشاط الثو
على اساس اختيار نهج تعددي باتجاه تحقيق الهدف النهائي لهـ
النشاط ، الذي هو القضاء على النظام الراسمالي وبناء النظـ
الاشتراكي . والتعددية هنا في اسلوب النضال تعني التوفيق
اتجاهين :

**آ ـ الاتجاه الشرعي رسميا : ويمثل النضال السلمي ضمن
المؤسسات الرسمية (البرلمان ، تعددية الاحزاب ، الصحافة
التجمعات الشرعية ، النضال النقابي الخ ...) .**

**ب ـ الاتجاه الشرعي انسانيا : وهو العنف الثوري البعيـ
عن الممارسات الارهابية والموجه ضد مؤسسات القمع الراسمالـ
ويتضمن عدة تحركات كالاستيلاء على مراكز الجيش والشرطة ، تنظـ
الاحتجاجات والمظاهرات خارج الاطر القانونية ، اعلان الكومونا
في المناطق التي يتم الاستيلاء عليها (١) الخ .**

ومدى التوفيق بين هذين الاتجاهين ، وكذلك مدى استعما
الاتجاه الاول او الاتجاه الثاني ، كل هذا يتعلق بظروف كل بلد راسمالـ
على حدة وبالتالي يخضع لراي القوى الثورية في هذا البلد ولقرارا

ومن الواضح ان وضع تلك القوى الثورية التي تناضل ضـ
النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بعض الدول العميلة
القارات الثلاث ، يقتصر في كثير من الاحيان على اتباع اسلوب العـ
الثوري الذي حددناه اعلاه مع تاكيد النضال المسلح دون غيـ
حيث تقل فرص اتباع الاسلوب السلمي للنضال كما هو الامر
البلدان الراسمالية المتطورة لسبب واحد بسيط ومهم هو ان الانظـ

---

(١) ـ من المفيد هنا ان نذكر انه اذا استطاعت حركة ثورية الاستيلاء على منطـ
معينة واعلان قيام حكمها ومؤسساتها في هذه المنطقة تمهيدا لنشر نفوذها على الـ
بكامله ، فان هذا الوضع يدخل في اطار القانون الدولي الذي يسمح للدول الاعتر
بشرعية الحكم الجديد .

العميلة غالبا ما تتبع الديكتاتورية في الحكم دون وجود اية مؤسسة تسمح بتأطير النضال السلمي اصلا (٢) . لكن العنف الثوري هنا ايضا يجب ان يتجنب الوقوع في مطبات الارهابية وممارساتها ، وافضل امثلة يقدمها التاريخ الحديث عن استعمال العنف الثوري اسلوبا ناجحا في القطر العربي السوري حيث تابعت الجماهير المسلحة تثبيت ثورتها وترسيخ حكمها وواجهت القوى الرجعية والعميلة سنوات عدة بعد قيام الثورة (حتى حركة ٢٣ شباط ٦٦ تقريبا) ولم تترسخ الثورة جديا الا بعد الحركة التصحيحية ١٩٧٠ . ولقد استعملت الجماهير في ترسيخ ثورتها اسلوب العنف الثوري البعيدة كل البعد عن الارهابية وانتصرت بذلك على الثورة المضادة وعصيان التجار ومقاومة الفئات المعادية للجماهير ....

ـ الارهابية الرسمية او ارهابية الدولة :

وهي تعني ، بالنسبة لمناهضتها للتحركات الثورية داخل المجتمعات الراسمالية المتطورة ، نهج التخويف بهدف فرض الارادة على طريق القمع العنيف وتقييد الحريات ، او على طريق الحملات الاعلامية المضادة للقوى الثورية في المجتمع وغير ذلك .

ومن الملاحظ هنا ان ارهابية الدولة تاخذ اتجاهين ايضا :

١ ـ اتجاه العنف كالقمع والتوقيف غير القانوني وتعليق الحريات التي يكفلها الدستور واستعمال اساليب التخويف الفردي ضد المناهضين للنظام الراسمالي وتهديدهم بالقتل ...

٢ ـ اتجاه سلمي : على طريق الحملات الاعلامية والدعائية التي تشوه سمعة الحركات الثورية والاتجاهات المناهضة للراسمالية ..

---

(٢) ـ هناك بعض الاستثناءات التي تشير اليها التجارب الثورية الحديثة ، فلقد وصل القائد الليندي الى الحكم في تشيلي عن طريق مؤسسات الديمقراطية البرجوازية نفسها ، لكنه اضطر بعد وصوله الى الحكم لاتباع اسلوب العنف الثوري في الدفاع عن نظام حكمه الثوري .

ومن الواضح ان الاتجاه السلمي في ارهابيــة الدولة داخ المجتمعات الراسمالية المتطورة هو الاغلب حاليا ، لكن هذا الوضـ ليس نتاجا لوجود «نزعة سلمية» عند الدولة الراسمالية بقدر ما دليل على مدى نجاح الاتجــاه العنيف في الارهابية الــذي استخد الــدول الراسمالية في النصف الاول من هــذا القرن ضــد الحرك الشعبية والعمالية (لنتذكر حوادث شيكاغو فقط) ، والوضع الـ والذي هو مريح اجمالا للانظمة الراسمالية في الدول الصناعية المتـ في اوروبا الغربية وامريكا الشمالية هو نتاج لتلك الارهابية الـ التي سادت قبل اقل مــن نصف قرن ، لان المجتمعــات الراسماليـ لاتستطيع ان تنفصل عن تاريخها ، ووضعها الحالي نتاج مباشر لـ التاريخ ، المكارثية في الولايات المتحدة ما زالت تعطي تأثيراتها وثمارـ حتى الان . وهذا الوضع ينطبق على كــل دول اوروبا الغربية حـ سحقت الثورات العمالية والشعبية سحقا تاما بدءا بعام ١٨٤٨ والـ بعام ١٩٦٨ عند ظهور ما يسمى بالثورة الطلابية .

اما ارهابية الدولة عند الانظمة العميلــة في القــارات الثلا فتستخدم العنف وسيلة اســاسية ، بل قطعية ووحيدة ، في مجابـ الحركة الثورية . وغالبا ما تكون مؤسســة الامن الداخلــي ، ومـ المؤســسة القمعية الاســاسية ، من اكثر المؤسسات تطورا عددا و في هذه البلدان . وتستعمل بعض دول امريكا الجنوبية منظمات شـ رسمية وشبه عسكرية في تصفية حساباتها مع المعارضة ومع الحركـ الجماهيرية . وتعتبر السلفادور افضل مثال على استخدام مثل هـ الاسلوب في ارهابية الدولة .

ثانيا ــ بالنسبة لمناهضة الاحتلال والاســتعمار والامبرياليـ (حركة التحرر الوطني) فهناك عدة قضايا منها :

١ ــ اسلوب النضال : يقتصر اسلوب النضال بالنسبة لحركـ التحرر الوطني على العنف الذي يأخذ شكل الكفاح المسلح . ويأتـ النضال السياسي **(التحرك الديبلوماسي)** رديفا للكفــاح المسلـ

مساعدا له ، وليس بديلا منــه في حــال من الاحوال . والسبب في ضرورة الكفاح المسلح هنا انه يظهر خيارا وحيدا امام حركة التحرر الوطني لان القوى الامبريالية المعادية تستعمل العنف والقوة في تثبيت سيطرتها وعدوانها واحتلالها . ولقد اعترف القانون الدولي لكل شعب بحق استخدام جميع الاساليب ، بما فيها اسلــوب الكفــاح المسلح لتحرير ارضه وتقرير مصيره . وفي هذا المجال **اكد الرفيق المناضل حافظ الاسد** في كلمته التي القاها اثناء زيارته لليونان في ٢٧ ــ ٥ ــ ١٩٨٦ **ان التحرر لايتم بغصن الزيتون لان الاحتلال والاستعمار لــم يتما بغصن الزيتون** . وتحــديد اشكال الكفــاح المســلح واساليبه وممارساته يعتمد قبل كل شيء على الظروف الراهنــة في المنطقــة المعنية ، وبالتالي على اختيار القوى التحررية المعنية ورأيها وقرارها لكن يمكن ، وبشكل عام ، ايجاد تعريف عــام يتضمــن القواســم الاساسية المشتركة لكل كفاح مسلح :

الكفاح المسلح هو الاستخدام المنظم والهادف للعنف بهدف طرد المحتل وتحرير الوطن وتوطيد سلطة الجماهير (١)

ومن الملاحظ ان هذا التعريف يتضمن عناصر مهمة :

آ التنظيم : يعني خضوع جميع العمليات الــى قيــادة مركزية واحدة وتنسيق متجانس وتام واقتصار الكفاح على اماكن وجود العدو .

ب ــ العنف : ويعني استعمال القوة في سبيل تحقيق الاهداف .

جـ ــ التحرير : وهو محتوى الكفاح وهدفه النهائي ويشير الى البعد الوطني .

د ــ توطيد سلطة الجماهير : وهو هدف يعطي للكفاح المسلح بعدا ثوريا وطبقيا .

---

(١) ــ جميع التعاريف الواردة في هذه الدراسة من وضعنا ، فهي لذلك قابلة للمناقشة والمراجعة .

٢ ــ الارهابية : وتمثل هنا استخداما غير منظم وغير مسؤول للعنف مع تعريض حياة الابرياء واملاكهم للخطر والاعتداء على سيادة الدول الاخرى وامنها .

ومن الملاحظ ان هناك فوارق كبيرة بين الكفاح المسلح والارهابية فاهم عناصر الارهابية بالنسبة للحركات التي تناضل من اجل تحرير اوطانها :

١ ــ الاستخدام غير المنظم وغير المسؤول للعنف : حيث يلاحظ ان العنف هنا لايخضع لموافقة جماعية من قبل حركة التحرر المعنية وبالتالي غالبا ما تؤدي الارهابية الى نتائج تسيء الى هدف النضال ومحتواه .

٢ ــ استعمال العنف بالضرورة : هذا النوع من الارهابية يقترن بالعنف بالضرورة لان قوى حركة التحرر الوطني لاتمتلك الامكانات التي تستطيع عبرها ، تخويف اعدائها دون استعمال العنف .

٣ ــ تعريض حياة الابرياء واملاكهم للخطر : وهنا يختلف الوضع من وضع القوى الثورية داخل المجتمعات الراسمالية ، فالابرياء هنا لايقصد بهم المدنيون من افراد العدو وانما يقصد بهم مواطنو الدول الاخرى حتى ولو كانت هذه الدول تدعم العدو ، الا اذا كان من بين الاهداف المعلنة لحركة التحرر الوطني توجيه الكفاح المسلح نحو مثل هذه الدول .

وبهذا الصدد فان كل محتل عدو سواء كان مدنيا او عسكريا لانه كما اشرنا سابقا ، وبمجرد وجوده على الارض المحتلة يقوم بفعل الاحتلال حتى ولو لم يرتد البزة العسكرية ، وهذا مهم جدا بالنسبة للقضية الفلسطينية حيث يقوم كل انسان اجنبي قدم الى فلسطين المحتلة بقصد الاستيطان بفعل الاحتلال ، فهو بالضرورة عدو سواء كان مدنيا او عسكريا . وعليه فان اختطاف باص في عسقلان او تفجير مطار في تل ابيب تعتبر من اعمال الكفاح المسلح المشروعة ما دامت تجري على الارض المحتلة نفسها .

٤ ــ الاعتداء على سيادة الدول الاخرى وامنها : هذا عنصر مهم في تحديد اعمال الارهاب التي قد تقوم بها بعض فئات حركة التحرر الوطني يأسا او جهلا او خطأ ، بل هو العنصر الاساسي الذي يحدد الفرق بين النضال المشروع والارهابية في مثل هذه الحالات .

ان رفع شعار مهاجمة العدو وممتلكاته ، يجب ان يقترن بشعار احترام سيادة الدول الاخرى وامنها وحياة مواطنيها . فقد تكون حادثة اكيلي لاورو او مطار روما ومدريد موجهة ضد ممتلكات صهيونية (١) **وهذا عنصر تحرري في هذه العمليات** . الا انها موجهة اولا وقبل كل شيء ضد سيادة ايطاليا واسبانيا وامن مواطنيهما ، **وهذا عنصر ارهابي** واضح . والعنصر التحرري لايعطي اي تبرير للعنصر الارهابي **بل على العكس ان العنصر الارهابي ينفي الصفة التحررية عن العملية باكملها ، لان الهدف لايبرر الوسيله ، ولايمكن تحقيق هدف جيد بوسائل سيئة .**

٣ ــ **ارهابية الدولة** : ويقصد هنا ارهابية الدول الاستعمارية ضد الدول النامية والقوى التحررية . وتعني نهج التخويف من قبل الدول ومؤسساتها من اجل فرض الارادة الامبريالية والصهيونية والاستعمارية ضد مصالح الشعوب ومطامحها . وهذه الارهابية تأخذ اتجاهين اساسيين :

١ ــ اتجاه العنف : حيث تستخدم قوة الدولة المنظمة وجيوشها واسلحتها في عمليات تأديب سريعة ضد الدول والقوى التحررية . وقد يصل الامر الى استخدام قوة الدولة المنظمة في الغزو الذي لايتبعه الاحتلال بالضرورة : او في اعمال القرصنة الجوية والبحرية .

٢ ــ اتجاه غير عنيف : اي انه لا يتضمن استعمال القوة مباشرة بل يكتفي بالضغط الاقتصادي والسياسي والتهديد باستعمال القوة والتلميح بها . اي ان الهدف الارهابي يتحقق دون ان يستعمل اسلوب

---

(١) ــ وهي حوادث ادانها القطر العربي السوري رسميا واعتبرها اعمالا لا تمت الى النضال التحرري بصلة .

العنف الارهابي . وهناك اشكال عديدة لهذا النوع من الارهابية مثل الارهاب الفكري والاعلامي والثقافي وغير ذلك .

وهناك شكل اخر خطير من اشكال ارهابية الدولة الرأسمالية المتجه نحو التأثير الخارجي، ويتضمن هذا الشكل تقديم الدعم اللامحدود للحركات الارهابية داخل الدول التحررية النامية وتسليحها وتدريبها بهدف زرع الخوف والفوضى في صفوف مواطني هذه الدول وزعزعة استقرارها ، وتهديد امنها . كدعم حركة الاخوان المسلمين في القطر العربي السوري وحركة الكونترا في نيكاراغوا وغيرها .

وتعتبر ارهابية الدولة في مجال تحركاتها ونشاطاتها الخارجية من اخطر انواع الارهابية المعاصرة . لان الدول ، على عكس المنظمات والمجموعات الارهابية ، تمثل ذواتا للقانون الدولي ؛ كما ان تصرفاتها وممارساتها تشكل مجتمعة بنية العلاقات الدولية وهيكلها السائد . ومن جهة اخرى ، فان الدول الاستعمارية والامبريالية تمتلك قوات منظمة هائلة . فكيف سيكون حال عالمنا وهو مهدد باستعمال القوة والعنف لتحقيق اهداف ارهابية ؟ . . . .

يجب ان يتجه النضال العالمي اليوم برمته نحو مجابهة هذا الخطر الذي اضحى يهدد البشرية ومصيرها ، وامنها وسلامتها ، وان هذه المجابهة تكاد تكون المهمة الاولى بين مهمات الكفاح من اجل عالم افضل خال من الاستعمار والهيمنة والتسلط ، اي خال من الارهابية بجميع اساليبها واشكالها .

وكما قال الرفيق المناضل حافظ الاسد فان كل مظاهر الارهاب في العالم هي مفرزات لمشاكل رئيسية فاذا حلت هذه المشاكل الرئيسية زالت اعمال الارهاب وزالت مبرراتها . **فلا بد في هذا الصدد من تكاتف جميع القوى الاشتراكية والتحررية والوطنية والديمقراطية والمحبة للسلام في العالم لوقف هذا الخطر الزاحف الذي يهدد البشرية والذي يجد له ارضا خصبة في الواقع الراهن ، واقع الاستغلال والاضطهاد والهيمنة وقهر الشعوب ، الخطر الذي تنفذه وترعاه القوى الامبريالية والصهيونية والعنصرية ـ خطر الارهابية الدولية .**

دراسات فكرية

حول إشكالية الثقافة العربية والمثقف

الجزء الأول

الرفيق خيري حما

تقديم :

اري من الصواب العلمي ان يقوم المرء منا بتنحية كل ما هو هامشي جانبا وان يتجه مباشرة الى لب المشكلة التي يتصدى لها . فالاعتراف بوجود مشكلة ما مهمة ، كمشكلة الثقافة او مشكلة المثقف والعلاقة التي يجب ان تقوم بينهما مثلا ، يرقى الى مستوى البحث عن حل ناجع لها . اذ من الضروري والمشروع لاي منا ان يتساءل عما اذا كان هناك حقا مشكلة عنوانها الثقافة او المثقف ، وعما اذا كان هناك امكان لوجود حل حاسم لهذه او تلك . ان تتبع هذا الراي وفق منهج البحث العلمي التحليلي كما يلوح لي ، يفضي باي منا الى قبول دعوة حارة وصريحة للتفكير ، جديرة بان تبقى ضمن حدود نطاق هذه المشكلة حصرا والمنطلقات الاولية لها ، التي تلامس جذورها وتحدد شكل استطالاتها التي اتخذتها وتتخذها .

واسمح لنفسي بالتساؤل مجددا السؤال التالي : كيف استطيع ان احكم بان هذا الحل او ذاك ، هذا المنهج او ذاك ، اهم من غيره في النظر الى المشكلة والبحث فيها والحصول على النتائج الضرورية ،

واجيب على الفور ومن دون تردد بان على المرء منا ، ان يحكم ع النتائج التي توصل اليها بالفعاليات التي تستتبعها في ضوء الواق وحاجاته الملحة . واعتقد جازما ان ديالكتيك المعرفة والواقع يمك ان يفسح مجالا رحبا للتعبير عن هذه الحقيقة البديهية ولموقف اك وحدة وعمقا ونضوجا وشمولا مستمدا في الاصل من هذا التفا الجدلي الخلاق بين طرفين اثنين هما الواقع بكل مايحتويه م علاقات والادراك العالم له .

والدليل يشتمل على الدليل فلا يكفي ان نعترف وان نبحث و نستنتج ونفسر بل يجب ان نتبنى موقفا جديا نمارسه فعليا نحو ه المشكلة او تلك .

ان اثارتي لمشكلة فلسفية ـ اجتماعية كمشكلة الثقافة والمثق في الوطن العربي الكبير لايعني انني اضع ملامح لمشروع ثقافي جديد زيادة عما تطفح به الساحة الثقافية العربية بل انه يعني بالضبط اعادة ترتيب للمقدمات المنطقية وللمعطيات المتوافرة حتى الان ع هذه المشكلة على نحو تبدو فيه شفافة وواضحة للعيان ، بكل ابعادها الاشكالية ، الامر الذي يجعل من السهل تناولها بالبحث والاستقصاء والوصول الى بعض النتائج العلمية المتواضعة على طريق الحل المرغوب .

وفي طرق لب المشكلة مباشرة اخترت طرح الاسئلة التالية :

ما ماهية الثقافة وماذا يعنينا منها ؟ .. من هو المثقف ؟ ... ما ماهية العلاقة القائمة بينهما ؟ .. ما هو دور كل منهما في ادا الرسالة التاريخية الثورية التقدمية والحضارية لامتنا العربية وعلى صعيد الوطن العربي كله ؟ .. ثم ما هو موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من هذه الاشكالية المعقدة وما هو دور الثقافة الحزبية في حلها ؟ ...

اولا : في ماهية الثقافة وحاجاتنا الثقافية :

جاء في القاموس المحيط للغة العربية(١) ان الثقافة تعني الحذق

(١) ــ القاموس المحيط ــ الجزء الثالث ــ ص ١٢١ .

والادراك والذكاء والمعرفة والفطنة والتهذيب وثاقفا الرجلان اي تجادلا (١) ولقد شاع استخدام لفظة الثقافة على السنة الناس في هذا العصر بوجه خاص ، العلماء منهم والمفكرون والعامة وهذا الشيوع في الاستعمال اليس اللفظة اربع مدلولات اساسية هي :

١ ــ **الاستخدام العلمي ــ المنهجي الاكاديمي** للفظة الثقافة كما عبر عنه العلماء الانثروبولوجيون الذين يعنون بالدراسات الانسانية التي تتخذ اساسا ، من النظرة الوصفية للخصائص البشرية التاريخية ــ الاجتماعية ومقوماتها المادية والانماط السلوكية والفكرية التي تعكسها في البنى الفوقية للمجتمع .

٢ ــ **الاستخدام النقدي ــ التقويمي** الذي يتخذ من النظرة الوصفية والتحليلية المنهجية اساسا للتعرف الى ما قدمته الفلسفات والاداب والفنون العالمية عبر تاريخها الحضاري من انجازات عديدة والاشكال التي اتخذتها وتقدير مدى اهميتها في عصرها وعصور ما لحق بها وقد عبر عن هذا الاستخدام فلاسفة وادباء وشعراء ونقاد وفنانون والمهتمون والمتابعون في هذا المجال .

٣ ــ **الاستخدام الايديولوجي الموجه والمنظم** الذي يتخذ من النظريات الايديولوجية والفلسفة المعرفية التي يتبناها مجتمع من المجتمعات منطلقا لاعتماد حاجات ابنائه الثقافية والتي تعبر عن الشروط المادية القائمة حيث تصبح لفظة ثقافة ذات معنى خاص واصطفائي ، معبر عن وعي اجتماعي محدد في مكان وزمان محددين ومرحلة تاريخية معينة .

٤ ــ **الاستخدام العام والفوضوي للفظة الثقافة** الذي يتخذ من عدم الوضوح والغموض والاستعمال المجازي للعبارة ، اساسا لاطلاق لفظة الثقافة فرديا ، للاشارة الى ثقافة انسان ما ، او الى اشكال ثقافية من نوع ما في مجتمع ما . والواضح هنا ان هذا الاستخدام يعاني من عيب انقطاع الصلة مع مفهوم الثقافة كما سانشير

(١) ــ بطرس البستاني : محيط المحيط . مكتبة لبنان ، بيروت ، سنة ١٩٧٧ : ص ٨٢ .

اليه بعد قليل او ربما اتصل به ولكن على نحـو مجتزا ومشو ومختلط ، وخير من يمثل هذا التيار هم ادعياء المعرفة واشباه المثقفين وانصافهم ممن لا يملكون خلفية bachround فكرية منهجية بل يملكون بعض معلومات من هنا وهناك ليس غير .

لقد اتضحت هذه الالوان لاستعمال لفظة الثقافة كما يبدو لي منذ القرن الماضي وان كان النصف الثاني من عصرنا هذا قد شهد عملية قراءة جديدة ومتانية لها وسعي دائب لتحديد وظيفة الثقافة ومضامينها واسسها ورسالتها التي يجب ان تؤديها ومن خلال مسارب ثلاثة هي :

١ — ثقافة الانسان الفرد .

٢ — ثقافة المجتمع الذي اليه ينتمي .

٣ — التراث الثقافي الانساني عامة .

ولما كانت الثقافة نتاجا مكتسبا غير فطري فقد امتازت بوجوه اربعة على مر مراحل تطورها هي :

ا — وجه تقليدي ذو طابع محافظ يقوم على مبدا صون الاثار الثقافية المتوارثة والنهل منها في تلبية احتياجات المجتمع الراهنة ومحاربة كل مسعى للابتكار والتجديد . وهذا الوجه غالبا مايتحول الى « تابو ثقافي » عند اصحابه وهو يعبر عن نفسه بمصطلحات عديدة منها « الاصالة » « المحافظة على التراث » « الماضي التليد » « السلف الخير » الى آخر ما هنالك من مصطلحات تعبر عن جمود ورجوعية وموقف سكوني متشبث بانعدام الافق المستقبلي حتى آخر مصطلح .

ب — وجه تحديثي منقطع ، ناقل ، منقطع لانه اعتمد مع تاريخ المجتمع وتراثه مبدأ القطيعة واهالة التراب على كل ما يمت اليهما بدعوى تخلفهما وعجزهما عن مواكبة روح العصر او مناسبتها ، وناقل لانه يتخذ من مبدأ النقل التام والجاهز عن النتاجات الفكرية والثقافية الاوربية ، اساسا لعملية التحديث تلك وطبع الثقافة وانماطها والوانها بهذا الطابع القاصر والجامد ايضا وقد عبر هذا الوجه عن

نفسه بأسماء مصطلحات عدة من مثل الحداثة — المعاصرة — التجديد الى اخر ما هنالك من مصطلحات اتسمت باشكالية هذا الوجه وجعلت من نفسها في مواجهة الوجه الاول « المحافظ » من دون ان يكون لها القدرة على التصدي له او حتى الصمود امامه .

ج — وجه توفيقي هجين وتحريفي يستند الى موقف فكري اعتباطي تارة ومقصود لذاته تارة اخرى ، ويقوم على مبدا المزاوجة بين التاريخ والتراث الاجتماعي لمجتمع ما ، مع التاريخ والتراث العالميين عبر الادعاء بالبحث عن توازن ما او توفيق ما او تهجين ما للعناصر المتشابهة او المشتركة وبهذا العلاقة المعقدة والتحريفية تتم عملية التحديث من دون الاستغناء عن التاريخ والتراث بكل ما فيه من عناصر سلبية وايجابية ويضمان الاتصال بالعصر وروحه ونتاجه الفكري الانساني وقد استخدم اصحاب هذا الوجه تعابير عديدة منها مثلا الاصالة والمعاصرة ، الاصالة والحداثة ، الاصالة والتجديد ، الى آخر ما هنالك من مصطلحات تميزت باشكالية معقدة جدا تجاهلت حاجات المجتمع وافتقدت الى فلسفة محددة وافتقرت الى منهج في البحث لقراءة ما يلزم في ضوء الواقع وحركة تطوره الصاعدة .

د — وجه دينامي ناقد وابداعي نشط يعبر عن سيرورة ثقافية — اجتماعية — تاريخية متطورة تصاعديا مع الخط العام لقوانين حركة التطور في المجتمع وهذا الوجه له فلسفته الاجتماعية — التاريخية التقدمية التي تضع ملامح لرؤية عصرية تحديثية وتقويمية بآن معا للآثار الثقافية متعددة الانماط والافادة من بعض عناصرها التراثية التي تخدم الحاضر وتوجهات المستقبل من دون أن تتعارض مع منطق التطور وقانونه العام واستلهام كل ذلك في خلق اشكال حية ومبدعة لانماط ثقافية تؤدي رسالتها التاريخية التقدمية المنوطة بها . وهذا الوجه ابتعد عن الغرق في ابتداع المصطلحات ولم يتبن اصطلاحا خاصا به بل حمل في طيه نمط موقفا تجاوزيا على نحو دائب ، وحيويا في تقدمه وحركته فلم يتجاهل التاريخ والتراث بل عمل ويعمل على

قراءته قراءة ناقدة علمية تقويمية وفق منهج بحثي تحليلي موضو
ومنطقي واستخلاص عناصرهما وترتيبها ترتيبا يبرز الموجب منه
والسالب في ضوء حاجات الحاضر وضرورات تحديثه وتقدمه ومراعا
ان تصطدم مع عناصر التحديث بل تشكل كلا منسجما متناغما يسهم
يرسم آفاق المستقبل . والامر نفسه ينطبق على العصر الفكرية والثقافية التي يراد النهل منها في اطار هذا الوجه ومنطلقاته
الابداعية .

والشعوب عرفت انماطا للثقافة خاصة بها ، عبر عنها من
الوجه او ذاك او كليهما معا ، بهذا القدر او ذاك ، ومن هذه الانماط
ما يدخل تحت المصطلحات التالية :

الثقافة الفلسفية — الثقافة الاجتماعية — الثقافة العلمية — الثقافة اللاهوتية — الثقافة السياسية — الثقافة الادبية الخ .. الخ.

واللافت للنظر هنا ومن خلال تتبع تاريخ المجتمعات الانسانية وتشكيلاتها الخمس المتعاقبة (**مشاعية بدائية — عبودية — اقطاعية — راسمالية — اشتراكية**) نرى ان جميع تلك الانماط لم تكن معبرة عن توازن فيما بينها في (بنوراما) الشعوب الثقافية بل ربما وصل الامر الى حد طغيان هذا النوع دون ذاك ، على الآثار الثقافية لمجتمع ما ، الامر الذي يعكس افتقارا في الانمـــاط الاخرى ويتجلى ذلك في طرائق التفكير والتحليل الفلسفيين — الاجتماعيين ، في ذاك المجتمع مما يسهل التعرف الى خصائص ذهنيته التي تحكمه وتحكم نتاجه الفكري والثقافي معا . فالمجتمع الهندوسي القديم مثلا طغت عليه الثقافة اللاهوتية المزوجة بالتامل والحكمة الروحيتين وكذلك كان حال المجتمع الصيني القديم والمجتمع العربي القديم واما المجتمع اليوناني القديم والاوربي عموما حتى انتهاء عصوره الوسطى فقد طغت عليه الثقافة الفلسفية اللاهوتية المزوجة بالمنطق والتامل الذهني . وقد خلق هذا الواقع التاريخي اشكالية خاصة بكل مجتمع حملت طابع النمط الذي انتجته ذهنية ابنائه . ومهم جدا ان نبادر الى القول هنا لنؤكد ان اخطر تلك الاشكاليات هي تلك التي عرفت طغيان نمط واحد دون غيره

كالثقافة اللاهوتية مثلا او الادبية او ربما كليهما معا على نحو او آخر ، واستمرت عملية تناقل هذا النمط عبر مراحل تطور التشكيــــلات الاجتماعية — التاريخية من دون تطور جذري في بنيته الاســاسية ومضمونه الرئيس واهدافه العامة وجعله «تابو» ثقافي مقدس لا يجوز المس به ، والعمل على عدم السماح ولو بفرجة صغيرة لنمط ثقافي آخر وجديد . مهما كانت الحاجة والاسباب الموضوعيــة التي تفترضهــا وهذه الحقيقــة المستخرجة من تاريــخ الشعوب وفي الجانب الاتني منه تحديدا نستطيع ان نجد لها مثالا حيا في مجتمعنا العربي الحديث حيث تحرص القوى السلفية على التمسك بالنمط اللاهوتي للثقافــة بدءا من مرحلة محددة هي جاهلية العرب وقدوم الاسلام الى عصرنا الراهن هذا ، وتحاول ان تفرضــه على الجميع وكــذلك هــو الحال بالنسبة لرواد الثقافة الادبية التي طعمت في بدايات القرن العشرين وحتى مطلع السبعينات منه بزخرف النقد والفلسفة والمنهج والتحليل ولكن من دون الدخول مباشرة في استخدامها هي نفسها ، ومن دون زخرف والابتعاد عن البحث جوهريا في ازمة النمط نفســه وازمة عدم تخطية الى نمط ارقى من انماط التفكير الفلسفي والاجتماعي والعلمي الخ .. الخ ..

ان السؤال عن حاجاتنا الثقافية في مجتمع التقدم والاشتراكية لا بد ان يسبقه سؤال آخر اساسي يتعلق بما هية الاسس الضرورية للثقافة التي نريد والتي نحدد في ضوئها حاجاتنا الثقافية وهنا ارى اية ثقافة تقدمية ، تحمل رسالة حضارية انسانية ، لا بد وان تتوافر فيها الاسس التالية :

١ — الاساس الفلسفي — المعرفي الذي ينطلق من نظرة محددة للكون من طبيعة ومجتمع وللعلاقات والقوانين التي تحتكم الى هذه النظرة انطلاقا من حقيقة مادية الوجود والابتعاد عن الفهم الميكانيكي لهذه الفلسفة وتطبيقاتها في الحياة وفي جميع المستويات .

٢ ــ الاساس الاجتماعي الذي يتجه الى تحديد ماهية الوع
الاجتماعي الطبقي والعلاقات الناظمة له في ظل الشروط المادية الب
بوصفه نتيجة لا سببا والمقصود هنا ان تنطلق وتتوجه الثقافة التقد
من والى الطبقة الكادحة المنتجة كما فهمها حـزب البعـث العر
الاشتراكي .

٣ ــ الاساس العلمي وهو الامر الذي يعني اعتماد منهج البد
والرؤية والتحليل العلمي والابتعاد عن التعسف والشطحات والتخ
والافتراضات الخاطئة ، والعمل على ان يكون المنطق وعلمه منط
واسلوبا ونتيجة وحكما ، من دون الوقوع في مطب الشكلية .

٤ ــ الاساس الايديولوجي ــ العقائدي وهو الذي يشمل م
المبادىء النظرية والمنطلقات العقائدية التي يتبناها الحزب الثور
استنادا الى نظرية في المعرفة والعلم والاجتماع وفهم شمولي له
في موقفها من الكـون ، طبيعـة ومجتمـع ، وفي صلتـه بالماض
والحاضر والمستقبل وحينئـذ تكـون الثقافـة التقدمية ق
اتخـذت طابعـا توجيهيا هـادفا محـدد الاغـراض مـن دو
ان يخل بالاسـس الاخرى التي يجب ان تشمل عليها تلك الثقاف
وبالتالي سيساعد ذلك في تعميق الوعي الاجتماعي وفي تسريع مسا
التطور الاجتماعي ــ التاريخي للمجتمع وهذا مايحاول حزب البعـ
العربي الاشتراكي ان يفعله بخطى متواضعة وان كانت غير كافيـ
حتى الان .

٥ ــ الاساس التاريخي ولان كل ثقافة مهما كانت منطلقاتها
واسـسها ان لم تحتو على البعد التاريخي في الزمان والمكان والحركة في
الماضي والحاضر ولاجل المستقبل هي ثقافة منعزلة وتعيش حالة طلاق
مستمرة مع ضرورات فهم التاريخ وصنعه والتحكم بمسار احداثه
ولهذا فان تاريخ الامة يجب ان يفاد منه في اعادة تقويمه واعتماد
العناصر الايجابية فيه وتوظيفها في خدمة الحاضر والمستقبل وبما
ينسجم مع الفلسفة والنظرية العقائدية التي يتبناها الحزب الثوري
وهذا ايضا ما يسعى البعث ليجعله احدى اسـسه المهمة في الثقافـة

التي يريدها لابنائه وتعبر عن موقف تاريخي محدد وفي ظرف معـين وعن حاجات جادة ومشروعة ايضا ضمن حركة الواقـع الذي يتفاعل معه وعلى نحو نشط خلاق .

٦ ــ الاساس الجمالي والفني والنقدي وبقية الاسـس الاخرى من شكل ولنوع وانماط انما يكتمل بها مضمون واطار هذه الثقافة التقدمية التي يكون لها ضمن توليفة جميع الاسس الاخرى وضعا غير ناشز في ظرفها الموضوعي وغير مناقض لوظيفتها الفكرية ــ الاجتماعية الايديولوجية ولاهدافها التي تسعى للوصول اليها .

واذ نحن هنا لسنا في معرض اصدار هذا الحكم او ذاك على مدى ما توافر من هذه الاسـس في الثقافة العربية التقدمية التـي نريدها اليوم ونعمل على تشكيلها فهذا سيكون شأن الباحثين فـي هـذا المجال ولكن يحق لنا ان نسـأل انفسنا وكل من يتصدى في البحث في هذه الاشكالية المعقدة ، هل حقا توافرت للثقافة العربية اليوم عموما والعربية السـورية خصوصا مثل هذه الاسـس اوبعضها من الناحيتين النوعيـة والكميـة وما هو مدى وضوحها وعمقها وشمولها في الاثار والانماط الثقافية الموجودة بين ايدينا ؟ ثم اين هي النتائج المظهرة .. ؟ ! ..

ان الاجابة عن تلك الاسئلة وغيرها من الاسئلة المرتبطة بهـا وبالموضوع نفسـه ستسمح لنا من دون شك لتحديـد حاجاتنا الثقافية والانماط الثقافية المعبرة عنها ولن يكون الامر هنا مجـرد فعل ميكانيكي او تصور مجرد لهذا الفعل بل سيكون مجمـوعة من الاسـتنتاجات الصحيحة المستقاة من واقع اجتماعي ــ تاريخي عربي معاصر تمت دراسته بمنهجية علمية ورصدت فيه علله وحـددت اسبابهـا وشخص الدواء وهـذا الباب المفتاحي سيكـون منطلقا ومحرضا دائما لخلق تيار ثقافي او « انتلجنسيا » اجتماعية مبدعـة

لها سماتها الواضحة وشخصيتها الفريدة والمتجة في نطاق تلبية حاجاتنا الثقافية وتجاوزها الى غيرها من موقع الالتزام الطبقي بالجماهير الكادحة وضمن حركة جدلية خلاقة طرفاها الواقع الاجتماعي ـ التاريخي بحاجاته من جهة وادراكه قانونا وحركة من جهة اخرى ، وهنا يكمن الدور الحيوي «للانتلجنسيا» الاجتماعية هذه

في ميادين الفكر والثقافة حيث انه لن يكون عبئا على الثقافة وحاجات المجتمع بل سيكون ذا تاثير فاعل في التحرك نحو الهدف ضمن منظور واضح لا يجعل من المظهر الحسابي لقضية الثقافة التي نريدها الاساس والجوهر ويعمل على تحريرها من اطرها التي سجنت بداخلها بحكم طغيان هذا النمط الثقافي او ذاك ، السالف منه والحاضر .

ان تحديد حاجاتنا الثقافية ايضا هو عمل لا بد وان يتم بالاستناد الى ايديولوجية ثورية تقدمية توفر ذاك الاساس ، والايديولوجية علاقة حركية عضوية « وانفادية » صميمية قوامها الجدل الخلاق وهي بهذا المعنى ليست علاقة تأملية او سكونية فكل ثقافة تحمل افكارا وانساق قيمية تعمل على ايصالها الى البشر « لادلجتهم » وكسبهم الى صفها ولتعميق وعيهم الاجتماعي وتوسيع مساحة انتشاره بالاعتماد عليها وبديهي ان مثل هذه الثقافة والافكار التي تحملها وانساقها القيمية تستند بالاساس الى ايديولوجية محددة في فهمها للواقع الاجتماعي ـ التاريخي وتعبر عن مصالح طبقية معينة وتعمل على تفسير ذاك الواقع وتغييره وفقا لاهدافها الاجتماعية ـ التاريخية .

ان وجود سياسة ثقافية مخططة في اطار ايديولوجية ثورية تقدمية ستساهم بالتاكيد في تحقيق قفزة نوعية على طريق تشكيل

ثقافة تقدمية قادرة على النهوض بالمهمات الكثيرة والثقيلة التي تنتظرها اليوم بعدما عرفت الثقافة العربية منذ اواخر القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين وحتى مطلع الثمانينات من هذا العصر اخفاقات عديدة لم يخفف من وطاتها كثافة وتراكمات النتاجات الثقافية التي نتجت عنها . هذا اذا تم اعتماد مصطلح الثقافة العربية ذاك نظرا لما يشوبه من قصور وهجانة وتوفيقية واصلاحية وتأملية وتجريبية بالامس واليوم في مجتمعنا العربي مما يجعل معه ، من الصعب اعتماد مصطلح دقيق وعلمي ومحدد للفظة « ثقافة عربية » لاطلاقه على تلك المرحلة الثقافية من تطورنا الاجتماعي كما هو معمم اليوم .

وهنا ايضا لا بد من الاشارة الى ان هذه الثقافة التي نريد يجب ان تكون بالضرورة ثقافة جماهيرية شعبية ، تعبر عن موقف جماهيري عريض وتتوجه اليه وتحاذر الوقوع في مطب « النخبوية » وان تتسم بالواقعية والعلمية اي ان تكون معبرة بوصفها ظاهرة اجتماعية وتاريخية ، عن اسلوب العيش لجماهيرنا وعلاقات انتاجها ووسائله ضمن الشروط المادية القائمة في البنية التحتية للمجتمع ، نحن نتعود العيش والانتاج قبل عادة التفكير ونميز البشر بسلوكهم من مجموع افعالهم الاجتماعية والنتاج التي يتركونها فالثقافة بهذا المعنى نتيجة وليست سببا وهي كبنية فوقية ترتبط برباط وثيق او بزواج كاثوليكي مع البنية التحتية الاجتماعية وفي اطار هذا الزواج يكون مضمون الثقافة ووظائفها واهدافها ورسالتها التاريخية .

ونحن ايضا من اجل تشكيل تلك الثقافة التقدمية وتجاوز الاخفاقات التي منيت بها في المرحلة الثقافية السابقة والحاضرة علينا ان نحدد بدقة بعض المفاهيم الضرورية التي يجب اعتمادها والتي ستعبر عنها هذه الثقافة التقدمية ، غاية ثقافة في العالم لا بد ان تشمل المفاهيم التالية . بهذا القدر او ذاك **وهذه المفاهيم هي :**

١ ـ مفهوم شمولي لقوانين التطور الاجتماعيـة ـ التاريخية وحركتها الحلزونية الصاعدة فالثقافة ومنذ اكثر من مليون عام مضى تقريبا مثلت في تطورها حتى عصرنا هذا ، تطور الانسان نفسه ضمن الية متميزة في التكيف مع الوسط الطبيعي ، فالوسط الاجتماعي ، مخالفا بذلك باقي الاحياء من الكائنات في هذا الكون حيث ابتدع الفكر ومقوماته وطوره مع تطور الحياة من حوله فجاء معبرا عن مختلف شؤون معيشته واساليب حياته .

ان هذا المفهوم جعل من الثقافة تاريخيا ومن ادواتها وعقائدها وآثارها وانماطها وقوانينها الخاصة ورسالتها ووظيفتها العامة لحركة التطور التاريخي الانساني ، في اطار تفاعلها مع القوانين معبرة بجلاء عن ذلك المفهوم كالية وكاسلوب في الحياة البشرية على مر حقبها الطويلة ووفقا للاشكال التي وصلت فيها الينا والتي تعتبر بحق حلقات متصلة لتطور صاعد تشهد الان احدى حلقاته الارقى .

٢ ـ مفهوم جمعي وصفي يقوم على رصد وتناول مجموع ما اثمرته الذهنية البشرية من فكر انساني عبر تطوره خلال تعاقب التشكيلات الاجتماعية الخمس (مشاعية بدائية ـ عبودية ـ اقطاعية ـ راسمالية ـ اشتراكية) وبغناه وتنوعه وشموليته وفي دائرة هذا الشكل يمكن بوضوح رؤية اتساق الاجزاء ، اي ثقافة كل مجتمع خاصة على حدة بوصفها التعبير المميز عن شخصيته وفي اطار منطق التواصل والتمازج الحضاريين .

٣ ـ مفهوم انتقائي نخبوي ذو طابع محافظ او تجريدي يتصل مباشرة بمواقف صارمة منغلقة ومنعزلة عن غيرها تكرس مبدا الانفصال بين الماضي والحاضر او بين الحاضر والماضي باتجاه تبني وتناول بعض الاجزاء بل بعض الاثار الثقافية او انماطها وبالاستغناء عن الكل بادعاء عدم الحاجة الى العودة الى الماضي او عدم الاخذ من النتاج الحضاري العصري او الاخذ من هذا النتاج والادعاء بعدم تضييع الوقت بالعودة الى الماضي والبحث فيه او تقويمه .

٤ ـ مفهوم تقليدي فوضوي وهجين واصلاحي ومرتبك يقوم على رصد عشوائي لبعض ما اثمرته الذهنية البشرية من فكر انساني عبر تطوره وفي غير سياق هـذا التطور وحركته العامة الصاعدة ونقلها وتبنيها عبر فصلها عن العام ودمجها بالخاص وانتاج اشكال مشوهة لا تعبر في الحقيقة الا عن مواقف «الانتلجنسيا» الاجتماعية التي انشأتها ، هذه «الانتلجنسيا» التي تعتبر هي نفسها غير واضحة المعالم بشرائحها الاجتماعية والفكرية الممثلة لها . **ان النظر في هذه المفاهيم يؤكد الحاجة الماسة لتبني المفهومين الاول والثاني في ثقافتنا التقدمية** لانسجامهما مع فلسفة التقدم والاشتراكية التي نؤمن بها . فالى اي مدى عبرت الثقافة العربية في المرحلتين السالفة والحاضرة عن هذين المفهومين الحيويين ، سؤال جدير بالاهتمام حقا مع البيان ان ما جاء ذكره عن وجوه الثقافة يدخل في اطار تلك المفاهيم حيث تعبر عن هذه الوجوه عن هـذا المفهوم او ذاك وبهذا القدر او ذاك ايضا . ان البحث في حاجاتنا الثقافية وتلبيتها تلبية ناجحة تخدم مجرى التطور في مجتمعنا العربي الحديث ولا تقف عقبة كأداء امامه ، يتطلب اخذ جميع ملاحظاتنا التي ابديناها بعين الاعتبار مع حسم ما تمثله الثقافة من تعميم يستند الى ملاحظة عدد من الحقائق وشروطها المادية ، وفي المقارنة ما بينها ، وتحديد صلتها بهـذه الفلسفة المعرفية ـ الاجتماعية او تلك وهي بارتباطها في النسيج الاجتماعي العربي يجب ان تعبر عن تلك الحقائق ولكن بصورة وظيفية مبدعة آخذة بعين الاعتبار تنظيمها وترتيبها لهذه الحقائق من خلال العلاقة ما بين الثقافة والجماهير الكادحة من جهة ومن خلال علاقتها معا بالثقافة الانسانية العالمية من جهة ثانية في اطار حركة التاريخ الصاعدة . وليست ثقافتنا على خلاف الثقافات العالمية

---

(١) ـ د . ملكة ابيض : الثقافة وقيم الشباب . منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية سنة ١٩٨٤ ص ١٢ .

الاخرى من حيث احتواؤها عـلى مقومات فلسفـيـة واجتـ
وايديولوجيةتمثل مراحل بعينها من التاريخ الانساني كله ومن حيث
واطرها واسلوب تطورها تحديدا وهذه الحقيقة البديهية تكشف بلا
الامكانات التي كانت متاحة في الماضي للتطور الثقافي كما هي
اليوم لدفع هذا التطور والنشاطية الخاصة به في الاتجاه الرئيـ
الامر الذي يعبر عن وحدة بين جميع الانشطة الحيوية للمجتمع
من العمل وانتهاء بالتسلية واشباع الميول والحاجات وهذا ما عبر
عالم **الاجتماع** البولوني جان سزيبانسكي Jan Szepensky :
العمل المهني والحياة العقلية والراحة والتسلية واشباع جميع الحاجـ
تشكل كلا وظيفيا يستند الى وحدة شخصية الانسان وفي ظـ
هذا المفهوم لا يمكن تجزئة الانسان الى قطاعين : قطاع للعمل وقـ
للترويح والثقافة » .

والثقافة التقدمية هنا تجتهد في التعبير عن هذه الوحدة
وعـن موقف تاريخي من القضايا الكبرى للمجتمع ثانيا واذا كـ
« للانتلجنسيا » الاجتماعية من دور هنا في صناعة نص الثقا
او نصوصها وانماطها ، فان اهمية ما تقدمه يتحدد بنسـبة الـ
الذي القي على هذه القضايا والمعطيات التي توفرهـا التقدم
مفتاح اشكاليتها وحينئذ وفي حال تحقق هذا الامر تغدو الثقا
التقدمية شخصيتها الذاتية المتفاعلة مع الموضوع من خلال زاو
الرؤية التي عبرت عنها بلغتها واساليبها وانماطها والمستويات الـ
عنها وعن مرحلة تاريخية محددة وفي تطورها وتطور القوى الاجتـ
فيها الصراع الذي حكمها ويحكمها .

وفي ضوء ما تقدم يطرح السؤال الكبير نفسه : هل صحيح
لدينا ثقافة تقدمية على صعيد المجتمـع العربي السوري بخاصـ
والمجتمع العربي بعامة ؟ وهل حظيت بالمقومات والاسس والو
والعناصر والمفاهيم التي تجعل منها هذه الثقافة ؟ وبهذا المعنى
حقا تجاوزت بسماتها الخاصة والعامة ظروف اشكاليتها الخاصـ

الى ظرف آخر وارقى ؟؟ . . افلا يعني طرح مثل هذا السؤال اليوم على نحو من الانحاء ان هناك ثمة ازمة خانقة تعصف بهذه الثقافة وتتطلب البحث المنهجي في مقدماتها ؟ . .

لقد اثار الرفيق «د. حامد خليل اشكالية هذه الازمة وابعادها الراهنة (١) في المنهج والنظرية واسبابها والامكان المتوافرلتجاوزها كما اثار هذا الموضوع عـدد كبير من المفكـرين السوريين والعرب الاخرين فاذا ماضممنا ما توصلوا اليه الى ما جئت على ذكره آنفـا ، افلا يشكل ذلك الرصيد كله معا ، توليفا لمعطيات غنية قادرة اذا ما تم البحث فيها على اعطاء نتائج حاسمة على طريق حل هذه الازمة وفي ضوء حاجاتنا الثقافية ، التي لا بد من تحديدها بدقة في مجتمع التقدم والاشتراكية ، ومن اجل ان تغدو العملية الواعية والفاعلة والمنظمة للثقافة التقدمية قادرة على انجاز المهام المطلوبة منها؛ **ومن دون ان تفقد استقلالها النسبي كظاهرة اجتماعية وبما لا يتعارض مع منطقها الداخلي للتطور وهذا ما اكدته ايضا الموضوعة الماركسية قبلا والقائلة : « ان الاستقلال النسبي والمنطق الداخلي للتطور موجودان عموما في كل ظاهرة في المجتمع والطبيعة » (٢) .**

وعند البحث في ازمة الثقافة تكتسي هذه الموضوعة الماركسية اهمية منهجية كبيرة ؛اذ ان لكل ظاهرة خصائصها وسماتها وطبيعتها الخاصة بها دون غيرها من الظواهروهي تتفاعل مع غيرها من الظواهر الاخرى وفي سياق هذا التفاعل وحركته الدينامية يتجلى جوهرهـا المتميـز .

(١) ـ د . حامد خليل : ثمة ازمة في الفكر الثقافي العربي التقدمي . المناضل ، العدد ٢٠٦ ، نيسان ١٩٨٦ : ص ٣٦ .

(٢) ـ ف.ا. توميتا : الوعي الاجتماعي وقوانينه . ترجمة د. فؤاد مرعي ، ط١ ، بلا عام ، منشورات دار الفجر ، حلب : ص ٥٥ .

دراسات تنظيمية

الالتزام بالحزب طريق التصحيح..

الرفيق ياسين سل

من الواضح اننا نعيش في القطر العربي السوري ظروفا ص
جراء الموقع الذي نحتل في مواجهة المشروع الامبريالي الصهيو
وبسبب المصاعب الاقتصادية . التي انعكست في بعض مظاهر
بافتقاد او انخفاض توزيع بعض المواد التموينية الاساسية !

ومن الواضح ايضا ان الدوائر الامبريالية الصهيونية والرجع
تركز على تحويل المسالة الاقتصادية هذه الى هم يومي مكرر بالو
او بالوهم عبر **الطابور الخامس** ، الى درجة تقزيم كل امر آخر
بما في ذلك الصراع العربي الصهيوني ، وما يتعلق به . وكنتيجة
ولو على طريقة السادات وغيره من المستسلمين العرب ..

ومع ان الارتباط واضح جدا بين الحالة الاقتصادية الراهنة و
محاولة تركيع القطر العربي السوري . ومع امتلاكنا كل الحق
التركيز على تعرية هذا الارتباط . خاصة وان الدوائر المعادية

نعترف به وعلى الرغم من ذلك .. فاننا سنحجم عن الكتابة فيه ، كيما يانف بعض رفاقنا ، الذين لايحبون هذا الربط على مايبدو ، من متابعة ما سنكتب .

لنقل اذن ان للظروف التي نعيش الان اسبابا موضوعية وعوامل ذاتية ، ولنتابع الحديث عن هذه العوامل الذاتية .

نتحدث كثيرا في مجالسنا — وليس في اجتماعاتنا على الاغلب — عن **الفساد وسوء الادارة والمحسوبية والرشوة والاختلاسات والتعديات على الاملاك العامة .. الخ** وتبقى احاديثنا عادة في اطار العموميات .. وكثيرا ما ننساق وراء الاشاعات فناخذ بها ونرسم عليها ... الامر الذي يقتل فينا الامل ويقوي حالة الاحباط ، التي يزداد تاثيرها هذه الايام بشكل واضح .. وهكذا نجد انفسنا ساهمين ، شئنا ام ابينا ، في الدور الذي يلعبه **الطابور الخامس** ، الدور الذي يرمي الى زرع اليأس في نفوسنا وقتل ارادة الصمود فينا .. وكاننا في هذا الانسياق نشطب على انفسنا ، منتظرين القوة السحرية ، التي تقدر على اعادة كل شيء الى حاله الطبيعي ، **ابتداء من عجزنا ودورنا المشلول .**

اننا ولا شك مكبلون بحالة من العجز الذاتي ، ابتداء من عشوائية التخطيط وسوء الادارة ، وانتهاء بالاالامبالاة القاتلة ، التي تكاد تحول انسان الثورة الى فرد معزول مسلوب الارادة ، لا يرى ولا يسمع ولا يتكلم .

ولكن من المسؤول ؟ ! دعونا نفتش عن الجواب بروح فيها شيء من المسؤولية .. انا اقول : **ان المسؤول هو الحزب** ، وحيث ان الحزب مؤتمرات وقواعد وقيادات ، وحيث انه لا عيب في مؤتمراتنا ، بشخيصها ومقرراتها ، وحيث ان نقد الجانب المتعلق بالقيادات حق

لن نتطاول عليه ، ــ مادام يتعلق بالاجتماعات والمؤتمرات والقيا ذاتها ــ فسنقتصر الحديث على دور القواعد الحزبية والقيادات الد

من فهمنا الحزبي نعلم ان انطلاقة الحزب تبدا من الفرقة الـ وتتوقف على بنائها : فاذا كنا نحن الحزب القائد للدولة والمجتم يعني ان الفرقة الحزبية ، باعتبارها الحلقـــــة الاساسية في الـ التنظيمي للحزب ، قائدة في الدولة والمجتمع .. وليس ذلك نحـ بل ان الحزب بمجموعه لا يستطيع التعبير عن قيادته الثورية الا الاعضاء الحزبيين الذين تضمهم الحلقة الاساسية .

واذا ماعرفنا تماما حقيقة صلاحيات الفرقة الحزبية ومهامـ ندرك اي دور يمكن ان تلعبه في بناء المجتمعـــات او في تهديم هـ المجتمعات .

ان صلاحيـــات الفرقة تبدا من عملية **التكويـــن التربوي للـ والجماعة الحزبية لتشمل كل مايتعلق بمسائل السياسة والاقتصـ والاجتماع والتربية المجتمعية** ، وهي بهذا المعنى مســـؤولة عن الاخلاق العامة في المجتمع ، وليس الجامع او الكنيسة او الشـ خاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار القدرة العددية ، التي اصبحـ حالتنا ، كافية لتغطية كل زاوية من زوايا المجتمع .

ومعروف ان الدور القيادي للفرقة الحزبية يتحقق عبر المـ التي توكل لاعضائها ، من يومية ودائمة ، والتي تعطى في **الاجتـ الحزبي وليس في الشارع او المنزل ..** والمهام تفترض مراقبة تنفيذ للتاكد من صحتها او تصحيح ما اعوج منها ، كيما تبقى دائما واقـ ملموسة ، مؤدية لغرض تربية منفذيها وعملية بناء المجتمع . و ــ اي المهمة ــ بهذا المعنى تشكل دافعا اساسيا ومستمرا لعقـ الاجتماع الحزبي ، صاحب الصلاحية في اعطـــاء المهمة وتوزيـ

واستخلاص نتائجها .. فاذا ما تخلى الاجتماع الحزبي عن حقـــه وواجبه هذا تغدو المهام اعتباطية فردية ذاتية .. وتكف عن كونها محرضا لعقد الاجتماع ، ويصبح الاجتماع بحد ذاته رويدا رويدا غير ذي شان ، لا يتقدم او يؤخر ، قابلا للتاجيل او حتى للالغاء . **وهكــذا يتحول الرفـــاق الى مجرد افراد لا يتحسسون اية مسؤولية خاصـــة تجاه المجتمع ، ولا يتميزون بالتالي في شيء عن بقية افراد المجتمع .. ويصبح التزامهم طريقا للخلاص الفردي بكل ما تحمله هذه العبـــارة من معنى .**

المسالة اذن تبدا من هنا ، من الفرقة الحزبية ، والاجتمـــاع الحزبي ، والقيادات الدنيا ، التي هي شرايين الحزب في جسد المجتمع والمعنية مباشرة بتحويل هذا المجتمع :

انها هي وليست القيادات ، او النصوص مسؤولة عن عمليـــة القبول في الحزب ، وهي المسؤولة عن تربية الفرد والجماعة الحزبية، وهي المسؤولة عن الدور المباشر الذي يقوم به الحزبيون في المجتمع، وعن التاشير المستمر الى الخطا .. وعن قضايا المجتمع .. انهـــا مسؤولة عن عملية سير الحيـــاة اليومية ، **في الادارات والمعامــــل والمتاجر والحقول .. الخ** ، انها مسؤولة عن بناء قيم ومعايير جديدة في المجتمع .. انها بهـــذا المعنى مسؤولة حتى عن الانتظـــام بالدور والتقيد بالاشارة الضوئية .

ان من يقرا هذه سيتهمنا بالمبالغة ، واجتزاء دور المؤسســـات الحزبية الدنيا .. ان المسالة الحزبية ولاشـــك مترابطة : بـــين الايديولوجيـــا والتنظيم ، بـــين المؤتمرات والقرارات والقيـــادات والاعضاء .. ولكن دعونا ايها الرفاق نجلد انفسنا قبل ان نجلد غيرنا، فكثيرا مما نشكو منه نحن اسبابه او المسؤولون عنه في الواقع .

دعونا نطرح هذا السؤال : من المسؤول عن احتكار السلع
سيأتي الجواب : الكل مسؤول عن هذه المسألة ابتداء من التاجر
موظف التموين .. الى .. الى .. ولكن اين دورنا نحن ، خاصة
ما اخذنا بعين الاعتبار عددنا الكبير في المجتمع ؟ .. انني اعتقد ان
لو قمنا بدورنا في هذا المجال لاستطعنا التضييق على المحتكرين و
الامر بالنسبة للتلاعب بالاسعار ، والفوضى القائمة في توزيع السلع
خاصة في مؤسسات القطاع العام .

اننا في الغالب نستثني انفسنا من الدور فنحصل على
ونتوسط لمن نحب ، وليرزق الله بعد ذلك ما يشاء .. وليس ذلك
فحسب ، بل ويذهب احدنا الى اية زاوية لابسا ثوب المواطن الشريف
فيتحدث عن الكارثة الاقتصادية ، والفوضى الاجتماعية ، والابواب
الطفيلية دون ان يتضمن حديثه اي معنى للالتزام بالحزب او اي اعتبار
للظرف الموضوعي الذي يحيط بالقطر العربي السوري .

**وهكذا يختلط الحابل بالنابل وتضيع المعايير فيزداد فساد
ويزداد انفضاض الجماهير عنا ونصبح في المجتمع كمن « يطبل
عرس امه » .**

اذن فللمسألة ابعادها الموضوعية والذاتية ، ونتحمل نحن
القاعدة الحزبية والقيادات الادنى قسطا وافرا من القصور الذاتي
الذي يتبدى في الفهم الناقص للظرف الموضوعي ، وفقدان الشعور
بالمسؤولية ، وهشاشة الالتزام بالحزب وعشوائية التربية الحزبية
وضعف الاخلاق المهنية والمجتمعية ، وبروز دور الانا على حساب
المجموع .. وبالتالي الانغماس في لجة الفساد ، الذي تنجذب اليه
بقوة سحرية موجهة من قبل البورجوازية الطفيلية ، التي لا ترغب ان
ترى مثالا واحدا على الطهارة ، لانها ترى فيه نذير شؤم يقرب اجلها

ربما يخطر ببال القارئ سؤال ما العمل اذن ؟ ! واين هي نقطة
البداية ؟ !

لنقل ان خبرات الحركة الثورية العالمية تشير الى الحزب ، تطالب بالعودة الى الحزب . الى العمل على اساس القيم التنظيمية في الحزب . الى المهام الحزبية التي تفترض المراتبية : فالمحاسبة . **الى ترسيخ قيم العمل والشرف ووضع الانسان المناسب في المكان المناسب .** ولعل نقطة البداية في هذا تتجسد في انعاش الاجتماع الحزبي والتمترس خلف القيادة الجماعية والقرار الحزبي ..

نعتبر الاجتماع الحزبي نربي انفسنا . **ونلتصق بالواقع اكثر فاكثر ، وبالقيادة الجماعية والقرار الحزبي نواجه الانتهازيين والطفيليين باخطاء اقل وقوة اصلب .**

وقفات هَامَّة حَول: البناء التنظيمي للحزب..

الرفيقة: د. نجاح محمـ

● حول طبيعة نمط تنظيم حزب البعث :

ان الشكل الاكثر اهمية وفعالية لنضال الناس في مجال تطو المجتمع هو النضال السياسي . اذ قد يتخذ هذا النضال طابعا عفو وقد يتخذ طابعا منظما ، وهذا يعود الى درجة الوعي السياسي عن هذه الفئة او تلك من الناس التي تمارس هذا النضال . في حا النضال السياسي العفوي يكون التحرك ، فرديا كان أو جماعيا دون مستوى فهم الاهداف السياسية للنضال ، لانه لم يق بالاساس في ضوء الوعي السياسي ، ولذلك فهو غير قادر عل اجراء تغييرات اجتماعية عميقة . اما في حال النضال السيا المنظم فالتحرك يكون واعيا وهادفا لتحقيق غايات سيا ايديولوجية معينة ، لذلك فالنضال السياسي في هذه الحالة قاد على الفعل والتأثير في الواقع المادي الموضوعي المحيط ، وبالتالي

قادر على تغيير المجتمع ككل . وهذا ما يفسر اولوية النضال السياسي على النضال الاقتصادي والايديولوجي اللذين يلعبان دورا خاضعا بالنسبة اليه .

وما التنظيم السياسي الا التجسيد الفعلي للنضال السياسي المنظم وشكله الاكثر تطورا وفعالية واهمية . والتنظيم السياسي هو مجموعة من الناس تربطهم عقيدة سياسية يلتزمون بالنضال من اجل تحقيقها وقواعد تنظيمية تحدد علاقاتهم ووسائلهم واسلوبهم في العمل والنشاط(١) . فلا بد للتنظيم السياسي ، حسب هذا التعريف ، من توافر عناصر ثلاثة :

١ ــ مجموعة من الناس اي الاعضاء او البيئة الاجتماعية :

٢ ــ العقيدة السياسية او البرنامج السياسي او الايديولوجية او البيئة الفكرية .

٣ ــ القواعد التنظيمية او البنية التنظيمية .

وطبيعة العلاقة التي تربط بين مضامين هذه العناصر الثلاثة هي التي تحدد نمط هذا التنظيم او ذاك ، ومادامت هذه المضامين مختلفة ومتنوعة فاننا نجد ان هناك انماطا مختلفة ومتنوعة للتنظيمات السياسية . كما يعود هذا الاختلاف والتنوع الى ثلاثة عوامل رئيسة ، كل منها يخص احد عناصر التنظيم السياسي :

١ ــ العوامل الاجتماعية : ترتبط ، بصورة اساسية ، بالعنصر الاول الذي يقوم عليه التنظيم السياسي وهو البنية الاجتماعية ، فلكل تنظيم سياسي اساس اجتماعي طبقي متميز ، اي انه يمثل مصالح طبقة او فئة معينة من الناس ويقود نشاطها السياسي والاجتماعي . ونستطيع ان نميز حسب هذا المفهوم بين نمط التنظيمات السياسية البرجوازية ونمط التنظيمات السياسية العمالية ونمط التنظيمات السياسية الجماهيرية الكادحة .. الخ .

فحزبنا ، حزب البعث العــربي الاشتــراكي ، هو من مـ
النمط الاخير ، وقــد اكد في كل منشوراتــه هويتــه هذه واهمي
البنيــة الاجتماعيــة على البنــاء التنظيمي ككل . ونــذكر كمثـ
على ذلك ، ما جاء في نظامه الــداخلي : « بان لتركيــب الحـ
الاجتماعي اثرا فعالا واساسيا في تكوين تنظيمه الثوري ، فحز
الذي التزم مصلحة اوسع الجماهير العربية ، وحــدد مو
الصراع في المجتمع بين الطبقات الشعبية والفئات الجماهير
الكادحين، من جهة ، وبين الطبقات المستغلة، من رجعيين وبرجواز
واقطاعيين ، من جهة اخرى ، انما يجب أن يدرك هذه الحقيـ
ويجعلها منطلقا لبنائه التنظيمي لاعتباره اداة ثورية تعتمد الكادح
من عمال وفلاحين وصغار كسبه وحرفيين وطــلاب وعسكريـ
ومثقفين ثوريين ، اساسا لهذا البناء التنظيمي(٢) » .

٢ ــ **العوامل الفكرية** : وترتبط بالعنصر الثاني الذي يتـ
من التنظيم السياسي ، ويشمل كل ما يتعلــق بالايديولوجية ، ا
بالفكر والعقيدة أو ما قد يسمى البرنامج السياسي او المذهب الخ
ونميز حسب هذا العامل بين التنظيمات السياسية المادية والمثالية
التقدمية والرجعية ، الاشتراكية والبرجوازيــة ، اليسار
واليمينية الخ . . **حزبنا ، طبعا ، هو من نمط الاحزاب الاشتراكي
المثالية التقدمية اليسارية** . ايديولوجيته ، كما جاء في المنطلقـ
النظرية ، تتميز بصفتين اساسيتين : **العلميه والثوريه(٣)** . العلميـ
بمعنى الايمان بقدرة الانسان على تحديد مصيره وتشريع نظم
وتنظيم امور المجتمع الانساني تنظيما عقليا حرا(٤) والايمان«بالانفتاح
على الواقع والتغذي من كل التجارب ورفض الاطر المسبقة »(٥) .
والثورية بمعنى ان « منطلق التفكير القومي الاشتراكي العلمي في
التحليل الاجتماعي والاقتصادي هو منطق جدلي ينطلق من اقرار
وجود تناقض في المجتمع القومي ووجود صراع بين الطبقات يتميز
بنزوعه الى تحقيق هدفين في آن واحد : الوحدة القومية والقضاء
على الاستغلال(٦) والتفاوت الطبقي الذي هو « نتيجة لوضـع

اجتماعي فاسد »(٧) . والثورية بمعنى « رفض الاراء الاصلاحية الانتهازية التي تروج لتدرج بطيء طويل للتغير الاجتماعـي »(٨) والدعوة الى الانقلابية « على الواقع الفاسد انقلابا يشمل جميع مناحي الحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية »(٩) .

فالنضال القومي الاشتراكي في الوطــن العربي مطالب براي الحزب « **بتحقيق ثلاث ثورات دفعة واحدة : ثورة علمية علــى الصعيد الفكري ، وثورة على الصعيد الاقتصادي لتغيير علاقات الانتاج الاقطاعية وشبه الراسمالية بعلاقات اشتراكية لتركيـز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي ، وثورة ضد التجزئةومانحمله من رواسب في جميع المستويات »(١٠)** .

اهداف الحزب الثلاثة يجب ان تفهم خلال هاتــين الصفتــين اللتين اكدهمــا الحزب وهما العلمية والثوريــة . وهذا الفهــم بالذات هو الذي يفسر تاكيد الحزب تــلازم النضــال الوحــدوي والتحرري والاشتراكي والديمقراطي من اجل تحقيق هذه الاهداف كما يفسر تاكيــده دور الجماهــير الكادحــة في تحقيــق الثــورة العربية ، « فالنضال الجماهيري هو وحده طريق الثورة »(١١) .

ولكي يتحقق تحول العلاقات الاجتماعية والاقتصادية « على نحو جذري وانساني شامل يجب ان تحققه الجماهير نفسها »(١٢) . ودور الحزب هو دور « الوسيط القائد الذي يعمل على ضبط سيرة الجماهير نحو المستقبل الاشتراكي بشكل علمي وباسلوب ديمقراطي »(١٣) .

٣ ــ **العوامل التنظيمية** : وتتعلق بالعنصر الثالث للتنظيم السياسي وهو القواعد التنظيمية او البنية التنظيمية . هذه البنية ليست مسالة فنية تكتيكية فحسب ، وانما هي مسالــة مرتبطــة بالبنيتين الاجتماعية والايديولوجية تماما ، وذلك لان الجســد التنظيمي ، اي التنظيم نفســه ، هو وسيلة النظرية الى التنفيذ ،

هو منظم البنية الاجتماعية في نضالها من اجل تحقيق ايديولوجيتها
فالبنية التنظيمية هي فن وعلم الاحاطة بالجماهير داخل الحزب
وخارجه . هي تحدد شروط قبول عضوية الجماهير في الحزب بـ
ينسجم مع انتمائه القومي والطبقي والفكري ، وهي التي تحـ
العلاقات بين قواعد الحزب وقياداته وبينهم وبين الجماهير ككل
وتحدد علاقة الحزب بالسلطة واسلوب ووسائل النشاط الحزبي
نميز حسب هذا العامل وبشكل رئيس ما بين انمـاط تنظيمـ
الجماهير وتنظيمات الاطر ، وما بين انماط التنظيمـات المركزيـة
والاخرى اللامركزية(١٤) .

حزبنا ، بالطبع ، هو من انماط تنظيمات الجماهير المركزية
فهو « **الطليعة الواعية المنظمة للجماهير العربية الكادحة** » ويبرز
الحزب انه كطليعة يجب ان يشمل العناصر القومية الاشتراكية
الديمقراطية العلمية الثورية النضالية « الاعمق وعيا والاشد ثبا
المتمتعة ببعد النظر السياسي وبالكفاءة في العمل والمبدئية بـروح
التضحية بالذات والمخلصة الى اقصى حد لقضية الجماهير »(١٥)
والقادرة على كسب ثقة الجماهير والعمل في صفوفها لتوعيتها
وتنظيمها وتوجيهها بما يخدم المصلحة الوطنية والقومية ، وبما يخـ
اعدادها للقيام بدورها في تحقيق الثورة العربية .

تتميز بنية الحزب التنظيمية بالبناء القومي الشامل ، اولا
وبالبناء الجماهيري الكادح ، ثانيا ، وبالبناء الديمقراطي المركزي
ثالثا ، وباعتماد مبدأ النقد والنقد الذاتي ، رابعا . هذه الميزا
تعكس تكامل البنية التنظيمية مع البنية الاجتماعية والايديولوجية
للحزب ، هذا التكامل الذي هو **اساس وحدة الحزب الداخلية** .
فالحزب توجه الى جميع الكادحين العرب ، سواء داخل الوطن
العربي او خارجه(١٦) ، فجاء تنظيمه القومي منسجما مع شروط
القبول في عضويته ، من حيث تأكيد الانتماء القومي والطبقي
المنتسب(١٧) ومنسجما مع هذا التوجه ككل . والبعث اقر

كايديولوجية ، الحريات الديمقراطية للجماهير واقر تبنيه للعلمية والثورية ، وان العلاقة بين الفكر والعمل هي علاقة جدلية تبادلية وانه لا يوجد فكر مجرد لا يمارس ولا ترتد اليه التجربة بالاغناء ثم يرتد لها بالدليل ، فكان من الطبيعي ان يضع الديمقراطية في صلب بنيانه التنظيمي . والبعث راى ان توتر المرحلة وطبيعة المعركة يستدعيان اتخاذ القرارات السريعة فانعكس ذلك في اعتماده مبدأ الديمقراطية المركزية في تنظيمه .

والبعث اذ راى بأن « **ثورية اية منظمة او مؤسسة حزبية تتجلى في مدى القدرة على الاعتراف بالاخطاء ومعالجتها ، وبمدى المواجهة الذاتية لاعضاء الحزب ومصارحتهم ، من خلال تحليل عوامل الصواب والخطا وتقويمها حيث يتم ترسيخ العلاقات الموضوعية وتوفير الروابط الرفاقية** »(١٨) ، كان لابد وان يتبنى في تنظيمه اسلوب النقد والنقد الذاتي وان يؤكد « انه الاسلوب الوحيد لتحقيق التوازن بين الديمقراطية والمركزية ، وانه يوضح الثغرات والاخطاء فيساعد على تلافيها ويبرز النواحي الايجابية فيؤكدها وينميها » (١٩) . فهذا يفسر قيام الحزب باقرار ممارسة النقد والنقد الذاتي كحق من حقوق العضو وكواجب من واجباته في آن واحد(٢٠) .

وهكذا فان البنية الاجتماعية والفكرية للحزب هي التي تحدد بنيته التنظيمية ، وان علاقة الانسجام بين هذه البنيات الثلاث هي التي تحدد وحدة الحزب الداخلية . واي خلل في اية بنية منها لابد وان يترافق بخلل في الاخرى ، وبالتالي ، لابد وان يعم التنظيم ككل .

● وقفات مع الوضع التنظيمي الحالي للحزب :

١ ـ لنبدأ بانفسنا : هل يقوم العضو منا بواجبه الحزبي في ان يكون طليعيا ومثالا حيا للعربي المناضل مع الجماهير في جميع

الجبهات وفقا لمبادىء الحزب وسلوكيته واخلاقيته ، وان يعمل على تحقيق صلة الحزب بجماهير الشعب فينقل له رغبات الجماهير وحاجاتها ويبين لها سياسة الحزب ومواقفه ومنهاجه وان يناضل ضد **الظواهر البرجوازية والبيروقراطية** وضد جميع الرواسب النفسية والفكرية للمجتمع الاقطاعي — البرجوازي ، وان يعمل على رفع انتاجيته في العمل ورفع مستوى وعيه من النواحي العقائدية والنضالية والسياسية والعملية(٢١) وغيرها من الواجبات مما نص عليها النظام الداخلي ؟

٢ — هل تقوم الفرقة الحزبية بمنهجها في « **التحريك الثوري للمجتمع** »(٢٢) وباعتبارها اداة الصلة المباشرة مع الجماهير ؟

٣ — هل يقوم الاجتماع الحزبي بدوره التربوي والتثقيفي الحزبي ، وخاصة من حيث ترسيخ العلاقات الرفاقية الصحيحة وممارسة النقد والنقد الذاتي ومعالجة قضايا الجماهير اليومية(٢٣)

٤ — جاء في التقرير التنظيمي المقدم الى المؤتمر القطري الثامن ان من الصعوبات والظواهر المرضية في الحزب « **عدم توافر مستلزمات العمل الحزبي بالمستوى المطلوب** »(٢٤) . اننا نفهم عدم التوافر هذا والحزب خارج السلطة ، اما وحزبنا هو الحزب الحاكم فلا نفهمه . وقد عانينا ومازلنا نعاني مشكلة وجود القاعة كمكان ثابت لاجتماعنا .

٥ — تكلم بعض الرفاق في الاجتماع السابق عن حالة التسيب والضياع والحيرة التي يعيشها الجهاز الحزبي ، وتكلم آخرون عن انخفاض مستوى السلوكية الحزبية وانتشار الانتهازية ومحاولات التصيد والدس الرخيص . وجميعنا لاحظ فبركة القصص الكاذبة للبرهان على ان هذا الرفيق او ذاك هو من **جماعة فلان او ضد فلان او ... او ... حسبما ترى المصلحة ويطلبه الموقف من ابعاد** لاحد الرفاق الملتزمين والذي قد يكون لاذنب له

سوى ان امكاناته تبرزه كمنافس لاحد ما على منصب حزبي او سلطوي ما . ولنسمع ماجاء في تقرير لجنة الرقابة والتفتيش الحزبي والمقدم ايضا الى المؤتمر القطري الثامن « **عندما تغلب الكم على النوع تسرب الى صفوف الحزب انتهازيون وشكلوا ظاهرة خطيرة ، فهؤلاء كالزئبق الرجراج ، لا راي لهم في امر ، اصوابا كان ام خطأ ، شغلهم الشاغل الوصول الى مواقع القيادة والمسؤولية لتحقيق المكاسب المادية والمعنوية ، وجني الثمار على حساب المناضلين وسمعة الحزب في آن واحد ، معتقدين ان وجود الحزب وجود مؤقت وانه زائل بعد حين ، ولهذا يغتنمون الفرص للاثراء غير المشروع ، بامتلاك المساكن واقتناء النفائس وحيازة المزارع والاتجار بالعقارات وممارسة السمسرة والتهريب وتسخير آليات الحزب والدولة لاغراضهم الشخصية الخاصة ضاربين عرض الحائط بقيم الحزب النضالية الثورية** »(٢٥) .

٦ — يتكلم الرفاق في القواعد والرفاق القياديون عن التخريب في اجهزة الدولة والحزب والجميع يردد بحيرة والم : **من المسؤول؟** لماذا لاندرس ذلك جديا في اجتماعاتنا المقبلة ؟.

نحن نعلم ان انجازات حزبنا وبلدنا الكبيرة هي المستهدفة وهذا ما يشير الى اهميتها وخطرها بالنسبة لاعداء الحزب واعداء بلدنا وامتنا سواء على المستوى الخارجي او الداخلي ، ولكن اخطاءنا قد ساعدت هؤلاء الاعداء على تنفيذ خطتهم بعزلنا عن الجماهير . والمنطلقات النظرية للحزب اشارت لاسباب هذه العزلة منذ عام ١٩٦٣ حيث جاء فيها : « ان انعدام الثقافة السياسية والمقاييس العلمية في التحليل والتفكير لابد وان تؤدي الى خلق التكتلات العشائرية النفسية الاقطاعية داخل صفوف الحزب . ففي افتقاد تربية ديمقراطية في صفوف الحزب وفي حال الغموض العقائدي الايديولوجي ، تفقد العلاقات المبدئية الموضوعية بين المناضلين الحزبيين وتؤدي ببعضهم الى التفتيش عن روابط اخرى .

وهكذا تنزلق قواعد الحزب الى مجموعات فوضوية متخلفة تتمركز حول مفاهيم متخلفة او الى حلقات صداقة فرديةاوحول اشخاص، وهكذا تنحدر الى الاستسلام لبقايا عادات فكرية خلفتها عهود تاريخية بائده »(٢٦) . وجاء في المنطلقات النظرية ايضا « **بان نفسية البرجوازية الصغيرة** وعقليتها تهددان دوما بافساد الديمقراطية في داخل الحزب وبخلق هوة بين الحزب وبين الجماهير البسيطة اللاحزبية . ان نفسية البرجوازية الصغيرة وعقليتها اللتين تتمثلان بالكبرياء والفردية والغرور والسهولة في النضال والسلوك المظهري الشكلي والتهويش والغلو الذي يتستر بالثورية وبالركض وراء المنافع والمناصب ، والتعالي على جماهير الشعب وعلى المناضلين المتواضعين والابتعاد عن العمل اليومي البسيط الدؤوب في اصغر الوقائع والقضايا مع الاكثار من الثرثرة الثورية . والاكتفاء بالوعظ من دون التفتيش عن ادوات موضوعية للنضال(٢٧)، كل هذه ، وكما جاء في المنطلقات النظرية ، هي صفات البرجوازية الصغيرة » التي تفسد ديمقراطية الحزب وتؤدي الى عزل الحزب عن الجماهير وقد تمسخ الحزب الى طبقة بيروقراطية فوق الشعب » (٢٧) مكرر .

وفي الوقت الذي اكدت منشورات الحزب ككل مفهوم الديمقراطية الشعبية الذي ينطوي على توفير ديمقراطية واسعة للجماهير الكادحة فانها اكدت ضرورة **عزل القوى الرجعية ، الطبقية والسياسية ، المعادية للثورة القومية الاشتراكية** . وجاء في المنطلقات النظرية ان « هذا العزل يجب ان يأخذ شكله القانوني ، من جهة ، كما ينبغي ان يأخذ شكله الشعبي ، من جهة اخرى»(٢٨). وبينت المنطلقات نفسها ان « الرجعية المحلية في كل قطر عربي ، مهما بدت لنا ضعيفة ، تملك قوى هائلة واسلحة كثيرة . لديها ثروات مادية ، لها نفوذها المعنوي والفكري ، لها قراباتها وابناؤها في السلطة ، وهناك اخطاء الثورة ونواقص عملها ، وهناك اخيرا **الرجعية العربية والاستعمار العالمي ...** هذه الاسلحة تمنح

الرجعية نفسا طويلا في المقاومة وتتيح لها الامكانات لاستجماع قواها وخوض المعارك ضد الجماهير الشعبية على طريق التخريب وعرقلة التحويل الاشتراكي تارة وعلى طريق حبك المؤامرات تارة اخرى . لهذا فالمعركة ضد الرجعية لا تحتاج الى شجاعة اقتحامية بقدر احتياجها الى شجاعة واعية دؤوبة منظمة »(٢٩) . والى انفتاح واع متواضع على الجماهير ، قادر على استقطابها لصفوف الثورة وعلى استنفار مشاعرها وقواها ضد اعداء الثورة . فلماذا لا يتم ذلك ؟ ومن المسؤول ؟ ايضا علينا ان نعالج ذلك في اجتماعاتنا الحزبية المقبلة .

اخيرا ، لابد من الاشارة الى بعض العوامل الاساسية في علاج واقع الحزب هذا وفي انجاح دوره في السلطة والمجتمع . اولها هو وحدة الحزب الداخلية ، الاجتماعية والايدلوجية والتنظيمية ، والتي تجعله كلا متماسكا وطليعة قومية اشتراكية ثورية اخلاقية جديرة بقيادة الجماهير قادرة على استقطابها وتسييرها ، وثاني العوامل هو الوضوح الدائم في سياسة الحزب والذي « يساعد على خلق الشروط الموضوعية لانضباط طوعي في صفوف الحزب ، كما انه يساعد في عزل العناصر الانتهازية والمخربة في صفوفه » (٣٠) . وثالث العوامل هو ممارسة النقد والنقد الذاتي بشكل صحيح داخل الحزب ، ورابع العوامل هو التثقيف القومي الاشتراكي المستمر للجماهير وذلك من خلال سياسة اعلامية تربوية ثقافية منسجمة متكاملة منظمة مدروسة . وخامس العوامل هو اشعار المواطن عموما ، الحزبي وغير الحزبي ، بوجود الدولة ومؤسساتها ولا يمكن ان يتم ذلك الا بالمحاسبة **وبتطبيق القول المأثور للرفيق الامين العام: « لا سكوت عن الخطا اي كان وعلى جميع المستويات »** . ولا ندري لماذا يسكت عن الخطأ ولماذا لا تتم المحاسبة بالرغم من انها كانت موضوع احدى التوصيات التي اقرها المؤتمر القطري الثامن العادي المعقود في كانون الثاني ١٩٨٥ والتي جاء فيها : « **متابعة**

تطبيق مبدا المحاسبة بعزم وموضوعية في الوقت المناسب وفي مختلف مجالات العمل الحزبية والشعبية والسلطوية بهدف انهاء مظاهر الخلل والتقصير والخطا والظواهر المرضية الاخرى التي تسيء الى مسيرة الحزب النضالية وانجازاته العظيمة »(٣١) .

ان المطالبة المستمرة بتنفيذ هذه التوصية وبالعلاج الجدي السريع الحازم للمظاهر السلبية والمرضية في واقع الحزب والدولة والمجتمع هو واجب حزبي وطني على كل بعثي الاطلاع به وبكل وعي واخلاص وشعور بالمسؤولية .

● مراجع الموضوع :

(١) انظر موسوعة الهلال الاشتراكي ، مطابع دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٤٣ — ١٤٥ .

(٢) انظر النظام الداخلي للحزب ، المقدمة ، في المنهاج الحزبي ، الجزء الثاني منشورات مكتب الاعداد الحزبي القطري ، دمشق ، بدون تاريخ ، ص ٩ .

(٣) انظر بعض المنطلقات النظرية ، في نضال البعث ، الجزء السادس ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٥ ، ص ٢٤٤ — ٢٤٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٤٥ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٤٤ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٤٥ .

(٧) انظر المادة /٤٢/ من دستور حزب البعث ، في المنهاج الحزبي ، الجزء الاول، مكتب الاعداد الحزبي القطري ، دمشق ، بدون تاريخ ، ص ١٥ ، وانظر النظام الداخلي ، المقدمة ، في المنهاج الحزبي ، الجزء الثاني المعطيات السابقة نفسها ص ٩ .

(٨) انظر بعض المنطلقات النظرية ، في نضال البعث ، الجزء السادس ، المعطيات السابقة نفسها ، ص ٢٤٦ .

(٩) المادة /٦/ من الدستور ، في المنهاج الحزبي ، الجزء الاول ، المعطيات السابقة نفسها ، ص ٩ .

(١٠) بعض المنطلقات النظرية ، في نضال البعث ، الجزء السادس ، المعطيات السابقة نفسها ، ص ٢٤٤ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٢٦٤ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٢٧١ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٢٧١ .

(١٤) المصدر نفسه

(١٥) بعض المنطلقات النظرية ، في نضال البعث ، الجزء السادس ، المعطيات السابقة نفسها ، ص ٢٧٠ .

(١٦) انظر النظام الداخلي ، المقدمة ، في المنهاج الحزبي ، الجزء الثاني ، المعطيات السابقة نفسها ، ص ٨ .

(١٧) المصدر نفسه المادة /٤/ ، ص ١٣ .

(١٨) دراسات تنظيمية ، مكتب الثقافة والاعداد الحزبي ، القيادة القومية ، دمشق ، ١٩٨٢ ، ص ١٤٩

(١٩) النظام الداخلي ، المقدمة في المنهاج الحزبي ، الجزء الثاني ، المعطيات السابقة نفسها ، ص ١٠ .

(٢٠) المصدر نفسه ، الفقرة /أ/ من المادة /٧/ والفقرة /ل/ من المادة /٨/ ، ص ١٦ — ١٧

(٢١) المصدر نفسه المادة ٨ ، ص ١٧

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥١

(٢٣) انظر المصدر نفسه ص ٢٥١ — ٢٥٩

(٢٤) راجع تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته ، القيادة القطرية ، دمشق ، ١٩٨٥ ، ص ٣٢

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٢٣٣

(٢٦) بعض المنطلقات النظرية ، نضال البعث ، الجزء السادس ، المعطيات السابقة نفسها ص ٢٧٤ .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٢٧٤ — ٢٧٥

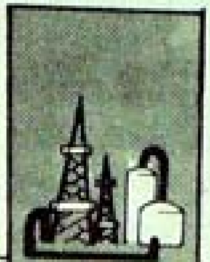
(٢٧) مكرر المصدر نفسه

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ٢٦٩

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ٢٦٩ — ٢٧٠

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٢٧٤

(٣١) راجع تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته ، المعطيات السابقة نفسها . ص ٢٤٤ — ٢٤٥



دراسات اقتصادية

السّياسَة الاقتصاديّة
في ضوء أدبيّات حزب
البَعث العَربي الاشتراكي

الرفيق : د. ناصر عبيد الناصر

استحوذت السياسة الاقتصادية على اهتمام حزب البعث العربي الاشتراكي منذ النشوء والتاسيس وعبر نضاله السري وصولا الى استلام الحزب لمهام قيادة الدولة والمجتمع .

لقد كان من اولى مهام الثورة تنويع وتطوير البنية الاقتصادية والغاء التبعية الاقتصادية والتخلص من الاقتصاد وحيد الجانب ، وحزبنا عندما اختط لنفسه سياسة اقتصادية واضحة الاطر والمعالم ، انطلق من الخصائص المحلية الملموسة ومن الواقع الذي تعيشه

الجماهير الكادحة . وفي ضوء هذا الواقع حدد حزبنا عبر مؤتمراته القطرية والقومية الادوات والاساليب اللازمة لتنفيذ سياسته الاقتصادية .

ان المقصود بالسياسة الاقتصادية يتحدد بمجموعة الاساليب والاجراءات والتدابير التي يتم اتخاذها في وقت ما لتحقيق اهداف اقتصادية ـ اجتماعية وفنية وتلبية طموحات وتطلعات الجماهير الكادحة .

فالسياسة الاقتصادية ، ما هي الا اسلوب يختاره المجتمع ممثلا بقيادته السياسية لانجاز اهداف اقتصادية واجتماعية محددة . وان اي سياسة اقتصادية تتكون من شقين الاول : مجموعة الاهداف ، حيث توضع تبعا لمؤشرات ومعطيات وعوامل متعددة ، منها ما يرتبط بمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تطمح المجتمع ، ومنها ما يرتبط باولوية القضايا والمسائل التي يواجهها المجتمع . والغاية النهائية لمجموعة الاهداف وتحسين المستوى المعاشي للسكان والثاني : ويشمل مجموعة الاساليب والادوات التي يتوقف تحديدها على طبيعة المعتقدات والمبادئ السائدة وبما يلبي طلبات التنمية والدفاع . ولعل من بين اهم الادوات والاساليب الناجحة في تنفيذ اهداف السياسة الاقتصادية هو التخطيط العلمي للاقتصاد الوطني بالاضافة الى السياسة السعرية وسياسة الاجور والضرائب والتمويل والتسويق ... الخ ...

لقد اضحت المسالة الاقتصادية في ظل ثورة آذار السياسة الاهم التي تشترك في ممارستها الجماهير الكادحة ممثلة بمنظماتها الشعبية وجبهتها الوطنية والقومية والتقدمية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي . وسياسة الاقتصاد في قطرنا موجهة نحو تعميق وتطوير التحولات الاشتراكية ، وهي تساهم في تعزيز مهمة البناء والتحرير الذي يرتبط الى حد كبير بمقولة التوازن الاستراتيجي مع العدو الصهيوني .

فالسياسة الاقتصادية لحزبنا ببعدها القومي الاشتراكي ارتكزت على اسس علمية ومنهجية مدروسة ، بالرغم من الاختناقات الطارئة التي يعاني منها اقتصادنا والمرتبطة في بعض جوانبها بالاقتصاد العالمي الذي يواجه اليوم ازمة ركود مزمنة ، بالاضافة الى مظاهر التسيب واللامبالاة في الممارسة اليومية لقيادة الاقتصاد الوطني ولكن بمزيد من الرقابة الشعبية وبمزيد من المحاسبة الصارمة (التي ظهرت بوادرها في الايام الاخيرة) للمقصرين والمهملين عن قصد او غير قصد يمكن ان تتجاوز السلبيات والثغرات التي اعترضت مسيرتنا الاقتصادية .

ان الاقتصاد وكمرتكز اساسي للسياسة هو الذي يحدد مسارها واتجاهها . غير ان السياسة ، ليست سلبية وليس دورها ثانويا بالنسبة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية فالتاريخ يزخر بالامثلة التي توضح بجلاء بان السياسة التي ينهجها بلد ما قد تساهم في ازدهار الاقتصاد وتطوره او تؤدي الى تدهوره . وهذا يعني ان هناك علاقة تبادلية بين السياسة والاقتصاد . واساس هذا الترابط يكمن في الاساس المادي للسياسة الذي يمكننا من معرفة وادراك المصالح الطبقية السياسية والاقتصادية لابناء المجتمع .

ان التجربة التاريخية للاحزاب الثورية التي تتولى قيادة الدولة والمجتمع تبين لنا ان هناك تلازما بين السياسة الاقتصادية ، والفصل بينهما يوقع القوى الثورية في اخطاء لا طائل تحتها . كرفع الشعارات الثورية المتطرفة من دون مراعاة للخصائص المحلية الملموسة ، او للظرف الدولي . ومثل هذه النزعة تلحق الضرر الكبير بالاقتصاد وبالعملية الثورية برمتها ، وقد ساد هذا الاتجاه بعد حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ ، حين تبنت العقلية المناورة شعارات فضفاضة عزلت القيادة عن القواعد والحزب عن جماهيره وفرضت العزلة العربية والدولية على القطر .

وبعد ان قامت الحركة التصحيحية بقيادة الرفيق المناضل حافظ الاسد تم تقويم هذا الاتجاه الخاطىء وقد تبنت سياسة جديدة هي

« سياسة الاقتصاد » حيث اصبحت قضية التنمية والتحرير هي السياسة الرئيسية للثورة والدولة وبذلك اخذت تعبر اصدق تعبير عن تطلعات وطموحات الجماهير في بناء مجتمع التقدم والاشتراكية . والاكثر من ذلك ان الجماهير نفسها اصبحت صانعة للقرار السياسي والاقتصادي عبر تنظيماتها الشعبية . ونتيجة لتعميق اسس ومرامي الديمقراطية الشعبية ، اخذت ارادة الجماهير وقوتها الخلاقة تضع بصماتها على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطرنا .

ان الضمانة الرئيسية لتحقيق وحدة السياسة والاقتصاد هي **تراص الجبهة الداخلية والتفاف الجماهير حول حزبنا وقائد مسيرتنا الرفيق المناضل حافظ الاسد** .. كما تشكل الامور التالية بدورها ضمانة اكيدة لتحقيق الترابط والتبادل بين السياسة والاقتصاد

— نهج سياسة اقتصادية واضحة الاطر والمعالم تنظر الى الانسان كاداة وغاية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

— الثقة بقدرة الجماهير على البذل والعطاء والابداع .

— توفير اسس الانسجام بين السياسة والاقتصاد .

— وضع استراتيجية اقتصادية تؤدي في نهاية المطاف الى تحقيق الرفاه الاجتماعي .

فالسياسة الاقتصادية الهادفة والعلمية هي تلك التي ترصد الواقع وتستطلع افاق المستقبل وتسترشد بالقوانين الاقتصادية دون ان تخل بالياتها . وتفترض سياسة الاقتصاد في ظروف الاشتراكية وجود الاستراتيجية الاقتصادية التي تحدد الاتجاهات الرئيسية لتطور المجتمع وبالتالي تساهم في انجاز الهدف الكبير وهو بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد عبر تدعيم القطاع العام كقطاع قائد ورائد في الاقتصاد الوطني، ومن خلال تحقيق حركة التصنيع والتحويل الاشتراكي في الريف وتطوير المرافق العامة .. وبتعميق الانجازات الاشتراكية يمكن للاقتصاد ان يؤدي الدور المناط به في التاثير على البناء القومي

الاجتماعي بمضامينه السياسية والايديولوجية والحقوقية والاخلاقية، الامر الذي يعني بان سائر مناحي الحياة تتحدد بالشروط الاقتصادية ، غير ان السياسة لها ايضا مهمتها فهي تعكس المصالح الاقتصادية للطبقات والشرائح الاجتماعية وتعبر ايضا عن الجوانب المادية للعلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع .

ان السياسة لا يقتصر دورها على عكس سمات وخصائص الاقتصاد القائم فحسب ، وانما يتخطاه لتمارس تاثيرا فاعلا على مسار التطور الاقتصادي ، لانه بدون موقف سياسي مبدئي وسليم لا يمكن ان تتوضع في المجتمع اسس واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي لا يمكن للجماهير الكادحة ان تحتفظ بمكتسباتها الثورية . ولهذا فان ممارسة السياسة مسالة تهم البناء الحزبي . فالحزب الثوري يعلن على الملأ افكاره ومبادئه ويستنفر مؤسساته للعمل من اجلها . والحزب لا يكتفي بصياغة السياسة الاقتصادية وانما يعمل ويكمل الوسائل على تنفيذها وترجمتها عملا ملموسا على ارض الواقع ، اذ يصطفي من بين كوادره العناصر القيادية الكفوءة القادرة على ادارة وتنظيم العملية الاقتصادية .

ان القيادة الحزبية للاقتصاد الوطني لا تتم من خلال اصدار الاوامر الادارية الصرفة او بالقسر والاكراه ، وانما يعتمد مبدأ الاقناع والاثبات والطوعية وعبر العمل التربوي والسياسي الذي يكرس بين اعضاء الحزب الاخلاق الثورية والقدوة الحسنة ووضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار شخصي حيث يكون الرفيق البعثي اول من [illegible] لوطنه وامته وآخر من يأخذ [illegible] مهمة القادة من الاقتصاديين لا تنطوي على القيام بمهامهم الادارية فحسب ، بل يفترض ان يؤدي دور المربي السياسي للعاملين في المؤسسة الاقتصادية ، وان يغرسوا فيهم نظرة احترام العمل والنظرة اليه كحاجة حيوية ، وان يغرسوا فيهم الروح التعاونية والجماعية ، وان ينبذوا من بين اوساطهم الروح الفردية واللامبالاة ، مستخدما في ذلك سائر اشكال واساليب التاثير

الفكري والسياسي والايديولوجي لحفز جماهير المنتجين على زيادة الانتاج كما ونوعا وهو مؤشر اساسي لنجاح السياسة الاقتصادية.

ان السياسة الاقتصادية كنسيج من المهام الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية تفترض بدورها الصراحة والوضوح الثوري . فاخفاء النواقص والعيوب والثغرات والمصاعب والمعوقات التي تعترض مسار التنمية الاقتصادية يخلق حالة من الشك والوهم في اوساط الناس ، ويكونون عرضة للنهب الاعلامي . **ولهذا ادرك القائد الاسد برؤيته الثورية وبحسه الجماهيري ضرورة المصارحة والمحاسبة وفي اكثر من مناسبة اكد في خطبه التاريخية على عدم التستر على الاخطاء والعيوب والنواقص حيث قال : «لا اريد لاحد ان يسكت عن الخطا او يتستر على العيوب والنواقص»** كما اكد في اكثر من مناسبة على ضرورة الحد من الهدر الاقتصادي و« ترشيد الاستهلاك » ، ولاشك فهي من متطلبات انجاح السياسة الاقتصادية للحزب بالاضافة الى مكافحة البيروقراطية وبعض حالات الاسترخاء . فالحزب عبر مؤتمراته واجتماعاته الدورية يكشف تلك النواقص ويرصد ادوات ووسائل تذليلها .

ان نجاح ترجمة السياسة الاقتصادية على ارض الواقع ـ يتوقف ـ على قدرة المؤسسات الحزبية القاعدية والقيادية في تامين وحدة العمل السياسي والاقتصادي ـ الذي يتطلب الانطلاق من خطط اقتصادية شاملة ـ كون التخطيط الاقتصادي وثيق الصلة بالبناء الحزبي . ولكن من الخطأ الاستنتاج بان الحزب يأخذ على عاتقه مهمة التخطيط المباشر للاقتصاد الوطني . فمشروع الخطة تضعه بالدرجة الاولى هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع الوزارات المعنية ، وذلك وفقا للاتجاهات الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي يرسمها بدوره الحزب القائد .

ان صياغة السياسة الاقتصادية وعلى وجه الخصوص خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليست محصورة برجال السياسة او

« التكنوقراط » بل تساهم في وضعها جميع جهات الدولة ويأتي دور المنظمات الحزبية في دفع وحفز الجماهير علـى تنفيذ خطط الاقتصاد الوطني بالسرعة الممكنة اداء وتنفيذا . هذا يعنـي وبوضوح اقتران بصمات الحزب تبرز من خلال رسم وتحديد اهداف واتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي ،وتجنيد طاقةكوادر الحزب ومنظماته الشعبية والمجتمع ككل للسهر على تنفيذ سياسته الاقتصادية .

ان الحزب بالثوري حين يقود الحياة الاقتصادية ويخط سياستها لا يحل محل السلطة في عملها اليومي فهو لا يحل محل الدولة ولا يلغي دور المنظمات الشعبية ، فهو لا يتدخل في الجزئيات والتفاصيل فنسبة العلاقة بين الحزب والسلطة واضحة ومحددة ، فدور الحزب موجه وقائد للدولة والمجتمع . ولهذا يسعى وعلى الدوام لان يوفر سائر الظروف لكي تؤدي السلطة مهامها الاقتصادية والتنظيمية والادارية . فالحزب يقوم بوضع الافكار والاراء وصياغة الاهداف الاقتصادية التي تعكس مصالح الكادحين ويتابع عبر مؤسساته الحزبية مدى تقيد السلطة بتوجيهاته ، وعلى كل حال في نهاية المطاف السلطة هي سلطة الحزب .

لقد توضحت ثوابت السياسة الاقتصادية **لحزب البعث العربي الاشتراكي في ادبياتــه الدستور ــ المنطلقات النظرية ــ المنهـاج المرحلي لثورة الثامن من آذار ــ المؤتمرات القطرية والقوميــة .** واتسمت هذه السياسة بالعلمية والثورية ، وبالواقعية الاشتراكية ، كما تجلت بقدرتها على عكس طموحات الجماهير في البناء والتحرير وانجاز مهام بناء مجتمع التقدم والاشتراكية » . . .

في الواقع يمكن ان نستوضح معالم وملامح السياسةالاقتصادية لحزبنا من خلال ادبياته ومؤتمراته ومن خـلال ما انجز من تحولات اشتراكية في ظل **ثورة البعث** . اذا ما استعرضنا فكر الحـزب لوجدنا وبدون عناء خطوطا عريضة تحت كلمة اشتراكيـة كاحدى مضامين السياسة الاقتصادية . فلناخذ دستور البعث الذي يتالف من

مبادىء اساسية تتضمن وحدة الامة العربية ، شخصيتها ــ رسالتها ومبادىء عامة تتضمن السمات العامة للحزب وعددها (١٢) مادة بالاضافة الى المنهاج الذي يحدد سياسة الحزب الداخلية والخارجية والاقتصادية والاجتماعية وتتالف من (٣٥) مادة .

نجدفي الدستور وبجلاء اللغة الاشتراكية بارزة لا تشوبهاشائبة . **ففي المادة الرابعة من المبادىء العامة جاء « حزب البعث العـربي الاشتراكي اشتراكي يؤمن بان الاشتراكية ضرورة منبعثة من صميـم القومية العربية لانها النظام الامثل الذي يسمح للشعب العربيبتحقيق امكاناته وتفتح عبقريته على اكمل وجه ، فيضمن للامة العربية نموا مطردا في انتاجها المعنـوي والمادي وتآخيا وثيقـا بين افـرادهـا»** بهذا المعنى يكون الحزب قد ربط حتمية التطور الاقتصادي والمعنوي للامة العربية ببناء الاشتراكية التي تفسح المجال امام المواطن العربي لان ياخذ دوره في بناء المجتمع المنشود والذي ينتفي في ظله الاستغلال وتسود ساحته العدالة والمساواة .

وجاء في المادة ٢٦ــ «حزب البعث العربي الاشتراكي) اشتراكي يؤمن بان الثروة الاقتصادية في الوطن ملك الامة » الامر الذي يعنـي ضرورة استثمار خيرات وثروات الوطن العربي في صالح ابنائه بعيدا عن استغلال وسطوة راس المال الاجنبي المحلي المستغل .

كذلك جاء في المادة ٢٧ ــ « ان التوزيع الراهن للثروات فـي الوطن العربي غير عادل ولذلك يعاد النظر في امرها وتوزع بـين المواطنين توزيعا عادلا . . وبالطبع لكي يستفيد المواطن مـن ثروات وطنه لا بد من تطبيق الاشتراكية التيتعني احلال الملكية العامةلوسائل الانتاج محل الملكية الخاصة ، وبذلك يتحقق مبدا تكافؤ الفرص ، اذ يستبعد الحزب تكديس الثروة في ايدي قلة من الناس على حساب الاغلبية الساحقة من ابناء المجتمع . وفي هذا السياق جاء في المادة(٢٨) **« المواطنون جميعا متساوون بالقيمة الانسانية ولذا فالحزب يمنـع استثمار جهد الاخرين »** ولا شك ان استثمار جهد الاخرين مـرده

الى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التي تحرز القيمة الزائدة وبالتالي الاستغلال وهذا ما يحاربه حزبنـــا .

في المادة (٢٩) ورد مايلي « المؤسسات ذوات النفع العام وموارد الطبيعة الكبرى ووسائل الانتاج الكبيرة ووسائل النقل ملك للامة تديرها الدولة مباشرة وتلغي الشركات والامتيازات الاجنبية » وفي هذا النص اشارة صريحة الى ضرورة تحويل القسم الاساسي لاقتصاد الوطن العربي الى ملكية اجتماعية يستفيد منها المجتمع باسره .

ورد في المادة (٣٠) من الدستور « تحدد الملكية الزراعية تحديدا يتناسب مع مقدرة المالك على الاستثمار الكامل دون استثمار جهد الاخرين تحت اشراف الدولة ووفق برنامجها الاقتصادي العام » وفي هذا النص تحديد صريح لسقف الملكية الزراعية ، وقد تقيدت ثورة الثامن من اذار بهذا النص وصدر المرسوم التشريعي رقم (٨٨) لعام ١٩٦٣ القاضي بمعالجة السلبيات التي ترتبت على قانون الاصلاح الزراعي رقم (١٦١) لعام ١٩٥٨ والمطبق في عهد الوحدة المصرية السورية ، **وقد حدد المرسوم الصادر في عهد الثورة سقف الملكية الزراعية في الاراضي المروية والمشجرة ما بين ١٥ — ٥٥ هكتارا في الاراضي المروية وما بين ٨٠ — ١٢٠ هكتارا في الاراضي البعلية تبعا لمعدلات سقوط الامطار ، وصدرت مؤخرا ايضا مراسيم قضت بتخفيض مجدد لسقف الملكية الزراعية .**

كما وقد ورد في الدستور المادة (٣١) تحدد الملكية الصناعية الصغيرة بما يتناسب مع المستوى الاقتصادي الذي يتمتع به بقية المواطنين في الدولة .. وبهذا الصدد صدرت مجموعة من المراسيم القاضية بتاميم الصناعات الكبيرة وترك الصناعات الحرفية الصغيرة للمواطن .

لقد ورد في المنهاج ايضا المادة (٣٤) « التملك والارث حقان طبيعيان ومصونان في حدود المصلحة القومية » **فالحزب يرعى ويحافظ على الملكية الخاصة للافراد شريطة الا تتعارض مع المصلحة العامة وان لا تكون استغلالية .**

ويهدف اشراك الجماهير في صناعة القرار الاقتصادي ، ويقصد ممارسة الديمقراطية الشعبية . جاء في المادة (٣٢) من الدستور « يشترك العمال في ادارة المعمل ويمنحون عدا اجورهم التي تحددها الدولة نصيبا من ارباح العمل تحدد الدولة نسبته .. وفي هذا النص تشجيع للادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج وتكريس للنقابية السياسية .

وفي المادة ٣٥ — « يلغى الربا بين المواطنين ويؤسس مصرف حكومي واحد يصدر النقد الذي يضمنه الانتاج القومي ويغذي المشاريع الزراعية والصناعية الضرورية » .

وجاء في المادة (٣٦) تشرف الدولة اشرافا مباشرا على التجارتين الداخلية والخارجية لالغاء الاستثمارين المنتج والمستهلك وحمايتهما وحماية الانتاج القومي من مزاحمة الانتاج الاجنبي وتأمين التوازن بين الصادر والوارد » .

وتضمنت المادة (٣٧) ما يلي « يوضع برنامج شامل في ضوء احدث التجارب والنظريات الاقتصادية لتصنيع الوطن العربي وتنمية الانتاج القومي وفتح آفاق جديدة له وتوجيه الاقتصاد الصناعي في كل قطر بحسب امكاناته وبحسب توافر المواد الاولية فيه » .

من سياق ما ورد في الدستور تتضح لنا وبوضوح النظرة العلمية والثورية ذات الابعاد والشمولية لسائر مناحي السياسة الاقتصادية التي يسلكها الحزب ، والتي اقتدت بها التجربة الثورية في قطرنا العربي السوري . فتم تاميم المصارف والبنوك والتجارة الخارجية وتجارة الجملة وجزء من تجارة التجزئة ، كما ارسيت

القاعدة المادية التقنية من خلال اقامة مشاريع صناعية عملاقة اضف الى الاستفادة من منجزات الثورة العلمية ـ التكنولوجية ومن تجارب الدول المتقدمة في مجال تحقيق التصنيع والثورة الزراعية .

اذا ما استعرضنا بعض المنطلقات النظرية .. التي اقرها المؤتمر القومي السادس للحزب في تشرين اول عام ١٩٦٣ نجد انها حددت بوضوح سياسة الاقتصاد ، حيث جاء « **ان الممارسة الديمقراطية للسياسة ليست حقا للمواطنين الذين يعملون في القطاع العسكري فحسب ، بل هي ضرورة اساسية من ضرورات البناء الاشتراكي ...** » ان دمج القطاعات الطلائعية الثورية العسكرية والمدنية دمجا عضويا ضرورة ملحة لخلق تفاعل ايديولوجي بينهما ينبع وحدة في التفكير ومجابهة مشتركة مباشرة وعملية متكاملة لقضايا البناء الاشتراكي ... » .

وهكذا يرى الحزب ان الممارسة العملية للديمقراطية الشعبية تبقى مبتورة ومشوهه ان لم تمارسها الجماهير المؤطرة بتنظيماتها الشعبية كافة ...

وفي النص التالي تتوضح لنا اكثر فاكثر معالم السياسة الاقتصادية لحزبنا حيث جاء في بعض المنطلقات النظرية « التحويل الاشتراكي للمجتمع يعني ـ من حيث المبدأ ـ تحويل ملكية وسائل الانتاج الخاصة الى ملكية عامة للشعب باسره ، ويلغي الحاجة للوسيط الراسمالي بصورة نهائية ويجعل دخل الفرد يرتبط مباشرة بعمله وكفائته ويصهر سائر الطبقات في بوتقة واحدة . وهو اخيرا يلغي اقتصاد الربح ويخلق اقتصادا يرتكز على الحاجات .. وفي هذا الاتجاه تكون المنطلقات النظرية للحزب قد اكدت تحويل جميع قطاعات الانتاج والخدمات المهمة الى ملكية اجتماعية كما ركزت على ضرورة خلق علاقات الانتاج الاشتراكية التي ينتفي في ظلها الاستغلال ونادت بضرورة تلبية حاجات ابناء المجتمع عملا بالقانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية .

ان المنطلقات النظرية حين اهتمت بالجانب الاقتصادي لم تهمل العامل السياسي ودوره في المجتمع ، وذلك عندما حددت طبيعة السلطة السياسية عبر :

ـ السلطة التي تبني الاشتراكية هي السلطة الممثلة للعمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والعسكريين المقاتلين . اي سلطة الجماهير الكادحة ممثلة بحزبها القائد .

ـ عزل القوى الطبقية المعادية للثورة ، وهذا العزل يجب ان يأخذ شكله القانوني « المصادرة » التاميم ، استصدار القوانين الاشتراكية » وشكله القانوني من جهة اخرى .

ـ تخطي البرلمانية الى الديمقراطية الشعبية من خلال تعبئة وتاطير الجماهير في منظمات شعبية .

فيما يتعلق بالمنهاج المرحلي لثورة الثامن من آذار في القطر العربي السوري الذي اقره المؤتمر القطري الاستثنائي للحزب في حزيران ١٩٦٥ فقد اتخذت مجموعة من القرارات والتوصيات المحددة التي تشكل في بعض منها اسس السياسة الاقتصادية التي ينهجها قطرنا . اذ جاء في الديمقراطية الشعبية « ان تحقيق اهداف الشعب على طريق الديمقراطية الشعبية ليس وقفا على فئة معينة مهما كانت امكاناتها ، بل ان جماهير الشعب المنتجة من عمال وفلاحين وحرفيين وتجار صغار ومثقفين وعسكريين ثوريين هي القادرة على تحقيق اهداف الثورة على طريق سلطاتها الثورية وحزبها القائد ومنظماتها الشعبية وجميع الشرفاء من ابناء الوطن » وبذلك يكون الحزب قد حدد قيمة المواطن بقدرته على العطاء وربطه قيمته بمقدار ما يقدمه للمجتمع من جهد ، وباخلاصه ووطنيته بغض النظر عن اي اعتبار اخر ..

● **الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للقطر والتي تتجلى بـ :**

١ ـ تحقيق زيادة مستمرة في الانتاج تضمن زيادة في الدخل القومي حدها الادنى مضاعفته خلال عشر سنوات .

٢ ـ تحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة والقضاء على جميع انواع البطالة .

٣ ـ تحقيق اعلى درجات الاستقرار الممكنة في الاسعار واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك للمحافظة على القوة الشرائية للوحدة النقدية ومقاومة الميول التضخمية وجميع انواع التغيرات الفجائية في الاسعار الناتجة عن العوامل الطبيعية وتغييرات الاسعار في الخارج .

٤ ـ تحقيق حد ادنى من المعيشة لجميع المواطنين يليق بكرامة الانسان ويوفر له ضروريات الحياة العصرية ويضمن له الصحة والثقافة والاطمئنان للمستقبل والتمتع بالراحة .

٥ ـ توفير الخدمات الضرورية لجمهور المواطنين وتنظيم توزيعها وسرعة ايصالها خاصة في مجالات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي .

لقد اعتمد الحزب التخطيط الشامل اداة ووسيلة لتحقيق هذه الاهداف التي تتوخاها السياسة الاقتصادية للحزب . فالتخطيط الاقتصادي هو الاداة المثلى لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازية وشاملة .

لقد رصدنا اتجاهات السياسة الاقتصادية في اخر مؤتمر قطري انعقد في الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٥/١/٥ ـ الى ٢٠ـ١ـ١٩٨٥ وهو المؤتمر القطري الثامن ، اذ انسجمت التوصيات والمقترحات الاقتصادية وروح السياسة الاقتصادية للحزب ، كما انطلقت من اعتبارات اساسية تتمثل بـ :

ـ حصر هدف النشاط الاقتصادي في تلبية الحاجات الاساسية للجماهير الشعبية ، وفي رفع مستوى معيشتها الامر الذي يتطلب تحديد الانتاج الوطني كما ونوعا تبعا لحاجات الجماهير العريضة .

ـ ان يجري توزيع الدخل القومي على اسس عادلة بما يكفل نفي استغلال الانسان للانسان واستغلال فئة لاخرى وسد الحاجات المتنامية للمجتمع من خلال التطوير الدائم للانتاج .

ـ اعتماد مبدا التخطيط العلمي الشامل والبعيد المدى بالشكل الذي يمكن من تعبئة جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والمالية والبشرية بطريقة علمية وزجها في اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما في ذلك من اثر كبير في تعاظم قدراتنا الاقتصادية الذاتية الشريان الاساسي الذي يغذي صمود قطرنا في مواجهة التحديات الامبريالية والصهيونية .

وبحق شكلت مناقشات المؤتمر القطري الثامن للحزب محطة مهمة على طريق بلورة وتطوير السياسة الاقتصادية للحزب من خلال المقررات التي صدرت عنه . من سياق ماورد تتضح لنا الرؤية الثورية لحزب البعث العربي الاشتراكي ازاء السياسة الاقتصادية التي تتمحور حول ما يلي :

ـ الربط بين متطلبات الدفاع ومقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ـ تحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو الصهيوني .

ـ دعم وتشجيع القطاع العام كقطاع رائد وقائد في مجتمع التقدم والاشتراكية .

ـ الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج من خلال مشاركة الجماهير المؤطرة في تنظيم وادارة الاقتصاد الوطني .
تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة والشاملة بعيدا عن التبعية للاحتكارات الامبريالية ـ وضمن بعد قومي ـ اشتراكي ..

التنمية الاقتصادية في إطار قطاع الدولة ..

حلقة - ٢ -

الرفيق : د. ابراهيم عيسى

● نشرنا في العدد الماضي الحلقة الأولى من هذه الدراسة وقد تناولت التنمية في الدول النامية وما تعانيه من تخلف وما ورثته من مراحل ما قبل الاستقلال ، ودور قطاع الدولة في النظام الرأسمالي والبلدان النامية ، وكذلك قطاع الدولة في النظام الاشتراكي ، وأوردت الدراسة أمثلة عن العديد من الدول ، كما تناولت الحلقة الحديث عن قطاع الدولة في سورية وما عاناه من ويلات الاحتلال والاستعمار لقرون عدة ودور رأس المال الأجنبي المعرقل الأساسي للاقتصاد السوري إبان تلك المرحلة ، وكيف تم التحرر من تلك التبعية لتصاعد النضال الجماهيري لتحرير الاقتصاد والرغبة في دور قطاع الدولة حتى قيام الوحدة .

ونشر في هذا العدد الحلقة الثانية والأخيرة من هذه الدراسة الاقتصادية :

وهكذا تطور قطاع الدولة وأصبح المحرك الأساسي في التنمية الاقتصادية والمجتمع وتوجيه التنمية ، إلا أن هذا التطور الفاعل دفع البورجوازية إلى أن تتحالف مع الإقطاع المنهزم وأن يلتقي الطرفان مع سياسة الأحلاف العسكرية الاستعمارية وبالتالي القيام بحركة انقلابية انتهت بالانفصال عام ١٩٦١ وما تبعه من إلغاء القوانين .. والتشريعات المشار إليها سابقاً . غير أن النكسة التنموية التي أصابت بعد الانفصال عبرت عن عدم قناعة القوى التقدمية بصدق نوايا البورجوازية الوطنية رغم إلغاء تأميم المصارف وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي وقانون مشاركة العمال بالأرباح .... وقامت ثورة ٨ آذار عام ١٩٦٣ حيث استلم حزب

(١) الاستيلاء على الرأسمال الأجنبي في سورية — دكتور بدر الدين السباعي — دار الجماهير — الصفحة ٢٦١ .

البعث العربي الاشتراكي السلطة وأصبحت منطلقات التنمية في النظر واضحة المعالم والغايات تنظر إليها من منطلقات الحزب ومعطيات التنمية في الأقطار العربية

بعد ثورة الثامن من آذار تطور قطاع الدولة وأطلق عليه اسم « القطاع العام » كونه مسألة وطنية عامة تمس جميع طبقات المجتمع فقد تم في عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ تأميم ٤٠ شركة صناعية تأميماً كلياً وتأميم ١٠٨ شركات تأميماً جزئياً ، وأنيط أمر الإشراف عليها إلى المؤسسة العامة الاقتصادية ، ثم أحدثت الهيئة العامة للقطاع العام الصناعي المرتبطة بوزارة الصناعة والتي تحملت بدورها عبء إدارة المنشآت الصناعية المؤممة كما تم تأميم المصادر النفطية والمعدنية وشركات تكرير ونقل وبيع النفط ، وفي عام ١٩٦٧ تم تنظيم الصناعة على أساس الدمج بين المنشآت بما يحقق التكامل والتماثل وأحدثت الاتحادات النوعية . وفي عام ١٩٦٨ تم تعميم الكتب المدرسية وفي عام ١٩٧٠ تم تأميم حصص وأسهم المساهمين في الشركات التي أممت جزئياً، كما تم تشكيل مؤسسة للتجارة الخارجية (شركة الاستيراد والتصدير للقطاع العام) وزع نشاطها على خمس مؤسسات ...

وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ قامت الحركة التصحيحية بقيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد الذي قام بمبادرات جريئة أعطت القطاع العام بعداً جديداً في التوسع والنفوذ وتوجيه الاقتصاد سواء من حيث الرقابة واتباع الأساليب العلمية في التخطيط وتطوير المناطق المتخلفة أو من حيث شمولية القطاع العام للنشاط الاقتصادي فقد شمل الصناعات الاستخراجية للنفط والفوسفات منذ أوائل السبعينات وإقامة معامل الأسمدة والورق والجرارات وتكرير البترول والحديد . يضاف إلى ذلك التوسع في صناعة الغزل والنسيج والجلود والزجاج والسيراميك والاسمنت وصناعة المنتجات المعدنية والهندسية ، عدا عن التوسع الكبير في مجال إنشاء المشافي والمراكز الصحية وإنشاء أبنية التعليم والجامعات وخطوط المواصلات وتوليد الكهرباء وإقامة السدود واستصلاح الأراضي وإصدار عدد من القوانين والتشريعات التي تدعم وجود السلطة العامة للقطاع العام وتساهم في توسيع المرافق العامة والخدمات الاجتماعية المختلفة بما يساعد على رفع مستوى المعيشة والاتجاه نحو الاستقرار في التعامل وتكوين تراث تقاني واجتماعي متجدد ..

إن السياسة التي اتبعت تجاه القطاع العام منذ الحركة التصحيحية سواء كان ذلك في مجال التنسيق والتكامل بين المشاريع والأعمال القائمة أو في مجال إقامة المشاريع والأعمال الجديدة كل ذلك ساعد على زيادة مساهمة نشاط القطاع

العام بحيث اصبح يساهم نحو ٥٠٪ من الناتج المحلي الصافي و ٣٥٪ من الانتاج المادي و ٤٥٪ من خدمات الانتاج و ٩٠٪ من النشاط التجاري .. ومن ناحية اخرى ، فقد ظهر الى جانب الملكية الخاصة والملكية العامة نوع ثالث اطلق عليه اسم الملكية المشتركة يساهم بها كل من القطاع العام والخاص حيث يؤثر بها في اعمال الخدمات كالفنادق والنقل وتوسعت قليلا لتشمل بعض فروع الصناعة مثل الصناعات الدوائية وغيرها ، وعلى اية حال ، فقد اصبح وجود القطاع العام كاملا في المواصلات والمالية والتسليف والمصارف وخدمات البريد والبرق والنفط والفوسفات والملح والرخام والسكك الحديدية ، بالاضافة الى عدد كبير من فروع الصناعة مثل صناعة الاسمنت والحديد والاسمدة والجرارات والاساليب المعدنية والالمنيوم وعدادات المياه والكهرباء والمحولات الكهربائية والبطاريات والكابلات واجهزة الهاتف والتلفزيون والمحركات الكهربائية اقلام الرصاص والكبريت والتبغ والحليب المبستر واللبن الرائب والدقيق والسكر والنسيج الصوفي والسجاد الصوفي والقطن المحلوج .. الخ .

ومن ناحية اخرى فقد خطا قطاع الدولة خطوات واسعة في مجال البناء والانشاء ودور السكن والسدود عن طريق الشركات الانشائية التي اضفت على قطاع الدولة نموذجا لاصحاب الاعمال ، حيث اصبحت مشاريع قطاع الدولة تتميز من المشاريع التي كانت تنفذها الشركات الاجنبية والخاصة يضاف الى ذلك ، فان قطاع الدولة يلعب دورا متميزا في توجيه التجارة الداخلية والخارجية ، والتعليم والنقل والزراعة عدا عن مساهمته الواسعة في فروع كثيرة منها .

٥ ـ الصناعات المؤممة في بريطانيا :

سبقت الاشارة الى ان المبدأ الاساسي في النظام الراسمالي هو الملكية الخاصة والحرية الفردية ، كما تعتبر المضاربة من اهم السمات الاساسية في المراحل الاولى للراسمالية غير انها قضت على نفسها كوسيلة لتحقيق الارباح ليحل مكانها الاحتكار الذي يسيطر عليه كبار الراسماليين كوسيلة جديدة ، ليس فقط ضمن البلد الراسمالي وانما ضمن الحدود التي يمكن ان ينفذ اليها ويفرض وجوده من خلال السلع والخدمات التي تتعامل بها مما زاد في نفوذ هذه الاحتكارات وعرفت فيما بعد باسم « الشركات المتعددة الجنسيات » . الا ان الصراع المتنامي بين ارباب العمل وقوى الانتاج كنتيجة للعلاقات الانتاجية الراسمالية ، دفع ارباب العمل والحكومات في الدول الراسمالية الى ايجاد صيغة لامتصاص هذا الصراع على طريق توسيع المرافق والخدمات العامة وتاميم بعض الصناعات . وفيما يلي :

نستعرض بايجاز الصناعات المؤممة في بريطانيا ووجهات النظر الراسمالية المختلفة حولها .

تحتل الصناعات المؤممة مكانا مهما في الحوار الاقتصادي لان التحليل الاقتصادي في الدول الراسمالية كان يقتصر على اقتصاديات المشروع الخاص ، حيث ان ملكية المشروع بكامله تعود الى المساهمين او المالكين فقط . فالمشاريع الخاصة تبدو وكانها وحدة متكاملة تخضع لاسلوب تخفيض متوسط التكلفة كلما زاد الانتاج ، كما ان الطلب يجب ان لا يتاثر اذا زاد السعر . وعلى اية حال تبدو النظرة الى الصناعات المؤممة مربحة ، لان كلمة « تاميم » لها نغم سياسي وواقع خاص يخفي الحقيقة القائلة بان الصناعات المؤممة توجد من اجل الغرض نفسه الذي توجد من اجله السلع والخدمات في القطاع الخاص الذي يوجد طلب عليها . فالصناعات المؤممة تشابه المشاريع الخاصة من حيث الهدف ، الا انها تختلف من حيث الحجم ودرجة الحجم ، ودرجة احتكار السوق مثل صناعة الكهرباء والغاز والفحم ومكاتب البريد والطرق الحديدية والنقل الجوي ومن ناحية اخرى يظهر وجه الاختلاف من حيث الاعتبار السياسي الذي يجعلها ملكية عامة وبمراقبة البرلمان وخاضعة للرقابة والمؤشرات السياسية المختلفة .

تدل التجربة على ان التكلفة تنخفض كلما زاد الانتاج وان استجابة الطلب تكون ضعيفة كلما ازداد السعر ، الا انه بالنظر الى الوضع المركزي للصناعات المؤممة في الاقتصاد والموارد الكبيرة التي تحققها ، فانه من الاهمية بمكان القول بان هذه الصناعات يجب ان تهدف الى تحقيق مستوى عال في الكفاية الاقتصادية مادامت هذه الكفاية تفرض تكاليف على المستهلك وعلى الصناعة وعلى المجتمع [illegible] . فاذا استثنينا النفط فان قطاع الطاقة والوقود المؤمم واسعار المحروقات الى كل من المستهلك العادي والصناعي يتوقف على كفاية صناعات الفحم والكهرباء والغاز . كذلك الحال في قطاع النقل المؤمم والذي يشكل النسبة العظمى من قطاع النقل فانه يلعب دورا حيويا في الاقتصاد لانه يقوم بنقل حمولات كبيرة ومسافرين لمسافات طويلة .

هنا وتجدر الاشارة الى ان معظم الصناعات المؤممة لا تدخل في مفهوم الملكية العامة في بريطانيا لاسباب اقتصادية على الرغم من وجود محاولات لترشيد القرار الاقتصادي عند تاميم صناعة معينة كانت سابقا بشكل احتكار لمواد طبيعية مثل الكهرباء والغاز وفي الوقت نفسه كانت خاضعة للرقابة العامة . في بريطانيا كانت المرافق العامة والخطوط الحديدية منظمة دستوريا قبل التاميم بعدة سنوات ،

بينما لا تزال هذه الصناعات في عدة دول خاضعة للرقابة العامة ومملكة خاصة ويعود السبب في ذلك الى ان التأميم له طابع سياسي وغير اقتصادي في بريطانيا والدليل على ذلك هو اعادة تأميم الفولاذ ١٩٦٨–١٩٦٩ والتأميم المقترح لصناعة السفن ١٩٧٠ . فاذا اخذنا بالاعتبار كون مثل هذه الصناعات اكثر كفاية فان السؤال يبقى مفتوحا ويحتاج الى اجابة فيما اذا كان هذا الهدف يمكن انجازه بطرق مختلفة من الرقابة بدلا من المظهر المتطرف للملكية العامة .

ومن ناحية اخرى نرى ضرورة الاشارة الى انه في الفترة ١٩٤٥ – ١٩٥١ عندما تم تأميم صناعات الطاقة والوقود – السكك الحديدية – الطرق – كانت توجد محاولات بسيطة لذكر بعض التفاصيل التي تتعلق بالمنافع الاقتصادية للتأميم الا انه لم تكن توجد محاولات لوضع ضوابط اقتصادية للطريقة التي يتم من خلالها تسيير هذه الصناعات . ان الحاجة الى وضع مثل هذه الضوابط هي على اهمية كبرى نظرا لوجود متطلبات قانونية تتعلق بان تكون واردات هذه الصناعات تغطي نفقاتها بعد اخذ احتياطي الاستهلاك كل عام ، الا ان تطبيق هذه القاعدة في الدول غير كافية لضمان الاستخدام الفعال للموارد بالاضافة الى ان سياسة الحكومة الاقتصادية لم توجه الصناعات بإتباع اسلوب نقطة التعادل ، كل ذلك مما يجعل النقص في اي اسلوب للرقابة الاقتصادية للصناعات المؤممة امر لا بد منه يظهر في عدة طرق يمكن التركيز على ثلاثة منها وهي :

اولا – لايوجد اسلوب محدد للسياسة السعرية يلزم الصناعات المؤممة باتباعه ، وحيث ان النص القانوني منع التمييز بين مستهلك وآخر او بين المناطق فقد تم اعتماد اسلوب التكلفة المتوسطة – لتحديد الاسعار .

ان اعتماد اسلوب التسعير على اساس التكلفة المتوسطة ، كان سببا بان يدفع المستهلك سعرا موحدا لوحدة الانتاج مع انه يوجد اختلاف كبير بالتكاليف عند توريد الخدمات الى المستهلك نظرا لاختلاف التكاليف الفعلية بين مكان وآخر ، والمثال على ذلك هو ان الاجرة التي يدفعها المسافر على الخط الحديدي حسب تعرفة موحدة لاجرة الميل الواحد يجب ان تختلف حسب المسافات ، ففي المسافات القصيرة تكون التكلفة الفعلية اكبر من التكلفة في المسافات الطويلة وذلك بسبب تعدد مرات الوقوف في الحالة الاولى ودون توقف في الحالة الثانية لذلك فان الحكومة ملزمة بان تدفع اعانات الى الجهات غير الرابحة وتعوضها من الرابحة لتغطية الفرق بين التكلفة الفعلية والتكلفة المتوسطة التي تقدر على اساسها حيث تزداد عندما يكون الضغط السياسي قويا تجاه خدمات مرغوبة اجتماعيا كما هي الحال في الخطوط الحديدية والفحم والنقل الجوي .

ثانيا – : ان تقويم الاستثمارات الرأسمالية وتخصيصها حسب الصناعات لم يف بالغرض بسبب عدم قدرة بعض الصناعات على استيعاب الكميات الكبيرة من رأس المال التي توافرت على طريق تسهيلات القروض الحكومية . لقد بات من المسلم به بان رأس المال اذا لم يستخدم بكفاءة وربحية (على طريق سوق رأس المال) فان فرص سوء التوزيع تظهر كبيرة وتزداد هذه الفرص اذا لم تكن هناك ضوابط لتقويم اسلوب الانفاق ، وهذا ماكان يجري عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ المشاريع ومقدار الانفاق الواجب التقيد به سواء على مستوى الصناعة او في مجال الرقابة الحكومية .

ثالثا – : عند صياغة الاطار العام للسياسة الاقتصادية كان يتم وضع الاطار الخاص بكل صناعة وحدها وبشكل منفرد ومستقل عن غيرها من الصناعات ، في حين ان القاسم المشترك (في المراحل الاولى للتأميم) عند صياغة الاطار الخاص لكل صناعة هو ان يكون التكامل والتنسيق بين الفروع الصناعية واعتباره بمستوى « كلمة السر » مادامت عملية التنسيق تحسب على اساس مؤشرات كمية بدلا من مؤشرات اقتصادية ، مثلا [illegible] هيئة النقل البريطاني عام ١٩٤٧ التنسيق بين الحمولات المعدة للنقل على الطرق الاسفلتية والنقل على الخطوط الحديدية ، كان اسلوب هذه الهيئة يتركز حول الترخيص والتخصيص الذي لنقل الحمولات ، في حين انه لم توجد اية محاولة للتكامل بين فروع قطاع النقل بالاضافة الى عدم وجود تقويم مناسب ، لذا يمكن ان يشكل افضل تخصيص لتوزيع الموارد في قطاع النقل .

وهكذا فان السياسة تجاه الصناعات المؤممة بقيت مفتقرة الى اسس اقتصادية خلال الخمسينات ، مثل الحاجة الى اعادة التنظيم والتبديل الذي بات الاعتراف به واضحا وذلك بسبب الصعوبات الناجمة عن اعتبارات اجتماعية وسياسية والتي بدورها حالت دون معالجة المشاكل التي تعاني منها الصناعة المؤممة . احدى هذه الصعوبات تتجلى بكون التأميم جزءا من ايديولوجية الحزب السياسية ، حيث يسوغ مؤيد والتأميم بان وجود اي عجز في هذه الصناعات يعود لاسباب اجتماعية وسياسية . في حين يقول المعارضون لفكرة التأميم بان اسباب العجز تعزى فقط الى كونها مؤممة .

والخلاصة ، لقد بات من المؤكد بان الصناعات المؤممة ستبقى كذلك وان ملكيتها لن [illegible] ، انه على الاقل توجد صعوبة [illegible]

[illegible] في تكوين رأي عقلاني اقتصاديا حول الغاء التأميم كون هذه الصناعات موجودة واصبحت تعتبر جزءا مهما من الاقتصاد لذلك يجب ان يقتصر ، الحديث حول ايجاد السبل الكفيلة بكفاءة اعلى قدر المستطاع ، ان صناعة الخطوط الحديدية تعطي مثالا

جيدا يوضح كيف ان الاعتبارات السياسية والاقتصادية تؤثر في القرار الاقتصادي ، حيث كان العجز في هذه الصناعة قد تراكم خلال النصف الاخير من الخمسينات الى درجة تنذر بالخطر الكبير بشكل تصعب معالجته في اية ظروف . لقد كان الحل الجزئي لهذه الصعوبة يبدو في تقليص خدمات الخطوط الحديدية في بعض المناطق وحصرها على فئة معينة من السكان ، الا ان الثمن السياسي كان عاليا بحيث يصعب على اية حكومة بان تدفعه . هنالك حالة مشابهة هي انخفاض انتاج الفحم الذي اثر بعض الجماعات وبعض المناطق بسبب منافسة المحروقات الاخرى المتزايدة ، مما اعطى اهتماما خاصا لهذه المشكلة واوجب دفع الثمن لحماية هذه الصناعة ومنعها من التدهور والانقراض .

في نيسان ١٩٦١ وضعت الحكومة عددا من القواعد لتسيير الصناعات المؤممة بحيث تستخدم الموارد بكفاءة وذلك للتخفيف جزئيا من اثر المناخ التنافسي الذي تخلقه ضغوط السوق .

تتعلق هذه القواعد — اولا — : باسلوب وسياسة التسعير للمواد ، وثانيا — تحديد الحد الادنى للعائد الذي يجب ان تعطيه كل صناعة او مشروع جديد ، — ثالثا — اسلوب تقويم المشاريع الاستثمارية الجديدة ، رابعا — معدل العائد الاجمالي لصافي الموجودات التي يجب ان تنجزها الصناعة بكاملها ، يضاف الى ذلك وضع بعض المسائل النظرية والعملية التي يجب ان تراعى عند صياغة وتطبيق القواعد المشار اليها حتى تشكل نمطا لاطار اقتصادي بين القواعد التي بموجبها يتم تقويم الانجاز لكل صناعة وبالتالي توضيح الحدود والامكانات التي تعمل بها هذه الصناعة بشكل اقتصادي وتجاري او بشكل اجتماعي لتعويض خسارته من جهة اخرى يضاف الى ذلك فانه من اجل تقويم صناعة كان يتم معالجة وحساب بنية الانتاج ، التكاليف والاسعار ، الاستثمارات ، قوة العمل والانتاجية ، التغيير التقني ، الوضع المالي .

هناك اتجاه اخر لرفع الكفاية الاقتصادية للصناعات المؤممة تبعا لتوجهات الحكومة هي ان المسائل السياسية يجب ان لاتقتصر النظرة اليها من خلال المشروع الصناعي وحسب ، بل يجب ان يتم تحليل ودراسة هذا المشروع الصناعي من وجهة نظر اكثر شمولية ، وبعبارة اخرى ان الصياغة لسياسة تعطي افضل استخدام للموارد الوطنية تتطلب تحليلا في الحدود ما [illegible]

[illegible] الاخرى حيث يتم تحليل اثر لصناعة المؤممة على الصناعات المؤممة الاخرى ، وعلى القطاع الخاص ، المثال على ذلك وهو ان استخراج الغاز الطبيعي كان مخططا له بان يكون ضمن قطاع المحروقات بشكل عام ، الا انه عند تقويم ملائمته [illegible] المصدر

الجديد للطاقة فان وزارة الطاقة اخذت بالاعتبار اثار سياسية الاستثمار . هذه على المناطق الاخرى .

هنالك حالة مشابهة هي ان مرسوم النقل لعام ١٩٦٨ وضع الاساس للتنسيق بين الحمولات على الطرق الاسفلتية وعلى الخطوط الحديدية ، الا انه بالرغم من ان وسائل انجاز التنسيق كانت جزئيا تتم بواسطة الامتيازات او الترخيص فان اهداف المرسوم . قد وضعت بعد اجراء تحليل اقتصادي واسع فيما يتعلق باي نوع من السياسة المختلطة . بين القطاع العام والخاص وساهم في اعطاء افضل استعمال للموارد في قطاع النقل وبشكل استبعد اعتبار هذه الصناعة المؤممة وكانها وحدة مستقلة منفصلة عن الفروع القطاعية المختلفة . وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان معالجة هذه المواضيع كان يتم على اساس انها صناعات مؤممة فقط . وليس على اساس اقتصاديات المشاريع العامة .

كذلك فانه تم في الفترة ١٩٦٨ — ١٩٧١ تطور ملحوظ في انتاج الصناعات المؤممة بسبب : العوامل التقنية تطبيق التوجيهات والسياسات التي اشير اليها سابقا ، والتغييرات المالية او ادارية الناشئة عن التغير البنيوي اجديد للرقابة الاقتصادية ، ادخال اسلوب المنافسة في الصناعات المؤممة ، واخيرا تقليل الاعانات او سحبها من بعض الصناعات .

٥ — الاسلوب البورمي في تكوين القطاع العام :

منذ البداية لابد من الاشارة الى ان المعلومات المتوافرة عن بورما شحيحة وقليلة نسبيا الا انها على اية حال تساعد في القاء الضوء على الاتجاهات التي اتبعتها بورما في تكوين قطاع الدولة والتنمية الاقتصادية .

كانت بورما مستعمرة بريطانية وهي تقع في شبه القارة الهندية ، عانت كثيرا من الاستعمار وسيطرة راس المال الاجنبي والاحتلال الياباني وقامت بها ثورات متعددة لمناهضة كل من الاستعمار والراسمالية والاقطاع مما ادى الى اختلاط المفاهيم بين معارضة الاستعمار والنفوذ الاجنبي وبين معارضة الراسمالية والاقطاع ، وبالتالي ادى الى ارتباط الاشتراكية بالقومية والعمل الوطني ، والمعروف ايضا بان الديانة البوذية تحتل المكانة البارزة في بورما وان الجناح اليساري تمثل بمجموعة من الاحزاب منها « التاكين » او السادة الذي ضم شعارات متاثرة من الاتجاهات الفكرية العالمية والذي عرف في البداية باسم « اتحادنا نحن البورميين » وقد اختير اسم « السادة » ليظهروا انفسهم على قدم المساواة مع الاوروبيين المحتلين ، وهناك ايضا حزب « الرجل الفقير » الذي تبنى سياسة تجمع بـ الاشتراكية والوطنية ، والحزب الشيوعي .

وعلى اية حال فقد تم وضع الدستور البورمي عام ١٩٤٧ ويعتبر وثيقة يسارية جاء فيه منع المنظمات الاحتكارية الخاصة ــ التاميم والمصادر وفقا لمتطلبات المصلحة العامة ، منع الملكيات الكبيرة للاراضي ــ تناول العلاقة بين الدولة والمزارعين والفلاحين واعتبر الدولة هي المالك النهائي لجميع الاراضي ولها الحق في استبدال مالكيها الحاليين من المواطنين البورميين فقط ، وكذلك فقد نص الدستور على تشريعات العمل والعمال وعلى وجوب قيام دولة صالحة تعمل لخير المجموع وتعارض تمثل المعارضة المشاريع الفردية ، وتقدم المعونة المادية الى المنظمات الاقتصادية التي لاتعمل للنفع الفردي الخاص واعطاء الافضلية للجمعيات التعاونية . هذا وتتولى الدولة حسب الدستور الخدمات العامة واستغلال الموارد الطبيعية على طريق الهيئات المحلية او التعاونيات الشعبية ، وان تقوم الشركات الاخرى التي تود العمل في هذا الحقل بتخصيص ٦٠٪ للمواطنين البورميين . ومن ناحية اخرى فان اهم المشاكل الفلسفية التي عادة تبنتها الثورة البورمية واثرت في تكوين القطاع العام يمكن تمثيلها على الوجه التالي :

١ ــ مسالة التوفيق بين البوذية والماركسية :

اختلفت وجهات نظر اليساريين في بورما وظهرت اتجاهات متعددة ومتناقضة وقد وضعت خطة لتحقيق وحدة اليسار جاء في الفقرة الاخيرة منها تاليف عصبة للدعوة الى العقيدة .... الماركسية تضم كل من الاشتراكيين والشيوعيين ومنظمة متطوعي الشعب وغيرهم مما اثار جدلا ومناقشات حادة بين المؤيدين والمعارضين انتهت عندما اصبح « باسوي » الاشتراكي رئيسا لاتحاد النقابات البورمي عام ١٩٥١ بعدما أوضح بان « الماركسية هي الموجه في العمل الاشتراكي وفي اقامة الدولة الاشتراكية البورمية للعمال والفلاحين ... وان هناك » محيطا شاسعا من البون بين أن تكون ماركسيا وان تكون شيوعيا .... وان الفلسفة الماركسية ترفض نظرية الخلقية ولكنها لاتعارض الدين وليست معادية للبوذية .. وغيرها من اقوال ساهمت في تسخير الماركسية والبوذية بطريقة وجدها الاشتراكيون البورميون ممكنة عمليا في بلاد كبورما كثيرة التدين حيث تضفي العقيدة البوذية على معتنقها مزايا سياسية واضحة وتؤمن للاشتراكيين مركزا قويا في مناظراتهم العقائدية مع الشيوعيين بهدف اقامة دولة اشتراكية ديمقراطية لاشيوعية ولا راسمالية ، وان تكون اشتراكية بورما منسجمة مع معتقداتها الدينية وتراث الشعب واسسه الثقافية .

٢ ــ مسالة استعمال العنف :

ان استخدام العنف يدل على ضعف التعلق بالاساليب الديمقراطية وقد حدد « باسوي » مفهوم الثورة البورمية في خمس قواعد هي ديمقراطية الشعب واقتصاده

وثقافته وصحته وضمانه الاجتماعي . ان كون الشعب مصدرا للسلطة فان الحكم يجب ان يقوم على تخويل من الشعب لذلك فقد صدر قانون الادارة المحلية واقامة جهاز للحكم المحلي وتنظيم الهيئات المحلية . اما فيما يتعلق باقتصاد الشعب فقد اعتمد اولا : على التاميم باعتباره يحتل دورا بارزا في خلق اقتصاد الشعب ــ ثانيا : على التصنيع الاشتراكي حين تم تاميم صناعة الارز من ستيل اخوان واتحاد بومباي ــ بورما ، صناعة الخشب من فوركا ، ومالريفور ــ صناعة النفط والمعادن ــ اجهزة المواصلات المائية والجوية والحديدية ــ تجارة الموارد والمصادر ــ الجهاز المركزي لاعمال الصرفية للاراضي ، كذلك اقامة التعاونيات للمواصلات المتعلقة بالزوارق التجارية وسيارات الباص والتجارة الداخلية . واخيرا ان تثقيف الشعب يعني منح الشعب فرص التعليم المجاني للجميع في سائر مراحله الاولية والجامعية ، كما تم توفير الخدمات الصحية والتامين الاجتماعي .

ونجدر الملاحظة الى ان هذه الطريقة دمجت المبادىء الاشتراكية والوطنية عندما اقر التاميم كمصدر لخلق اقتصاد الشعب لانه هدف الى ازالة القوى الدافعة للاستغلال والراسمالية والاستعمارية الفردية ، والقضاء على النفوذ الاقتصادي الاجنبي مما حقق مكاسب شعبية لم تتمكن عناصر اليمين من الصمود امامها لكون الراسمالية مرتبطة بالاجانب وبذلك اصبح من العسير التفريق بين الاشتراكية والوطنيــة .

٣ ــ القوات المحركة الجديدة :

ان المساهمة الجديدة التي جاء بها « جاباركاش ناريان » تتجلى بالتبدل الذي طرا على المفاهيم والاراء والتي يمكن ايجازها بما يلي :

ان التصدع والاضطراب اللذين يسودان الاشتراكية اليوم الى حقيقة اهدافها وغاياتها ، لانه تم التركيز على تمجيد الوسائل التي كان يعتقد في يوم ما بانها طريق الخلاص واعتبارها غايات بحد ذاتها ، لذلك اضحت الاشتراكية تقاس في حدود المشاريع العامة والتخطيط والاكثار من الاموال التي تنفق على الخدمات العامة دون الاهتمام بنتائجها كما ان المؤمنين بالمذهب التجريبي وصلوا الى حد القناعة التامة بتقبل الامور الثورية .

كل هذا جعل الاخطار التي تهدد الاشتراكية تنحصر في اتجاهين :

الاول : ان نتخذ موقفا سلبيا من الاشتراكية ونعتبر بان مهمتنا قد انتهت اما ما في تحطيم الاقطاعية والراسمالية .

الثاني : ان تجعل الاشتراكية معادلة للنمو الاقتصادي لانه كما هو معروف بان بورما متخلفة اقتصاديا وعلى درجة كبيرة من الفقر والاملاق البائس ، وان اهتمامها بالتنمية الاقتصادية هو الاساس ، ولكن التطور الاقتصادي بحد ذاته لايعتبر مقياسا للاشتراكية عندما تنخفض القيم الاشتراكية وتظهر ارقام الانتاج في المقدمة لان القطرة التالية هي التصنيف الطبقي والديكتاتورية وعلى اية حال ان القوى المحركة تبقى حركة جماهيرية للبناء الانساني ، فالاشتراكية طريقة في الحياة ، اتجاه عقلي ، سلوك اخلاقي معين ، انها لاتفرض باوامر الحكومة او بمجرد تاميم الصناعة والغاء الراسمالية ، انها بناء طراز جديد من الانسان لاتتحكم فيه الانانية او المصالح الذاتية بل تكون مصلحته الذاتية مرتبطة بمصلحة المجتمع ، واخيرا ان القوى الدافعة تتجلى بايجاد مناخ تتنافس وتتصارع على تدعيم قيم المجتمع الذي نرغب في خلقه جميعا ، لان توزيع الثروة يمكن أن يتم بالقانون اما اقتسام الثروة والمشاركة بها فلا يتم الا بالتراضي ، كما يقول المثل الهندي « ليس في وسعك ان تزرع شجرة من الشوك وان تتوقع منها ان تحمل ثمار المانجة » وهكذا لايمكن للحرية والمساواة والزمالة ان تغدو حقائق الا اذا توفر التطور الاخلاقي في المجتمع .

وعلى اية حال ، ان الجدل المشار اليه سابقا يمثل الصراع بين المذهب التجريبي ، والمبادىء النظرية المثالية تلخص باتباع اسلوب خاص ببورما ، فقد تزايد دور الدولة ولعب القطاع العام في بورما دورا متزايدا في النمو والتنمية ، الاقتصادية نتيجة الاجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومة على اعتبار ان التجارة والصناعة اقيمت لمصلحة الجماهير ورخائها وان تنظم في النهاية في اتحادات عامة وتعاونيات يشرف عليها ويديرها ممثلون عن العمال والمستهلكين ، مما جعل من التاميم والتصنيع عملية لتحقيق الانسجام بين الاشتراكية والوطنية الذي يعني ملكية الدولة وخلع ، سيطرة راس المال الاجنبي ، الا ان توسع القطاع العام رافقه ضعف في الادارة العامة وظهور امتيازات لموظفي الحكومة ، بالاضافة الى اضاعة الوقت عبثا نتيجة تاخر وصول المواد الاولية وعدم اتمام بناء المعامل في الاوقات المحددة والافتقار الى الاكفاء من المحاسبين وموظفي الادارة ووصول الالات قبل اتمام البناء وتعرضها للشمس والمطر ... وغير ذلك مما سبب خسائر كبيرة كل هذه الامور التي واجهها الاشتراكيون البورميون كانت سببا في ابداء الرغبة مواجهة مشاكل الحكومة والادارة الى الاعتراف بالفشل واستعدادهم الى القيام بتجارب جديدة قادتهم بعيدا عن العقائد الاصابة تجاه الواقع السياسي والتنظيم الحزبي معا ، ان العلاج الذي اتبعه الحزب الثوري البورمي هو التراجع عن مشاريع الدولة الحساسة وعدم العهدة بها الى

هؤلاء الذين لا هم لهم الا الحصول على الرواتب والامتيازات واعطائها الى اولئك الذين تدفعهم الى العمل حوافز النفع والفائدة وتعتبر المشاركة الحكومية في الاتحادات المشتركة كاتحاد نابتو المحدود مثلا صارخا حيث تلعب الحكومة دور الشريك النائم الذي لا عمل له بينما يتولى الادارة اغراب خبراء . كل هذه الامور وغيرها استتبعت تقديم اقتراح بيع مشاريع الدولة المهمه (وخاصة في مجال التعدين والصناعة) بشكل اسهم الى جميع الموظفين مع اعطاء التسهيلات بصورة خاصة الى العاملين في المصانع لاستثمار اموالهم وتشكيل جهاز خاص يتولى دفع قسط من الحكومة يعادل مايدفعه اي موظف (اي ان الدولة تساهم بالنصف) يضاف الى ذلك فقد ظهرت دعوة الى تخطيط الفشل والتطور الاقتصادي ، وابطال دفع المساعدات الاسكان لانه من الاجحاف ان تقدم معونات مالية لاسكان فئات مختارة على حساب الاخرين الذين قد تقل مواردهم عن دخل الاسر التي تجري مساعدتها ، كما تقرر وقف عمليات البناء ، او تخفيضها ووقف انشاء الطرق والابنية غير الضرورية ، واعادة النظر في مشروع التعليم العام للجماهير مع وقف اي توسع في الوقت الحاضر وتحسين ، برامج العمل وتنظيم الاجهزة التي تشرف على تعليم الجماهير ، وكذلك تم اتخاذ ، الخطوات للقضاء على الاجراءات الفاسدة ، كالادخار بالسبل الشريرة وبيع رخص الاستيراد والتصدير وتحويلات النقد غير المشروعة الى الخارج واتخاذ اجراءات قاسية ضد وكلاء التوزيع الحاليين مثل الجمعيات التعاونية الفاسدة وتحسين نصوص القوانين وغير ذلك من الاجراءات التي تجعل من الدولة نموذجا لاصحاب الاعمال حيث اصبحت مشاريع الدولة تتميز تميزا واضحا عن المشاريع الراسمالية الفردية .

٦ ـ المظاهر الرئيسية لمشاكل وصعوبات القطاع العام في القطر :

ان الدراسات المختلفة للاقتصاد السوري تشير الى ان هناك عددا من الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد السوري بشكل عام وقطاع الدولة بشكل خاص . ان وجود القطاع العام في فروع الاقتصاد الوطني متفاوت من حيث الاهمية والوزن ، فهو كامل في ميادين المالية والتسليف والمصارف والنفط والتوصيلات والسكك الحديدية والنقل الجوي ، كما ان وجود القطاع الخاص قوي في صناعة البلاستيك والبرادات والمنظفات وفي الزراعة . هذا وتجدر الاشارة الى ان التعاون الزراعي لايزال ضعيفا لان مساهمته في الاراضي القابلة للزراعة والمزروعة فعلا وفي الانتاج الحيواني لاتتجاوز ١٪ ، بالاضافة الى ان الجرارات يتم تاجيرها الى المستثمرين

الزراعيين على طريق الروابط الفلاحية . ومن ناحية اخرى فقد انتشر اسلوب الاستثمار الراسمالي في الزراعة على طريق استئجار اراضي المنتفعين من الاصلاح الزراعي والاستفادة من قروض المصرف الزراعي التعاوني لتحويل هذا الاسلوب من الاستثمار ، وهكذا لم ينجح القطاع التعاوني الانتاجي وبقي مقتصرا نشاطه على خدمات المشاريع والاستهلاك ، النقل والزراعة وغير ذلك من الخدمات ، اما النوع الثالث من الملكية وهو القطاع المشترك فقد اعطى تسهيلات لم تتوافر الى القطاع العام حيث تركز نشاطه بتوظيف تلك التكوين الراسمالي في اعمال البناء والتشييد منذ عام ١٩٨٠ وسبب المشكلات الاخرى تتعلق بدوران اليد العاملة وتمهيد القطاع الخاص من البلطن جزءا من مهام الشركات الانشائية ، هذه الامور وغيرها سببت نمو السيولة النقدية لدى القطاع الخاص وتوظيفها في ميادين التجارة والسمسرة والوساطة والتعهدات والمضاربة العقارية والتهريب . .

ان مقارنة انتاجية المشتغل مع نصيبه من الاستهلاك النهائي للشعب والحكومة نلاحظ بان مقدار زيادة الانتاجية عن النفقات هو ضعيف وينعدم في عام ١٩٨٢ .

ومن ناحية اخرى تشير البيانات الرسمية الى ان نسبة مستوردات القطاع الخاص هي بحدود ٢٥٪ من اجمالي المستوردات ، الا انها في الواقع اعلى بكثير للاسباب التالية :

أ — يتم قسم من مستوردات القطاع باسم القطاع عن طريق التعهدات وتعامل القطاع الخاص مع مؤسسات التجارية الخارجية لقاء عمولة .

ب — التقليل من القيمة الاسمية للفواتير المقدمة وذلك بادخال بضائع اكثر بالاضافة الى شرائح التهريب الكبيرة ، وكون معظم مستورداته من المواد الكمالية .

ج — قيام القطاع العام بالتصدير لقاء عمولة لبعض المنتجات مثل القطن وان قسما كبيرا من مستورداته التي تباع الى الافراد يتم على طريق تجاوز القطاع الخاص سواء في الخارج لقاء عمولة او في الداخل لقاء نسبة من الارباح الامر الذي يفسر العدد الكبير من السماسرة والوسطاء الذين يعيشون على حساب القطاع العام .

د — صادرات القطاع الخاص لاتتجاوز ١٢٪ مما يجعل مساهمته في العجز التجاري تقارب ٥٠٪ .

هـ — ارباح القطاع الخاص من عملية التبادل التجاري كبيرة جدا وتكاد تكون خالية مساهمته في انتشار عدوى الاستهلاك ، على اعتبار ان عملية الاستيراد تقتصر على عدد محدود من التجار وان الارباح المحققة كبيرة بالنسبة لعددهم والمثال على ذلك بلغت مستوردات القطاع الخاص لعام ١٩٧٩ ماقيمته ٣٦٢١ مليون ليرة .س من اصل ١٣٠٦٧ اي ٢٨٪ من اجمالي المستوردات .

فلاذا اضفنا اليها ٢٥٪ كنسبة متوسطة للرسوم والجمارك فان تكاليف الاستيراد تبلغ ٥٢٧) مل ل.س كذلك اذا فرضنا بان وزارة التموين تعطي ربحا لتغطيتها يعادل ٢٠٪ من تكاليف الاستيراد نلاحظ بان نحو ٩٠٠ مليون ليرة سورية يجنيها عدد محدود من المستوردين دون ان يقدموا نفقات تذكر . هذا وتجدر الملاحظة الى ان مستوردات القطاع الخاص انخفضت الى ٢١٠٦ مل ل.س عام ١٩٨٣ من اصل اجمالي المستوردات البالغة ١٧٨٢٩ مل ل.س او مايعادل ١٦٪ وانخفضت عام ١٩٨٤ الى ١٣٢٣ من اصل اجمالي المستوردات البالغ ١٦١٥٤ او مايعادل ٩٪ وهذا يفسر سياسة التوجيه التي مارستها الدولة في السنوات الاخيرة منذ عام ١٩٨٢ .

و — يشكل الاستيراد المصدر الرئيسي لتموين مؤسسات التجارة الداخلية اذ تتراوح مساهمته بين ٣٢ — ٦٥ ٪ خلال السنوات العشر الماضية ، مما يدل على ان سيطرة الدولة على توزيع الانتاج المحلي لاتزال محدودة .

ز — عدم تناسب جودة المنتجات المحلية مع المواصفات المطلوبة شكليا ونوعيا .

ح — عدم استقرار الاسعار بالاضافة الى عدم تناسب السعر مع التكلفة .

الخلاصة والمقترحات :

بعد ان تم استعراض اشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، راينا بان تدخل الدولة اصبح امرا ملحا لدفع وتائر النمو بغض النظر عن الخلفية النظرية التي تسير هذا التدخل . ظهرت اهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مع ولادة التحليل الاقتصادي بعد ١٧٧٠ ايام ادم سميث ولكن هذه الاهمية اخذت بعدا جديدا مع الدول الراسمالية بعد عام ١٩٧٠ ايام جون غالبريت galbraith حيث تم خلال هذه الفترة الانتقال من اقتصاديات الرفاه « القديمة » الى « الجديدة » نظرا للتغير الكبير في الاهداف الرئيسية للسياسة الاجتماعية والانتقال من اسلوب التنافس « Just » الى اسلوب الامثل « Optimim » او من اسلوب المساواة والعدالة « Equity » الى اسلوب الكفاية « Efficiency » وبعبارة اخرى ان هذا التغير في الاهداف الاجتماعية كان نتيجة تطور التحليل الاقتصادي ايام جيمس ميل وجون ستيوارت ميل وماك كلوتش الذين اعتبروا بان التحليل هو مهمة للعملية السياسية والادارية وبالتالي اعطوا الدولة دورا جديدا في الحياة الاقتصادية لمنع السوق من الفشل من اجل استمرار تامين السلع والخدمات . وعلى اية حال ان اهداف السياسة الاجتماعية في الانظمة الراسمالية تطورت واتخذ الاتجاهات التالية :

آ ـ الاتجاه الفردي :

تبنى هذا الاتجاه عدد من الاقتصاديين امثال بانتاوني وماركو ، وقالوا ان الخيار الاجتماعي يجب أن ينبثق من الخيار الفردي ويكون الانفاق العام انعكاسا للرغبات الفردية . وبعبارة اخرى ان رغبة المستهلك يجب ان تكون اساسا لتقرية القطاع العام ، حيث تكون المؤسسات الحكومية والنخبة السياسية ذوات دور تابع للافضليات او الرغبات الفردية التي تقرر بدورها الاسس لتوزيع النفقات العامة والموارد .

ب ـ الاتجاه الجماعي :

يرى انصار هذا الاتجاه امثال مازولا وبارون واستبنر بان المؤسسات الجماعية او العامة يجب ان تكون الاساس للخيار الاجتماعي ، اي ان السلطة السياسية تعتبر المسؤولة عن اتخاذ القرارات لتامين الرخاء العام وبالتالي فان القرارات المتعلقة بالقطاع العام ليست بالضرورة متطابقة مع اختيارات او رغبات الافراد ، بل يجب ان تلتزم بما يحقق المنفعة العامة للمجتمع .

جـ ـ الاتجاه الوسط :

الذي لايلتزم بالاتجاه الفردي او بالاتجاه الاجتماعي بل يعتبر سيادة المستهلك هي الاساس لاتخاذ القرار ، ولكن الخيار الاجتماعي هو ، في الوقت نفسه هو حصيلة التفاعل بين المؤسسات المالية الجماعية والسلوك الفردي وبعبارة اخرى ان الية الخيار الجماعي هي قريبة جدا من الطبيعة غير القسرية لعملية الاختيار في السوق .

وبذلك فان المتطلبات الجماعية ينظر اليها كامتداد او توسع لوظائف الوحدات الفردية وعلى اية حال فان الاختيار الجماعي مادام يهدف الى دعم كل من السلطة العامة والاختيار الفردي ، فان الخيار الجماعي يعتبر عنصرا اخر من عناصر المنفعة الفردية حسب راي كل من مالد كين وبتشنان .

اما في النظام الاشتراكي فان النظرة الى الخيار الجماعي تختلف الا تنطلق المقولة بان الفرد يرى بان مصلحته تتحقق من خلال مصلحة المجتمع ، كما ان تدخل الدولة يتناول مختلف جوانب الحياة المادية والاجتماعية ، والتنظيمية .

وعلى اية حال فان تجربة تدخل الدولة في الدول النامية تعطي القطاع العام الاهمية الكبرى نظرا للطابع التقدمي الذي يطبع مرحلة التنمية وتنظيم المجتمع لدفع وتائر النمو وتوجيهه .

كما وتبدو اهمية القطاع العام حسب التجربة السورية من عدد من الاعتبارات اهمها :

آ ـ ان القطاع العام يساهم في خلق اقتصاد الشعب والتخلص من نفوذ راس المال الاجنبي وتعزيز العلاقات الاشتراكية .

ب ـ ان القطاع العام يمثل ملكية الدولة والمجتمع لمؤسسات وشركات ومنشات متعددة في فروع اقتصادية مختلفة ، كما ان حجمه ونشاطه يعكس الاجراءات المختلفة التي تتخذها الدولة لضبط وتوجيه كل من الاستثمارات العامة والاجنبية .

جـ ـ يمثل القطاع العام البيئة الملائمة لتدخل الدولة الفعال في الاقتصاد لتعبئة الطاقات واحداث تطور مخطط لبناء اقتصاد عصري يتبنى القوانين الاقتصادية ويتحرر تدريجيا من التبعية الاقتصادية .

د ـ يساهم في نقل التكنولوجيا والتقدم العلمي وبالتالي يساهم في تقليص فجوة التخلف الاقتصادي بالمقارنة مع الدول الصناعية عن طريق انشاء مشاريع تتطلب نسبة مرتفعة من راس المال والخبرة وتطبيق اساليب الادارة الحديثة في البرمجة واختيار التكنيك الابحاث العلمية في تصميم المنتجات واسلوب التصريف .

وعلى اية حال ، لقد سبق ان اشرنا الى ان مصالح الدول الصناعية هي ان تبقى الدول النامية سوقا رئيسية لتصريف منتجاتها ومجالا مناسبا لتطبيق تجاربها في سبيل ذلك تقوم الدول الصناعية باشغال الدول النامية بمشكلة نقل التكنولوجيا، وتضخيمها والقول بان مايتوافر للدول النامية الان من اجل التطور هو اعلى بكثير مما كان متوافرا للدول الصناعية في اواخر القرن التاسع عشر لان المسالة هي الخبرة في استيعاب التكنولوجيا والقدرة على تبني المبادىء لقيادة وادارة الاقتصاد ، ولان التكنولوجيا تعني المعرفة وان الدول الصناعية تقوم بتسهيل ذلك .

ان هذه الاقوال او سواها ان كانت تدل على شيء فانها تدل على النية المتعمدة لتجاهل دور الضغوط الخارجية من جهة ولا لقاء تبعية التخلف على مجتمعات هذه الدول من جهة اخرى . ومن جهة ثالثة نلاحظ ان مثل هذه المقولات لاتعدو أن تكون تحديا للادارة في الدول النامية وعاملا لالهاء العالم النامي ببعض جوانب المسالة التكنولوجية وبث روح اليأس . وبعبارة اخرى ان الدول الصناعية تحتكر التخصص في الامور المعقدة وان الدول النامية تتصف بنقص كبير في الخبرة والمعرفة التكنولوجية وانها تعتمد على استيراد المنتجات الصناعيةوالمصانع باسعار تساهم في استنزاف اعلى نسبة من اي فائض يمكن ان تحققه هذه الدول ، بالاضافة الى ربطها بالبلد الصانع على طريق الصيانة وقطع التبديل التي تبلغ في حالات كثيرة اضعاف قيمة الالة ، او على طريق بيع المصانع الفائضة والمنتجات المختلفة الصناعية الكاسدة

واحيانا على طريق بيع الدول النامية مصانع دقيقة جدا برسم التجارب حيث يستلزم تشغيلها استيراد الخبرة وبالتالي عدم المساهمة الفعلية في اي تقدم ملموس . كل هذا يشير الى ان عملية نقل التكنولوجيا يجب ان ترافقها او تسبقها خبرة تؤمنها الجامعات الوطنية والمعاهد الفنية التي تعمل على تفادي اندثار المعامل والتلف عن طريق توفير الكادر البشري لتشغيلها .

لذلك كان على الاستثمارات العامة (القطاع العام) ان تلعب الدور الاساسي والرئيسي في هذا المجال على طريق توزيع الاستثمارات في قنوات معينة من جملتها الابحاث التطبيقية . في هذه المناسبة نود القول اننا لانعني من هذا ان على الدولة ان تبدا في تطبيق العلم من بداياته حتى يتم استيعاب التكنولوجيا بل من الواجب ان تبدا من المستوى المعرفي الذي يتوافر لديها ثم تباشر بمتابعة التطبيق لمعطيات العلم وبالتالي طبع التكنولوجيا بصبغة وطنية . هذه النتيجة لاشك على غاية من الاهمية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، الا انه لابد من القول ان التغلب على هذه الضغوط ليس ، مستحيلا وان بداية الحل تكمن في المدرسة والجامعة . بات من المسلم به ان التعليم المهني والجامعي يجب أن لا يقتصر على اعداد محدودة وعلى اختصاصات تقليدية بل يجب فهم مكونات الخطة الاقتصادية والاشتراك في اعداد الدراسات المتخصصة بالقوى البشرية وبالتالي تطوير المناهج وتعديلها بشكل يتلاءم مع احتياجات البلاد ويساعد على معالجة المشاكل الصناعية والزراعية والاقتصادية والتعرف على مسائل نقل التكنولوجيا ودراسة المشاريع المختلفة من خلال الحالات والدراسات التي تقوم بها الهيئات المسؤولة عن تخريج الكوادر .

ان مثل هذه المهمات تقع بشكل رئيسي على عاتق القطاع العام وخاصة فيما يتعلق بدور الجامعات واستيعاب التكنولوجيا ، فواقع المؤسسات التعليمية حاليا لايتماشى والنهضة الصناعية التي تتطلبها مرحلة التطور ، بسبب عدم ربط التعليم (من رياض الاطفال الى اعلى مستوى تعليمي) بخطط التنمية ، وكذلك بسبب عدم قدرة القطاع الخاص القيام بهذه المهمات في المراحل الاولى للتطور .

ان مثل هذا التلاؤم حتى يتحقق لابد وأن تقوم الدولة بعملية تهدف الى استخدام الخبرات والكفاءات باجور مناسبة كلما توافرت حتى تشجع خبرات اضافية وكفاءات اخرى جديدة ، والا فان الامور ستبدو بصيغة معكوسة لا ستتسرب الكفاءات المتاحة الى الخارج تجاه الاغراءات التي تتاح لها سواء من حيث الدخول مالية أو من حيث تسهيلات المعيشة وبهرجتها او بسبب كلا العاملين معا .

لذلك فان الخيار الاكثر عائدية للوطن والاقتصاد في المدى الطويل هو تشجيع ابنائه ابناء وطنهم لانهم ان لم يكونوا مخلصين له فان الوطن لن يجد بديلا ويبقى نهبا لتقديرات الخبراء الاجانب . مع الاشارة الى أن المبالغ التي تنفق على الخبرة الاجنبية كفيلة بايجاد خبرة محلية بمستوى مناسب يدفع الاقتصاد خطوات الى الامام بدلا من المراوحة في المكان .

ان هذا التفسير لدور الاستثمارات العامة في التغلب على الركود ومن اجل الانتقال الى مرحلة الانطلاق يتمثل بالتقوية الدائمة للقطاع العام في النشاطات الرئيسية وزيادة الفائض الاقتصادي بهدف احداث تغيرات عميقة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية على طريق الاستفادة من الكفاءات العلمية ورفع الانتاجية الجيدة للمشتغل وراس المال المستثمر وزيادة درجة استغلال قطاع المنتجين الصغار ، من المستقلين وتنظيمهم في جمعيات تعاونية لتزويدهم بوسائل الانتاج والتصريف منتجاتهم

هذه الاجراءات وغيرها تساعد على تنمية الموارد المحلية وتصريفها ، وبالتالي تساهم في التغلب على المشاكل والصعوبات التي سبقت الاشارة اليها .

بأقلام الرفاق

أحزاب اليسار في فرنسا

معلومات عن: نشأتها وتحالفاتها وتوجهاتها

إعداد الرفيق: عبد القادر عبيبي

تعتبر احزاب اليسار في فرنسا من الاحزاب النشيطة ذوات التاريخ العريق ، وليس ذلك غريبا فقد نشأت نظريات اليسار في العصر الحديث على يد فلاسفة افرنسيين . وفي العصر الحالي يتنافس على اليسار في فرنسا حزبان يساريان رئيسان هما « الحزب الاشتراكي الفرنسي » و « الحزب الشيوعي الفرنسي » اضافة الى احزاب سياسية يسارية صغيرة سنأتي على ذكرها في هذه الدراسة السريعة .

١ ـ الحزب الاشتراكي الفرنسي :

حينما انشق ، الفرع الفرنسي للاممية العمالية الثانية في عام ١٩٢٠ وشكل غالبيته الحزب الشيوعي الفرنسي ، بقيت الاقلية مستمرة تعمل تحت الاسم السابق نفسه . وفي عام ١٩٣٦ حينما تأسست الجبهة الشعبية تولى الزعيم الاشتراكي « ليون بلوم » رئاستها وفي عام ١٩٤٦ تولى الزعيم الاشتراكي « غي موليه » زعامة الاشتراكيين

حيث تولى عام ١٩٥٦ رئاسة الحكومة » ، الا ان الاتجاهات داخل الاشتراكيين بقيت مختلفة الى ان عمل « ميتران » في عام ١٩٦٥ على توحيدها وذلك في مؤتمر « الفور تفيل » ضمن تنظيم واحد ، لكنه لم يوفق في ذلك الا من خلال المؤتمر الذي عقد في عام ١٩٧٦ حيث انتخب « ميتران » رئيسا للحزب وتلاه بعد شهور اقامة تحالف مع الحزب الشيوعي وكذلك مع حزب « اتحاد اليسار الديمقراطي » من خلال برنامج يساري عرف ببرنامج « النقاط التسع » . ورغم وحدة الاشتراكيين في تنظيم واحد هو الحزب الاشتراكي الفرنسي بقيت داخل الحزب اتجاهات سياسية مختلفة اهمها واقواها الاتجاه الذي يقوده الرئيس « ميتران » ويخلفه في القيادة « جوسبان » والاتجاه الاخر يقوده « ميشال روكار » وهو الاتجاه القوي المنافس لميتران والذي يعد نفسه لمنصب الرئاسة المقبلة ، كما يوجد الى جانب هذين الاتجاهين اتجاه اكثر يسارية بتزعمه رئيس الوزراء الاسبق « بيارموروا » واتجاه اخر يتزعمه « سيرس » وهو اقل فاعلية من سابقيه .

تقوم فلسفة الحزب الاشتراكي على تاميم الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية الكبرى ، لتحقيق ما اطلق عليه ميتران «الثورة الهادئة » التي ستنقل فرنسا الراسمالية الى الاشتراكية .

حاز الاشتراكيون في الانتخابات التشريعية عام ١٩٨١ على ٢٨٥ مقعدا اي بنسبة ٢٧٫٥ من مجموع اصوات الناخبين ، وكان للحزب الاشتراكي عدة تجارب تحالفية مع الحزب الشيوعي ابتداء من قيام الجبهة الشعبية عام ١٩٦٣ واقامة الحكومة الوطنية عام ١٩٥٦ وكذلك التحالف الذي اوصلهم الى السلطة عام ١٩٨١ هذا التحالف الذي انتهى بخروج الشيوعيين من حكومة الاشتراكيين عام ١٩٨٤ .

وبوصول الاشتراكيين الى السلطة عام ١٩٨١ ، يكو[illegible] [illegible]ن اليساريون ومنذ الثورة الفرنسية الاولى قد [illegible] [illegible] الى السلطة اربع مرات عام ١٩٤٨ لمدة ا[illegible]ربعة اشهر وعام ١٨٧٥ لمدة شهرين وبعد ذلك حكموا باريس وحدها لمدة عام كامل عام ١٩٣٦ واخيرا عام ١٩٨١ عندما انتصر تحالف اليسار في الانتخابات العامة . وهكذا يمكن

القول ان حكومة ميتران الاشتراكية اول حكومة اشتراكية تحكم فرنسا اطول مدة .

٢ ــ الحزب الشيوعي الفرنسي :

يعود تاسيس هذا « الحزب الى اتحاد مجموعة من التيارات الاشتراكية التي كانت في فرنسا ، لتشكل فرعا للاممية الثانية تحت اسم « الفرع الفرنسي للاممية العمالية الثانية » وذلك عام ١٩٠٥ وفي عام ١٩٢٠ حدث خلاف داخل هذا التنظيم حول الموقف من الاممية الثالثة التي يتزعمها « لينين » الامر الذي ادى الى انقسام المؤتمر الذي عقد في « تور » حيث قررت غالبية المؤتمر تاسيس « الحزب الشيوعي الفرنسي » وبقي هذا الحزب يعاني من ضعف نموه الى عام ١٩٣٦ فقرر الانضمام الى « الجبهة الشعبية » بزعامة الاشتراكي الفرنسي « ليون بلوم » الذي تولى رئاسة الحكومة فيها حيث كانت اول حكومة يتولى رئاستها زعيم اشتراكي ، وان كانوا قد وصلوا الى السلطة عام ١٩٤٨ لكن كان ذلك لمدة اربعة اشهر فقط . وجاء دخولهم في الجبهة لمواجهة التيارات الفاشية الإيطالية والنازية الالمانية التي ظهرت في اوربا .

ساهم الحزب في حكومة «ديغول» المؤقتة عام ١٩٤٥ حيث اصبح امينه العام « موريس توريز » وزيرا الدولة في تلك الحكومة ثم اصبح فيما بعد نائبا لرئيس الوزراء ، ثم قدم استقالته فيما بعد ليعارض «مشروع مارشال» الذي طرحته الولايات المتحدة الامريكية لمساعدة اوربا بعد خروجها ضعيفة من الحرب العالمية الثانية وبالتالي ارتباطها في الفلك الامريكي مباشرة .

تحالف الحزب الشيوعي عام ١٩٧٢ مع الحزب الاشتراكي الفرنسي حيث تم الاتفاق على بيان مشترك عرف باسم « بيان النقاط التسع » لكنه فسخ هذا الاتفاق عام ١٩٧٨ معتبرا ان الحزب الاشتراكي قد تراجع عن تنفيذ ما جاء في هذا البيان ، وحقيقة الامر فقد تم ذلك الفسخ لشعوره بان حليفه الحزب الاشتراكي الفرنسي اخذ

يتمو على حسابه خاصة بين الفئات العمالية مستغلا في ذلك تحالفه مع الحزب الشيوعي . هذا التحالف الذي ازاح عنه تهمة اليمينية التي كانت متفشية وسط الطبقة العاملة والتي كان الشيوعيون قد لعبوا دورا بارزا في اظهارها ليتسنى لهم الاستحواذ على الطبقة العاملة الفرنسية بصفتها حزب الطبقة العاملة ، لكن الحزب الشيوعي عاد وجدد تحالفه مع الحزب الاشتراكي عام ١٩٨١ وشارك بالتالي في حكومة اليسار التي شكلها « بياروروا » اثر فوز اليسار في ذلك العام ، وبقي مساهما في الوزارة الاشتراكية باربعة وزراء الى عام ١٩٨٤ حيث فسخ هذا الائتلاف وخرج من الحكومة الاشتراكية ولم يساهم فيما بعد بحكومة « فابيوس » .

يتزعم هذا الحزب ومنذ عام ١٩٧١ **السيد جورج مارشيه كامين عام للحزب** . وقد حدثت تطورات مهمة على الصعيد الفكري للحزب من ابرزها الغاء دكتاتورية البروليتاريا التي نادى بها « كارل ماركس » رغم استمراره الالتزام بتحويل المجتمع الراسمالي الى مجتمع شيوعي وفقا للماركسية اللينية كما كثرت انتقاداته للاتحاد السوفياتي .

وتتلخص سياسة الحزب الاقتصادية بالنقاط التالية :

ــ انعاش الاقتصاد الفرنسي على طريق خلق ابواب عمل جديدة

ــ تحقيق توزيع العدالة داخل المجتمع وتدعيم حركة التضامن .

ــ محاربة [illegible] السيطرة الخارجية كافة والعمل على نزع السلاح والمشاركة في اعمال التنمية .

ــ الدعوة الى التعاون في مجال حقوق الانسان وتحسين ظروف العمل ومسيرة السلام الدولي .

كما يدعم الحزب الشيوعي بناء قوة دفاعية فرنسية مستقلة وبعيدة عن نفوذ الولايات المتحدة وحلف الاطلسي ، وينتقد بالمقابل السياسة الخارجية للرئيس ميتران ويعتبرها مسؤولة عن تقريب التكتلات الغربية على حساب سياسة الانفراج الدولي ، كما يدعو

الى ضرورة العمل على نزع السلاح وتطوير علاقات متكافئة مع بلدان المعسكر الاشتراكي ، كما يهاجم الحكومة الاشتراكية لبنائها قوة نووية ضخمة واجراء التجارب النووية ، معتبرا ذلك خروجا على الاتفاق المشترك الذي خاض الاشتراكيون الانتخابات على اساسه.

كانت قمة انتصارات الحزب الشيوعي هي في عام ١٩٤٦ حينما حصل على نسبة ٢٨٫٦٪ من مجموع اصوات الناخبين الا ان هذه النسبة اخذت في التراجع حيث اصبحت عام ١٩٧٢ ، ٢١٪ لتهبط مؤخرا الى ١٠٪ في الدورة الانتخابية التي جرت هذا العام ، وفي الحقيقة يعود ذلك الى ثلاثة اسباب :

١ ــ طبيعة المجتمع الفرنسي المحافظ والمبني على اسس اقتصادية يمينية ليبرالية ، والنظرة الى الشيوعية باعتبارها عدوا لدودا للحرية الفردية التي تشكل بالنسبة للفرنسيين مركز اهتمامهم.

٢ ــ تهويل الاعلام اليميني الفرنسي لانعكاسات السياسة الخارجية السوفياتية كعملية التدخل في افغانستان ومشاكل بولندا والمنشقين السوفيتيين حيث يقولب اليمين الفرنسي هذه الامور ويقدمها للمواطن الفرنسي بالطريقة التي تخدم مصالح اليمين وتؤثر سلبا في الشيوعيين . علما أن الحزب الشيوعي الفرنسي كانت له مواقف تختلف [illegible] الاتحاد السوفياتي في هذه المواضيع .

٣ ــ طبيعة قيادة الحزب الشيوعي الجامدة والتي لم تحاول التطوير في البرامج السياسية والاقتصادية للحزب لمواكبته التطورات والمستجدات بالنسبة لفرنسا ، بل ان استحواذ القيادة على المواقع المتقدمة في الحزب طيلة فترة طويلة من دون ان تحاول وضع حد لهذا التراجع الذي يعاني منه الحزب ، منذ اواخر الخمسينات والان يحاول الحزب الشيوعي النظر في برامجه وشد اعضاءه تنظيميا ليعيد مكانته السابقة .

الى جانب هذين الحزبين الرئيسين توجد بعض الحركات اليسارية التي ليس لها وجود مؤثر في السياسة الفرنسية .

٢ ــ اليسار المتطرف :

تمثل منظمات اليسار المتطرف بقايا الاممية الرابعة « التروتسكيين » تلك المنظمة التي تكونت في اواخر عام ١٩٣٨ والتي تنطلق من مبدأ « الثورة مستمرة » رافعة شعار « دكتاتورية البروليتاريا » باعتبار ان العمال هم الطبقة الوحيدة المؤهلة لاحداث تغيير في المجتمع وليس غيرها ، ومن اهم هذه التجمعات هي :

ــ عصبة الشيوعيين الفرنسيين .

ــ حزب كفاح العمال .

ــ الحزب الشيوعي الماركسي اللينني الفرنسي .

ــ الحزب البروليتاري الفرنسي اليساري .

والجدير بالذكر انه ليس لهذه التجمعات ولا لهذا التيار اثر واضح في الشارع الفرنسي ، ولم يكن له عضو في الجمعية الوطنية او في اي مجلس بلدي معتبر . وكانت نسبة حصوله على اصوات الناخبين لاتتعدى في احسن الاحوال ٢٫٥٪ من الاصوات واهمية هذه هذه الحركات اخذت في التراجع بعد الثورة الطلابية عام ١٩٦٨ .

وهناك حركة فرنسية لاتهتم بالسياسة بقدر اهتمامها بالدفاع عن الطبيعة عرفت باسم « **حركة الدفاع عن البيئة** » . ليس لها قاعدة على المستوى الوطني الفرنسي وان كانت تميل اكثر نحو اليسار . وهدفها تحسين حياة الانسان ومعارضة البرامج النووية وليس لها مقاعد في الجمعية الوطنية ولكنها حصلت في انتخابات عام ١٩٨١ على ١٫٨٪ من اصوات الناخبين .

انشطة ووثائق

القيـــادة القـوميـة

● في اطار احتفالات الجماهيرية الليبية بالذكرى السابعة عشرة لثورة الفاتح من ايلول شارك وفد حزبي برئاسة **الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي** في هذه الاحتفالات ، وقد اوضح الرفيق الاحمر من خلال تصريحاته في الجماهيرية تقدير حزبنا وشعبنا في القطر العربي السوري لثورة الفاتح من ايلول مؤكدا تصميم القطرين الشقيقين على مواجهة الهجمة الامبريالية الصهيونية والدفاع عن حقوق الامة العربية ، وان الجماهيرية الليبية لن تكون وحدها في مواجهة اي عدوان مرتقب ، موضحا ان اي عدوان عليها هو عدوان على سورية وعلى الامة العربية ، واكد الرفيق الاحمر ان سورية تشكل قاعدة للصمود والتصدي في وجه العدوان الامبريالي الصهيوني والمخططات الامبريالية الاستسلامية في المنطقة ، وإنها مصممة على مواجهة كل هذه المخططات وافشالها وعلى متابعة النضال حتى النصر والتحرير .

● صدر البيان المشترك عن المحادثات التي جرت بين وفد حزب البعث العربي الاشتراكي ووفد الحزب الاشتراكي القبرصي « ايديك » الذي زار القطر بدعوة من القيادة القومية للحزب ، وقد اكد البيان على ان المباحثات الحزبية قد جرت في جو من الصداقة والثقة المتبادلة والتفهم التام حول القضايا المطروحة ، كما اولى الوفدان اهتماما خاصا للوضع الخطير والمتوتر في منطقة الشرق الاوسط والناجم عن السياسة العدوانية والتوسعية التي تمارسها «اسرائيل» بدعم من الولايات المتحدة الامريكية في اطار تحالفهما الاستراتيجي والرامية الى بسط الهيمنة الامبريالية والصهيونية على المنطقة .

وادان الوفدان **اتفاقيات كامب ديفيد وسياسة الصفقات المنفردة والحلول الجزئية التي تحاول الامبريالية الامريكية والصهيونية فرضها تحقيقا لاهدافهما العدوانية ومطامحهما التوسعية من اجل تصفية القضية الفلسطينية ، كما ادان الوفدان لقاء ايفران باعتباره عملا خيانيا لاحياء نهج كامب ديفيد وخروجا على الاجماع العربي وتحديا لمشاعر الامة العربية وتفريطا بحقوقها القومية .**

واعرب الوفدان عن تأييدهما لمقررات قمة فاس العربية والمقترحات السوفييتية حول الوضع في الشرق الاوسط عبر مؤتمر دولي تحضره كافة الاطراف المعنية والدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، كذلك اكدا تصميمهما على متابعة الجهود المشتركة من اجل تحقيق الحل العادل والشامل للقضية العربية واقرار الحقوق الوطنية والثابتة للشعب العربي الفلسطيني باقامة دولته فوق ترابه الوطني .

كما اكدا مجددا ادانتهما للاحتلال الاسرائيلي المستمر لاجزاء من القطر اللبناني وتدخله بشؤونه الداخلية واتفقا في هذا الصدد على ضرورة العمل من اجل تحقيق الوفاق الوطني في لبنان ، كما اكدا دعمهما لاستقلاله وسيادته ووحدة وسلامة اراضيه .

وعلى صعيد القضية القبرصية ، اكد الوفدان **دعم نضال الشعب القبرصي من اجل حماية استقلاله وسلامة اراضيه وعدم انحياز جمهورية قبرص وتطبيق جميع قرارات الامم المتحدة والتوصل الى حل شامل للقضية القبرصية** مبني على اساس

قرارات ومبادىء وميثاق الامم المتحدة ، واستنكر الوفدان ايضا بشدة سياسة التميز العنصري التي يمارسها نظام جنوب افريقيا واكدا تأييدهما للشعوب المناضلة في ناميبيا وجنوب افريقيا ، كما اعربا عن تأييدهما لشعوب امريكا اللاتينية لوقف التدخل الامبريالي الامريكي في شؤونها الداخلية وفي سبيل الاستقلال والحرية والتقدم الاجتماعي ، واعرب الجانبان عن تقديرهما للدور الهام الذي تلعبه حركة عدم الانحياز في السياسة الدولية واكدا عزم حزبيهما على دعم وتطوير هذه الحركة والحفاظ على وحدتها واهدافها المعادية للامبريالية والصهيونية .

هذا وقد اشاد وفد الحزب الاشتراكي القبرصي « ايدك » بالجهود التي يبذلها القطر العربي السوري **بقيادة حزب البعث الاشتراكي وامينه العام الرفيق المناضل حافظ الاسد من اجل الوفاق الوطني والمصلحة الوطنية في لبنان .**

وفي نهاية البيان اعرب الوفدان عن ارتياحهما لعلاقات الصداقة والتعاون القائمة بين الحزبين ، وفي هذا الاطار تم التوقيع على اتفاق تعاون جديد بين الحزبين . هذا وكان الوفد الحزبي القبرصي برئاسة الرفيق تاكيس جاجي ديمتريو الامين العام للحزب قد التقى مع عدد من الرفاق المسؤولين في الحزب والدولة .

● استقبل الرفيق **عبد الله الاحمر الامين العام المساعد الوفد** الاعلامي للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي برئاسة **الرفيق ياروسلاف ستول رئيس قسم الزراعة في اللجنة المركزية للحزب** ، ودار الحديث اثناء اللقاء حول علاقات **الصداقة والتعاون بين الحزبين. كما استقبل** أعضاء الوفد الحزبي والحكومي المجري ودار الحديث اثناء اللقاء حول علاقات التعاون بين الحزبين والبلدين كما تم بحث عدد من الاجراءات لتطوير علاقات التعاون للسنتين القادمتين .

مكتب الإعلام والنشر

● في اطار التبادل الاعلامي الذي تقوم به مجلة « **المناضل** » **المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي التي** يصدرها مكتب الاعلام

والنشر في القيادة القومية مع الوسائل الاعلامية للاحزاب الصديقة وتلبية لدعوة من مكتب الاعلام والنشر لعدد من الرفاق العاملين في مجلة « الطرق الجديدة » المجلة المركزية لحزب العمال البولوني الموحد ، زار القطر العربي السوري الوفد الاعلامي البولوني برئاسة الرفيق ستاسيلان فرونسكي عضو اللجنة المركزية لحزب العمال البولوني الموحد سابقا / رئيس تحرير المجلة وعدد من الرفاق في المجلة . وقد التقى **الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد للحزب الوفد الاعلامي** وحضر اللقاء **الرفيق الدكتور فواز صياغ** رئيس تحرير مجلة المناضل ، دار الحديث اثناء اللقاء حول العلاقات المتطورة بين الحزبين والبلدين في مجمل المجالات وبخاصة الاعلامية ، والتي تعتبر ذات اهمية في نقل تجربة البلدين والاستفادة من التطورات التي وصلت إليها . واشار الى الدور الاساسي والكبير الذي يقوم به الاعلام في ابراز القضايا الاساسية لنضال الشعوب وتوضيحها وتعميقها من اجل التقدم والتطور ، واوضح الدور التخريبي الذي يقوم به الاعلام المعادي الامبريالي الصهيوني خدمة لمخططات الهيمنة والسيطرة واثارة الشقاق والعزلة بين الشعوب وداخل كل بلد خدمة للاهداف الامبريالية والصهيونية والرجعية ، واشاد الرفيق الامين العام المساعد بعلاقات التعاون والصداقة بين الحزبين والبلدين ، هذا وكان الوفد الضيف قد اجرى مباحثات مطولة مع رئيس تحرير مجلة المناضل **الدكتور فواز صياغ عضو القيادة القومية الاحتياط** بحضور هيئة تحرير مجلة المناضل تناولت اوجه التعاون بين المجلتين وكيفية تبادل الجوانب الاعلامية والاستفادة منها في كلا المجلتين ، كما التقى الوفد عدد من الرفاق الحزبيين والوزراء المسؤولين في الحزب والدولة وزار عدد من المؤسسات الاعلامية في القطر . ومن جهته عبر رئيس الوفد الاعلامي البولوني عن انطباعاته الايجابية لزيارة القطر ، واشاد بقدرة الشعب العربي السوري بقيادة حزبه وامينه العام المناضل حافظ الاسد على تجاوز الصعوبات والتصدي للعدو وبناء البلد المتطور والمتقدم .

منظمات الحزب القومية داخل الوطن العربي

القطر الاردني

- اصدرت القيادة القطرية الاردنية لحزب البعث العربي الاشتراكي بيانا نددت فيه بلقاء الاسكندرية الخياني . وقال ناطق رسمي باسم القيادة في تصريح صحفي ان اللقاء الذي تم بين حسني مبارك رئيس النظام المصري وشمعون بيريز رئيس وزراء العدو في الاسكندرية مؤخرا ان هذا اللقاء « **المؤامرة** » جاء ليؤكد مجددا ان **مبارك هو الوريث الشرعي لخيانة السادات وليضع المراهنين عليه امام حقيقة الوظيفة الخيانية التي يقوم بها هذا النظام وقيادته العميلة .**

واكد الناطق ان هذا اللقاء كانت نتيجته تعميق وتعزيز التآمر المشترك ضد الامة العربية وقضاياها القومية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وذلك من خلال فرض الحلول والمشاريع الامريكية في المنطقة ، وقال ان لقاء مبارك بيريز جاء تنفيذا لاستراتيجية التفاهم بين الادارة الامريكية وحكومة العدو الصهيوني والقائمة على انعاش كامب ديفيد وشطب الدور النضالي للشعب العربي الفلسطيني واستكمالا للنهج الخياني الذي بداه السادات .

واشار الناطق الى ان لقاء مبارك بيريز جاء بعد لقاء الملك الحسن الثاني مع بيريز وبعد جولة جورج بوش في المنطقة وجولة مورفي وبعد عودة التهديدات الامريكية ضد ليبيا والاستفزازات الصهيونية ضد سورية كما انه متزامن مع الغارات الصهيونية ضد الجنوب اللبناني .

ودعا الناطق في ختام تصريحه **حركات التحرر العربية** الى التضامن لمواصلة النضال حتى اسقاط نهج **الخيانة وانتصار نهج الصمود والتصدي** مجسدا بقوى حركة التحرر العربية ودول المواجهة بقيادة الشقيقة سورية التي تشكل عصب المواجهة ضد المشاريع الامبريالية الصهيونية الرجعية .